

من شرح الوقاية المسمى بالتوضيح

# 教法簡注

下 册

开远市大庄清真寺印

## فهرس الجزء الثاني من التوضيح

كتاب البيوع .....	2....	كتاب خيار الشرط .....	10 .....
فصل في خيار الرؤية .....	13 .....	فصل في خيار العين .....	15.....
باب البيع الفاسد .....	20 .....	باب الاقالة .....	32 .....
باب المراجعة و التولية .....	33 .....	فصل في القرض .....	38 .....
باب الربوا .....	41 .....	باب الحقوق و الإستحقاق .....	49 .....
باب السلم .....	51 .....	باب المسائل المتفرقات .....	59 .....
كتاب الصرف .....	59 .....	كتاب الكفالة .....	61 .....
فصل في كفالة الرجلين .....	66 .....	كتاب الحوالة .....	76 .....
كتاب القضاء .....	79 .....	فصل في الحبس .....	82 .....
باب التحكيم .....	86 .....	مسائل شتي .....	91 .....
كتاب الشهادة .....	97 .....	باب في بيان من تقبل شهادة .....	100 .....
باب الشهادة علي الشهادة ... ..	107 .....	باب الرجوع عن الشهادة .....	108 .....
كتاب الوكالة .....	110 .....	باب الوكالة بالبيع و الشراء ... ..	112 .....
فصل .....	116 .....	باب الوكالة بالخصومة والقبض..	118.....
باب عزل الوكيل .....	120 .....	كتاب الدعوي .....	121 .....
باب التخالف .....	126 .....	باب دعوي الرجلين .....	128 .....
باب دعوي النسب .....	132 .....	كتاب الاقرار .....	134 .....
باب الاستثناء .....	137 .....	باب إقرار المريض .....	138 .....
كتاب الصلح .....	140 .....	فصل في التخرج .....	143 .....
كتاب المضاربة .....	145 .....	باب المضارب .....	148 .....
فصل في المتفرقات .....	150 .....	كتاب الايداع .....	153 .....
كتاب العارية .....	155 .....	كتاب الهبة .....	158 .....
باب الرجوع عنه .....	161 .....	فصل في بيان أحكام الهبة .....	163 .....
كتاب الاجارة .....	165 .....	باب الاجارة الفاسدة .....	169 .....
باب في ضمان الاجير .....	173 .....	باب فسخ الاجارة .....	176 .....
كتاب المكاتب .....	179 .....	باب ما يجوز للمكاتب .....	180 .....



184 .....	باب موت المكاتب	183 .....	باب كتابة العبد المشترك
187 .....	كتاب الإكراه	185 .....	كتاب الولاء
192 .....	فصل	190 .....	كتاب الحجر
197 .....	كتاب الغصب	193 .....	كتاب المأذون
203 .....	كتاب الشفعة	200 .....	فصل
209 .....	باب ما يبطلها	207 .....	باب ما تثبت الشفعة
214 .....	كتاب المزارعة	210 .....	باب القسمة
219 .....	كتاب الذبائح	217 .....	كتاب المساقاة
235 .....	كتاب الحظر والإباحة	229 .....	كتاب الأضحية
240 .....	فصل في اللبس	235 .....	فصل
247 .....	فصل في الإستبراء	243 .....	فصل في النظر والمس
254 .....	كتاب إحياء الموات	250 .....	فصل في البيع
259 .....	كتاب الاشربة	256 .....	فصل الشرب
267 .....	كتاب الرهن	263 .....	كتاب الصيد
276 .....	باب الرهن يوضع عند عدل	270 .....	باب ما يضع رهنه
282 .....	فصل في مسائل متفرقة	278 .....	باب التصرف في الرهن
287 .....	باب ما يوجب القود	285 .....	كتاب الجنایات
298 .....	باب الشهادة في القتل	292 .....	باب القود فيما دون النفس
301 .....	فصل في ديات الاطراف	300 .....	كتاب الديات
305 .....	فصل في الجنين	302 .....	فصل في الشجاج
307 .....	فصل في الحائض المائل	306 .....	باب ما يحدث في الطريق
310 .....	باب جنابة المملوك	308 .....	باب جنابة البهيمة
314 .....	فصل في غصب القن	313 .....	فصل في الجنابة على العبد
319 .....	كتاب المعاقل	315 .....	باب القسامة
324 .....	باب الوصية بثلاث المال	320 .....	كتاب الوصايا
332 .....	باب الوصية للاقارب	330 .....	باب العتق في المرض
335 .....	فصل في وصية الذمي	334 .....	باب الوصية بالخدمة
339 .....	فصل في شهادة الاوصياء	335 .....	باب الوصي
341 .....	مسائل شتى	339 .....	كتاب الخنثي









[illegible]



فالبشرى بالخيار ان شاء اخذ الاقل تسعين فبيع بمائة درهم ولكن هذه الواقعة اقل او اكثر  
 تسعين درهم او فسخ البيع لمفرق المصفة وان ادعى المانة للبائع  
 لم يرفع العقد عليها وفي الزاني وعدا كل رجل وموزون وان باع  
 المذروع ثوب مثله هكذا او عات مائة درهم مائة درهم وهو اقل او  
 اكثر بالبشرى ان اخذ الاقل بكذا الثمن او ترك خياره الا اذا اقيم  
 المذروع وشاهدته ثم اشترى فلا خيار له لعدم الغرر ثم والاكثر  
 بجائنا بلا خيار البائع لان المذرع في الثوب وهو وكل وهو لا يقبله في ذلك  
 من الثمن الا اذا كان متصوفا بالتناول كما ان اذ به بقوله وان قاله في بيع  
 المذروع هكذا كل ذراع بدرهم فالبشرى بالخيار ان شاء اخذ الاقل  
 بقدر حصته او ترك لمفرق المصفة وكذا اخذ كل ذراع بدرهم  
 لانه اقل ذكلا ذراع بدرهم فلا بد من رعاية هذا المصنف اذ قد وضع  
 التزام الزائد وفقد بضع عشرة ذراع من مائة ذراع من دار او حمام ومعه  
 لا يفسد بضع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا ليشوع السهم لا الذراع  
 او فسخه قاله في البيع



للمعالي

للمعالي

للمعالي

لو اشترى عدة امه ثيابا كان او غنما موهبة عا انه كذا عدد الشتر مثلا

فقد او اد فسد العقد لاجماله كما لو باع عدة ثياب او غنما او شتر

واحد غير يقين فسد ولو شيئا جاز فانية ولو ثبت في كل واحد من قتي

معد وديار يقول كالتوب او شاة بعد فتيقن بفقد من فاق البيع بقله

واحد غير يقين فسد ولو خيرة لتفريق المصنف وان زاد فيه فسد لاجماله

المزيج ولو اشترى ثوبا واحدا عا انه عشرة اذرع كما في ذراع يد هراخذ

بشعة ذراع او عشرة اذرع وزيادة نصف بالاختيار المشرى ولانه اشترى

واحدة يتسعة وتسعة ونصف بخيار لتفريق المصنف وقال ابو يوسف

ان شاء اخذه في الاول باحد عشر وفي الثاني بعشرة وقال محمد ان شاء اخذه

في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف لقابله الذين بالذوق

وهو اعدل الاقوال به ولا يدخل النزاع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت

لانيم له فيدخل في الامح شح يجمع ولا يدخل في التمر بيع الشجر بدون

الشطع منها بالشطاعة بالتسمية ليفيد انه لافق وان هذا الشطاعة

غير مفسد لعدم الثمرة للبائع الا ان يشترطه البتاع اي المشتري ولو

باعت مائة عينها بائة سواء ظفر صلاحيها او لا يبيع البعير في الاصح اما  
قبل بغيره عينها فلا يبيع اتفاقا ولو بغيره بعينه فلهذا يبيع في ثلث البيع لان  
ظاهر المذهب وقطع من البيع وان كان في الجواز لو كان الباع  
اكثر من بابه ويقطعها المشتري في الحال فغير اعليه وان شئت فقلها  
الاشجار فسد البيع وقال بعض من لا يبيع اذا تناهت الثمن في البيع  
للتعارف فكان شرطه في البيع وبقيت له من الاسرار قال الفقهاء  
وتحتمل عند بعضهم استعسانا وهو قول الائمة الثلاثة واختاره  
الطحاوي لقوم البولي واعلم اننا جاز ان العقد عليه بانفراجه  
فصح استناده من فسخ استناده فبين من فسخ وشاة يقينية من ثلث  
وان ظاهرا فيلزم من ثلثه لصحة ابراج العقد عليها ولو كان الثمن  
على النخل فما الظاهر فصح بيع الثمن في سبيله بغير سبيل البيع  
لاحتمال البيع او بيع الماقداء الفول الاخضر والارز والسهميم  
وقسرها وبيع الجوز واللوز والفسق اي الثم الا يبيع في قشرها  
الاول وفي خلاف الشافعي واما في ثلثها الثاني فصح اتفاقا واهم



فلو قبضه المشتري بأذنه فله في يده وتنتبه فله في يده عليه اي  
لا يملكه المشتري

على المشتري بقبضه يوم قبضه كالمقبوض على سؤم الشئ فان له لو فله  
لا يملكه المشتري

بعد بيان الثمن في قبضه بالقبضه ونحوه عن البيع بالبيع مع خيار المشتري  
لا يملكه المشتري

فله في يده بالقبضه في يده ولا يملكه المشتري مع خيار  
لا يملكه المشتري

نفسه خلا قال لها وتظلم ثمة الخلل في مسائل آتية بينها بقوله فشر الزوجه  
لا يملكه المشتري

من عملها بالخيار لا يفسد ركاكه لتوقف فسادها على ثبوت الملك وعندئها  
لا يملكه المشتري

يفسده بثبوت الملك ولا ينفق في يده كايه عليه وتدة شره مع خياره  
لا يملكه المشتري

عند ثبوتها ينفق لانه ولا ينفق حيف الاستمارة في مدته اي الخيار  
لا يملكه المشتري

استمررتها عند ثبوتها ينفق فيه ولا استمررتها على البيع ان ردت عليه بالخيار  
لا يملكه المشتري

وعند ثبوتها ينفق وابنه وتنتبه بالثمن لا يفسد ام ولد له وعندئها  
لا يملكه المشتري

تصير فله في يده بالبيع عليه بلا ضمان ان قبضه المشتري بأذنه فاولد  
لا يملكه المشتري

عند اي البيع لا يرفع القبض بالايديع لعدم ثبوت الملك وعندئها الملك  
لا يملكه المشتري

على المشتري بثبوت ملكه ولو اجاز من له الخيار ولو اجاز ما فتح ولو لم  
لا يملكه المشتري

بها صا حبه الا اذا كان لها خيارا وفسخ احدهما فليس للاخر اجازة  
لا يملكه المشتري

في العقد المنفوخ  
الشأن مع غيره  
في العقد المنفوخ

لأن المنفوخ لا يتبعه الأجازة فإن فسخ منه الخيار لا يفسخ إلا إذا علم

مواجهته فمدته فلو لم يعلم وهذه المدّة لزم العقد خلافاً لما لا يفسخ

فإن عنده منفسخ بفسخ مطلقاً ولزم العقد موقتاً أي لم الخيار ولا

يترتب وإنه خيار الموقت والشروط لأن الأجازة لا يترتب وأما خيار العيب

والعيب سائر بيانها فإنها تختلف وإنه فيها ثلاثة أنواع خيار وان

أشترى شخص شيئاً وشط الخيار لغيره كأيدي أو أم قبح البيع وبنت

لها فإنها أجاز أو قرض فح ذلك إن وافق الأمر فإن أجاز أحد لهما

وفسخ الأمر فالسابقة أو لم يقد المزمع وإن وجد أي الفسخ والأجازة

مقار الفسخ أو لم لأن الأجازة قد يفسخ والمنفوخ لا يفسخ إلا إذا علم

أقوى وأعم من بانه قد يجاز كما ذكره المصنفون لم يفسخ الخياران فهو

ترامياً بالعقد المنفوخ بينهما جاز اتفاقاً وأجيب بأن هذا جديد العقد

لأجازته ولو باع عبداً أو نحوهما كخيارين عا شرط أن يفسخ أحدهما بالخيار

فإن فسخاً شيئاً واحد منها ويحين يافيه خيار فح البيع للعلم بالمبيع

والثمن والابتداء ولا يفسخ أو فسخ أحدهما فقط لا يفسخ لجهالة الثمن

أو خيار  
الشرط لأن خيار  
العيب لا يفسخ إلا إذا علم  
مواجهته فمدته  
فلو لم يعلم وهذه المدّة  
لزم العقد خلافاً لما لا يفسخ  
فإن عنده منفسخ بفسخ  
مطلقاً ولزم العقد موقتاً  
أي لم الخيار ولا يترتب  
إنه خيار الموقت والشروط  
لأن الأجازة لا يترتب  
وأما خيار العيب  
والعيب سائر بيانها  
فإنها تختلف وإنه فيها  
ثلاثة أنواع خيار وان  
أشترى شخص شيئاً  
وشط الخيار لغيره كأيدي  
أو أم قبح البيع وبنت  
لها فإنها أجاز أو قرض  
فح ذلك إن وافق الأمر  
فإن أجاز أحد لهما  
وفسخ الأمر فالسابقة  
أو لم يقد المزمع وإن  
وجد أي الفسخ والأجازة  
مقار الفسخ أو لم لأن  
الأجازة قد يفسخ والمنفوخ  
لا يفسخ إلا إذا علم  
أقوى وأعم من بانه  
قد يجاز كما ذكره المصنفون  
لم يفسخ الخياران فهو  
ترامياً بالعقد المنفوخ  
بينهما جاز اتفاقاً  
وأجيب بأن هذا جديد  
العقد لأجازته ولو باع  
عبداً أو نحوهما كخيارين  
عا شرط أن يفسخ أحدهما  
بالخيار فإن فسخاً شيئاً  
واحد منها ويحين يافيه  
خيار فح البيع للعلم  
بالمبيع والثمن والابتداء  
ولا يفسخ أو فسخ أحدهما  
فقط لا يفسخ لجهالة  
الثمن



وَنَسَخَ الْفَسْخَ هَلْ الْبَائِيَةُ بِخَوْفِ الْفَسْخِ وَلَا خِيَارَ لِبَائِيَةٍ بِأَمْرٍ إِذَا  
 رَأَى فِي الْأَمْرِ وَيَبْطُلُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَخِيَارُ الشُّطْبِ يَقْبُضُ وَتَسْقُطُ الْبَائِيَةُ  
 كَالْإِعْتِقَادِ وَالتَّوْبَةِ أَوْ مَا يُوْجِبُ حَقَّ الْفَسْخِ كَالْبَيْعِ الْمَطْلُوعِ وَالرَّهْنِ  
 الْأَجِيرِ سَوَاءٌ كَانَتْ نَعْدَةُ الرُّوْيَةِ قَبْلَ الرُّوْيَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ  
 بِالْإِنْجِيهِ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ وَالسَّامَةِ وَالْهَبَةِ بِالتَّسْلِيمِ بَعْدَ بَيِّنَاتِهَا  
 وَكَفَرَتْ مَا يَرْتَدُّنَ بِالْمَقْصُودِ كَمَا فِي مَقْصُودٍ وَرَجْعَاتِهِ وَرَجْعَاتِهِ  
 كَقَبْلَهَا أَوْ عَجَبًا لَهَا وَكَفَرَتْ رُوْيَةُ ظَاهِرِ تَوْبَةٍ مَطْهُوْرَةٍ وَكَلِمَةٍ نَائِلَةٍ  
 أَوْ الْقَبْضِ لَا يَكْفِي رُوْيَةُ رَسُوْلِهِ وَشَرْطُ رُوْيَةِ دَاخِلِ الدَّارِ الْيَوْمَ أَوْ نَائِلَةٍ  
 لَا زِلْفَاوَةً فَاحْتِشَاءُ زِيَارَةِ السَّلَفِ فَيَكْفِي رُوْيَةَ هَارِجَةٍ أَلْعَدَمِ  
 التَّوَابُ وَفَقَّ شَاءَ أَيْ وَبَقِيَ وَنَحْنُ لَهُ الْخِيَارُ شَاءَ دُونَ بَقِيهِ  
 وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ بِبَيْعِهِ الْبَيْعِ وَتَمَهُ وَذَوْقُ فَمَا يَنْقُ بِذَلِكَ وَيُؤْتَقُ بِذَلِكَ  
 مَا لَا يَنْقُ بِذَلِكَ كَعَقَارٍ وَشَجَرٍ وَمَنْ رَأَى أَحَدَ التَّوْبَتَيْنِ فَاشْتَرَا لَهَا شَيْئًا  
 رَأَى الْأَجِيرَ فِيهِ رَدَّهَا مَا أَشَاءَ لَا يَجِيْزُ رَدُّ الْفَرْقِ وَهَذِهِ لِلْمَالِكِ تَزْيِيفُ  
 الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ خَيْرٌ مِنْ وَجْهِهِ بَقِيَهُ أَوَّلًا

في البيع في البائع منها بعد فعلها اشتري الباق ولا يرف فيه الخيارات  
في البيع في البائع منها بعد فعلها اشتري الباق ولا يرف فيه الخيارات

ولو لم يرف في البائع منها بعد فعلها اشتري الباق ولا يرف فيه الخيارات  
ولو لم يرف في البائع منها بعد فعلها اشتري الباق ولا يرف فيه الخيارات

والشترى منه في عدم روية ومن اشترى هذا الكتاب فباع او ليس  
والشترى منه في عدم روية ومن اشترى هذا الكتاب فباع او ليس

منه ثم يابعد القبض او قبله وسلم الى الموفوف له بده بخيار عين لا روية  
منه ثم يابعد القبض او قبله وسلم الى الموفوف له بده بخيار عين لا روية

بخيار روية او شرط او المضاف في ان من قبض يوجب ترفيق المضافة  
بخيار روية او شرط او المضاف في ان من قبض يوجب ترفيق المضافة

ويؤيد هذا التمام جائز وقيله لا ثم خيار الشرط والروية منجان  
ويؤيد هذا التمام جائز وقيله لا ثم خيار الشرط والروية منجان

تمامها وخيار العين منه قبل القبض لا بعده وفيه يوجب خيار الروية  
تمامها وخيار العين منه قبل القبض لا بعده وفيه يوجب خيار الروية

بذلك سقوطه وعن الثاني لا خيار الشرط ومعه قاضيان وغيره  
بذلك سقوطه وعن الثاني لا خيار الشرط ومعه قاضيان وغيره

فمن في خيار العين من وجب كسبه غيبا لكونه من عند البائع  
فمن في خيار العين من وجب كسبه غيبا لكونه من عند البائع

ثمة وليس يسمي عند التجار فيه خيارا لما اخذه بكل ثمنه او كره ولا  
ثمة وليس يسمي عند التجار فيه خيارا لما اخذه بكل ثمنه او كره ولا

يجوز استساكه ونقبا ثمة كالامانق ولو الى ما دون ثمة مسفر والقبول  
يجوز استساكه ونقبا ثمة كالامانق ولو الى ما دون ثمة مسفر والقبول

على الفرائض والسرقة الا اذا اميد في فلسا او فلسين او طمانا للاخذ  
على الفرائض والسرقة الا اذا اميد في فلسا او فلسين او طمانا للاخذ

ميتوا له وهذه الثلاثة كلها يجوز ولكن تختلف فيها او غير  
ميتوا له وهذه الثلاثة كلها يجوز ولكن تختلف فيها او غير

لأنها في السرقة لا يجوز عقابا وضيقا ثمانية والعبر لسب اختيار ودا  
لأنها في السرقة لا يجوز عقابا وضيقا ثمانية والعبر لسب اختيار ودا



أَزَيْتُكَ لَوْ تَبِعَ أَخَذَتْهُ يَحْيَىٰ وَالْمَشْرِىَ يَحْيَىٰ هَابَسًا لِلْبَيْتِ بَيْعُهُ ثَانِيًا

فلا يرجع ببقائه فان خا طه او صبغه باي منه كان عيني اولت السويق

لا خا طه الشرب تحت

وليس عندنا با صر قان  
هذه تقيه با صر قان  
السويق ببقائه

بسم الله الرحمن الرحيم لا يجوز ان ياذنه بانيقه لا احتلا ولا ملك المشتري

بالبيع وهو الخيطار المبيع والسهم وانما هي المشتري ببقائه اي

القبض كما يجرى به لو باعته اي الشئ الخيطار المبيع او السويق الملتصق لا ينفك

بعد رؤيته عنه لان حق البيع لا ينفك با البيع هذا اذا لم يبيع لا

ياذنه بهما البائع بانه من احتلا ولا ملك لراعتقه قبلها اي وزير

القبض جانا بالمال اذ بانه او استولى ما او ملك المبيع عنده او كان

طعنا ما ذاك له كله او يذنه او ليس الشئ هو ثوب فانه يرجع ببقائه

استحسانا عندهما وعليه الفتوى بانه ولو اعنته عاملا او قتله لا يرجع

به لا استناع الرد ينقله والامه ان كل من وقع جازم للبائع اذنه ببيعها

لا يرجع باها من ماله والاربع اختيار وان شري بيضا او بطنجا

او قتاد او خيار او جوز او نحوها وكسره فوجله فاسدا فان امسك

ان يستف بانه ولو علم اللد وارفعه ان لم يتناول منه فصار بعد علمه ببقائه

نقصانه ولو علم ببقائه قبل كسره بانه رده وانما يجوز ان يستف بانه املا

لا رده لان الكسره حاد قلنا الكسره الجذريه بانه ثمنه فلهذا رده لا لغيره تاويله بغيره

لَتَنَاقُوتَ قِيَمَةً نَحْنُ الْمَثَلِي لَسَاوِي قِيَمَتِهِ فَلَا يَمُتُهُ التَّبَعِيْنَ وَمَا وَاقَاةُ  
 الْمَغِيبِ وَكَوْنُهُ فِي هَاجَتِهِ وَلَبَسَهُ رِيَالًا يَلْبِيهِ فَمَنْعَ الْمَرْدُ وَلَكَا قَعِيدُ

بالبعب...  
الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

الرب...  
الرب...  
الرب...

في البيع عليه المباح  
في البيع للمنافع

هذا القول ارفع وانسب بالقياس ولو اشترى جارية فوطئها او  
قبضا او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا اي بكرا لان

لانتا وتبا ورجع بنقصان لا استناع الرد الا اذا قبضا البائع لان  
الاستناع لمحرم اذا رضى ارتفع ولو باع شيئا بشرط البراءة عند كل

عيب فتح البيع وان لم يرد لها مطلقا لا للشافعي لان البراءة عن الحقوق  
المحصولة لا تقع عنده وزم عندنا لهدم افضائها الى المنازعة

ثم هذه البراءة تشمل العيب الوجودي والحادث بعد العقد قبل  
القضاء وخضع محمد بالوجود وصار الله على سيدنا محمد وعلى

اجمعين بالبيع الفاسد  
المراد بالفاسد هنا المنفع مجازا عرفيا فيعبر بالباطل والمكروه وقد

يكو فيه بطلان الصحيح بطلان بيع ما ليس بمال املا كالدم  
المسفوح فياز بيع كبد وطحال واليمين يسوى سكر وجراذ ولا فرق

وخلف المسلم بين يمينه يحلف انفسها او نحوه ولو بدوثة  
الخنزير والخنزير المستلزم ولو يؤول الخبط ونحوه اي بما ليس

التي ماتت من طراز من الكفار  
منهم ما لا يباعها  
مكروه

بما لا يملكه باطل مطلقا وكذا بطل بيع امر الولد والمدير والمكاتب  
واما بيع ما هو مال عند الكافر فيمكنه عندنا غير متقوم اي غير  
مباح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ لا الخ والخمر من جميع اجزائ  
ومنية بالذبح غير الشري فانها عندنا هم مال ايضا مثلها فان  
بيع باليمن اي الذهب والفضة والفلس بطل في الكل وان يرد  
في العرف او ب العرف فيه باطل وفي العرف فاسد فيملكه بالتقنين  
بقية فان الناسد هو المبيع في الاقل والما يسد بوضفه  
فما ملوكا بالقيمة بخلاف الباطل فانه غير صحيح املا وبطل بيع  
في حكم الحر وكتبه اي دينه فانه الى مينة وان لا يبي اي  
في كل واحد منها خلافا لغيره بخلاف بيع من فام الى مد  
او فهو اولى من غيره فانه يقع بحقه اتفاقا كما يقع بيع كل فام  
الى وقف فانه يقع في المبيع وبطل بيع المهدوم كبيع حيف التقاي  
كما اذا كان سيفه دار رجل وعلوها لآخر فستط او سقا العلف  
وهذا فاع ما حيف العلف علوه لم يجز لان المبيع حينئذ لا يكون

الذي هو من جنس النخيل وليس بماء وكثير الغمامين اي ساغ الاطراب من  
الذي هو من جنس النخيل وليس بماء وكثير الغمامين اي ساغ الاطراب من

المخ والماتح اي ساغ البطون من الحين والنتاج بكسر النون جبل  
المخ والماتح اي ساغ البطون من الحين والنتاج بكسر النون جبل

الجلية اي نتاج النخيل ليدان وادى فان غلها بعد وم ويطا بيع  
الجلية اي نتاج النخيل ليدان وادى فان غلها بعد وم ويطا بيع

جميع ادمي وكذا بوله شال يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا  
جميع ادمي وكذا بوله شال يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا

خلف الماء بمراره والقياس قال على جوار بيض بظلمة فان  
خلف الماء بمراره والقياس قال على جوار بيض بظلمة فان

التراب يد كذا كل مغلوب بعد ما كرماد وكذا بيع كل جزء  
التراب يد كذا كل مغلوب بعد ما كرماد وكذا بيع كل جزء

اي لا ادى كسعره وعظم وعصب وجلد ولا يجوز الانتفاع  
اي لا ادى كسعره وعظم وعصب وجلد ولا يجوز الانتفاع

وعاء ولوامه على الاظهر لانه حذر لايضا وكذا شغل الخنزير  
وعاء ولوامه على الاظهر لانه حذر لايضا وكذا شغل الخنزير

دليل على طهارته مطلقا صانية وعلى قول محمد بن يونس استعماله  
مفسد لشهر الخنزير كما هو عادة أهل الصين ليهوم البلوى وكل

بيع ما ليس في ملكه كبيع طير في الهواء وسكن في الماء قبل استيادها  
وكبيع حربة القتياد والقوام وفي ما ينفذ بصفة الغنم من  
الصيد واللؤلؤ، كون قضاها صد وما كما بطل بيع صبي لا ينفذ

وتحتون شيئا وصفتها وشراؤها فلما أراد بيان حكم البيع الناسد  
قال وحكمه عدم ملك الشئ أياه اذا قبضه فلا ضمان له وكل البيع  
عنده لانه امانة ومقتضى في القصة ضمان قبله وعليه الفتوى بخلاف

البيع الناسد فانه اذا قبضه ملكه فسيجى بمانه ان شاء الله تعالى  
وتشترع في بيان بقوله ونفسك ببيع ما سكت اي لم يذكر فيه عن  
التمن ويبيع عوض اي متاع القتيه بغيره وعلمه فينقذ البيع

في الفرض لا في الخبز كما مر ونفسك ببيع سهل مبيد ثم الق في مكان  
لا يؤخذ الا بميله لا يجوز عن تسليمه وان اخذ بدونهما فتح ولم  
خيار الزويرة اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سد ملك



في البيع فسد بيع طير فُرسل في الهواء لا يجوز عن تسليمه لو  
 لم يرجع حتى لو باع بالوازئيل لرجع لا تخام قح وقيل لا ورجحه  
 في النضر وفسد بيع اللبن في الفبرج لا لانعام لان اللبن فيه يحدث شئ  
 ففسد فذلك البائع يخطأ بمثل المشتري وبيع صفوف على ظلم الغنم  
 في البيع ففسد بيع المارعة في مكان القطع وفي السراج لو سلم العيون واللبن  
 بعد العقد لم ينقلب فحسبا وفسد بيع حلد الحيوان قبل ذبحه  
 وكذا كل ما اتعالي خلق كئوي ثم ويزر يطبخ  
 وبيع جذع اى كل خشب موقوف على سقف الدار او على سطحها  
 لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر وكذا بيع ذراع من ثوب رصيره  
 السقيض ولكن يعود هذا البيع حسبا ان يلبس البائع الجذع  
 او قطع الذراع وساقها قبل فتح المشتري لان الفساد قد زال  
 وفسد المزانية وفي بيع الثمر على الشجرة بياض منه كوطب و  
 عنق بقر ورسب مثل كلبه بقدر الشفعة الربو احتى لو بيع  
 بغير خشب حار والملاسة وفي ان نسا وما سله على انه ان كسها



26

تعليمه قدوة قال  
بأنضائي لانه  
را تعجب افندي  
المعجب في الطيف  
الاجاز في القل  
ارينا في العتق  
افندي في العتق  
فصم في العتق  
افندي في العتق  
افندي في العتق

بمعنى وصية لا يجوز لمصاته اذا لا يدرى مقدار ما يشغل الماء وعند  
الامام الاعظم في امراى توكل المسلم ببيع ميراثه او خزينه او

شرايها ذميا وامر المحرم غيره اى غير المحرم ببيع ماله لان الوكيل  
تصرف بملكه وان كره ذلك اشكر كراهته وعندنا لا يبيع لان  
الوكيل لا يلى ذلك فلا يولى غيره وقولها اظهر شره نباله عن اليهان

وعليه الفتوى ولا يرفع البيع بشرط لا يتغيب العقد فيه نفع  
لأحد الطائفتين او نفع ببيع يستحق بان يكون آدميا فلو لم يستحق

اي الثوب المبيع البائع ويحيط ببراءة هذا مثال لما لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع للمشتري او يستخذه اى البائع شيئا

او يدبره او يكاتبه مثال لما لا يقتضيه وفيه نفع لمبيع  
يستحق ثم فرع على الاصل بقوله فيرفع البيع بشرط يقتضيه

فإن شرط المشتري أن لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

فإن شرط البائع أن لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

العتد كثيرا جدا للمشتري بشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن

أو بشرط لا يفتضم العتد ولكن لا فيه نفع لأحد أصلا ولو اجنبيا

كثيرا أن لا يترك الدابة البسيطة فإنها ليست بأصل النفع أو

لا يفتضم العتد ولكن جرى العرف به كبيع نعل عاشر

أن يحدوه البائع نهلا ويتركه أي يصنع عليه الشرارة ومثله

تضمير القتياب استعسنا للتعامل بلانك والقياس لا يجوز

فلما فرغ من بيان البوع الفاسد شرع في حكمه فقال وإذا قبض

المشتري المبيع بمعا فابعد بربا بانه مريحا أو دلالة بأن

يقبض في مجلس العتد بحدوثه ولم ينفع عنه ملكه لا خينا

هنا فثبت على كل واحد منهما فثبت قبل قبضه وكذا بعد

مادام المبيع بحاله في ملك المشتري فبطل الفساد لأنه مضمون

فثبت من قبله أن ملكه في ملكه أو رده وجب عليه من قبله أن كان

مثلا والابان يكون قريبا فثبت يوم قبضه لا يوم هلاكه ركه مبيع

فأسيد رده المشتري على الباعه بأي وجهه من كسبه أو صدقة أو

بيع او نحوها بعاره واجارة وعقب ووقع في يد بائعه  
 فهو متاركة للبيع وبشرى المشتري من قيمته فان باعه  
 المبيع الناسد المشتري لشخص اخر بيقا معينا او وقبه له  
 وسلم او اغتبه فتح وعليه قيمته وسقط حق الفسخ لانه تظلف  
 بسم حق الفسخ وانما فسخه لحق الله واذا اجتمع العتان يزوج حق  
 العسل لحاجة ولا يظلف حق الفسخ بموت احد ما في حلفه وانه  
 به يفسخ ويظلف الفسخ لا باخذة اي المبيع بائعه حتى يرد له منه  
 لانه محبوس بالثمن بعد فان مات البائع فالمشتري احق به  
 من سائر الظرماء فيه حق حسمه حتى يأخذ منه بقيته لوقاها  
 او ضل له بها له وانطاب البائع ما ربح في نقد ثمنه بعد التقايف  
 لا يربط للمشتري ثار ربحه في حسمه فيصدق به والفرق ان  
 المبيع سقطت في العقد الثاني فثبت في الحسم بخلاف الثمن فانه  
 على سبقت فيه حتى لو كان سقيا بان يكون عرفا لا يظلف به  
 ايضا كما طاب ربحه مال اذعاه رجل على اخر فعدته على ذلك فتدفع  
 على ما عليه الظاهر

تدرك او يدهم الى تمسكهم غير من غير النعم بغيره مشايه

بما اى اوفاه آياه فربح فيه ثم ظاهر عدته اى عدم الدين بمقاديرها

انه لم يكن له عليه شئ انما طاب لان بدل المستحق ملوكل طرا

فاسدا وقد مر ان الخبث لفساد الملك اما يورث فيما يتبين كالموض

لانما لا يتبين لا لتعود بخلاف الخبث لعدم الملك لا لفرع والوديعه بتمادها

فانه يورث في كدها ولو بخر او عرس فيما اشتراه ثرا فاسدا لانه

قيمة واتسع النسخ وقالوا بفسادها وبرد البيع وكذا كل زيادة

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق

والجست بفتحين وهو ان يربك التعمه بما لا يربك ثرا اذ له

الاخر فيه او يكره فالبس فيه ليرجيه ويجزى في النسخ وغيره

هذا اذا بلغت السلفه قيمتها والاشكافها لا يكره ليعلم الخراج

وكره السوف على سوم غيره اذا ترافيا بين او صير الا يترافيا

بذلك لا يكره لانه بيع بربك وكذا البيع على بيع غيره وكره بلف

شراء الجلب اى المجلوب في الطريق اذا كان يترباهل البلد فان

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق

البرج فتمت قيمته غير متولدة كبيع وخياطه ولحن حنطه وت سويق



المجلوب اذا وصل الى البلد تعلقت به حق العائنه واذا تلقاه منع  
 العائنه عنه ففكره للفرار او ليس السفر في الوارد بل عدم علمهم  
 به ففكره للفرار والاراض ولا ليس لانكره وكبره بيع الحاضر اي  
 ما كان البلد للبادى صورته ان البادى يخلد الطعام الى البلد و  
 لا يبيع في الحال بل يطرحه في الحاضر ليعطه عنه طعام في الثمن العالي  
 وهذا انما يكره في زمان قحط وعوز والا لا لعدم الضر وكبره تعزيت  
 صعبه عن ادى رحيم محرم به لانه عم لطن من فرق بين والى وولد  
 واج وايضا اذا كان التبريد تحت ستمت كدفع احد ها  
 بالمجانبة اورده بغير بخلاف التبريد بين الكبرين فلا باء به  
 لانكره ببيع من يزيد لانه عم لان يبيع قد ها وحلسا اي بساطا  
 ببيع من يزيد وحلى الله على سيدنا محمد وعلى آله اجمعين  
 بالاقالة  
 مع لغة الرفع وسد عا رفع البيع ولكنها الايجاب والقبول و  
 ها اما بلغين ما فيمن او احدها حال لما قلنا فقال اقلته و  
 قولوا انما بلغين ما فيمن او احدها حال لما قلنا فقال اقلته و

لرجوعه رفعه في مشاعه التعاقد بين موقوفه عن المظفر  
ولا يكون الا بالاقالة فيجب نسخ البيع من  
في الاصل بالمشا من اقره  
البائع او جيرانه لان هذا البيع من  
في الاصل بالمشا من اقره

بشرط ما يبقاء البيع وتضمنه المتعاقدين عليها وتندب في البيع الصحيح

ليقول عن من اقال منها بغيره اقال البقية عشره فوجب في بيع فاسد ومكروه

وهكذا انما نسخ في حق المتعاقدين وبيع هدي في حق غيرها

اعني ثالثهما كما اذا باع دارا فالشئ في بيع بغير البيع فلا يبق له ولاية

الشفعة في اقاله المشرى فالشئ في تحديد الشفعة وهو ثالثها وفي

فحقه بيع فاذا اكانت الاقالة في حقها بطلت بعد ولادة الامت

المسقة لتقدر الشئ بعد ثلثين من الثمن الاول فتدوا وان شراها

البائع في خمسة اى الثمن او اى منه او اجملة ولا يجب ذلك لكون

الاقالة في حقها وهو لا يكون الا على الثمن الاول فالشرا فاسد وكذا يجب

الثمن الاول في الشرا او المشرى الثمن الاية الا اذا تقبيل البيع عند فانه لا

تمسح بالاقل وقيمة الخطر طمن الثمن في اى نقصان القيمة قد يستأنه وسلم

الامر البيع والشرا

انما يذكر المساواة والرفعة لظاهرهما في البيع والشرا

بيع باساره بثمنه الاول مع فسخه والتزلية لغت مفيد وفي غيره اى جعله

ببيع النعام الذي يشاء الله  
بما لا يضره من بيعه  
في البيع الذي يشاء الله  
بما لا يضره من بيعه

واليا وشرايبه بئنه الاول بلا فذل وشرايبه بئنه الاول

شرايبه بئنه الاول بلا فذل وشرايبه بئنه الاول

التي فيها على بئنه الاول بلا فذل وشرايبه بئنه الاول

فذل بئنه الاول بلا فذل وشرايبه بئنه الاول

معلوم وبئنه الاول بلا فذل وشرايبه بئنه الاول

بالس عام الثوب والفتراى منه اطراف الثياب بحبس وخجوه والحمل

وسوق الغنم ونحوها الخ يقول قام بها بكذا ولا يقول اشترى بكذا

فانه كذا فان ظاهريته اي البائع فلامشيه خياصرا اما اخذ به

منه او حده عليه لنواب المراد اما في التولية فله حطاع منه قد

الحيانه لتحق التولية هذا عند الامام الا عظمه واما عند ابي يوسف

فيحط في عليهما وعند محمد فيحط فيهما فان هذا البيع او استغفركه

بقاره او حده ربه عيب عنده كذب بجميع الشرايبه وان اشترى

البائنه ثانيا بحسنه بئنه بئنه بئنه بئنه بئنه بئنه بئنه بئنه

طرح عنه ما ربه وان استغفر البيع ثنيه لم يبرح خلافا لهما

في البيع الذي يشاء الله بما لا يضره من بيعه



في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة

في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة

في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة

فصارت بالذموشيا بغيره مثلاً فباعه من رب المال بغيره فان

الذي رب المال فاما ما ع بالثمن عشر وربع لان ذموشيا بغيره وكذا

عكسه فاسمعه في باب وتحقيقه في الذم فان تهيى عند المشتري

البية باقية كما هو من غير او طنت ثباته بل ببيان ذلك وان عيب

ولو نقل الاجنبي كما فقت عني او طنت بك الية بانه وقفا فارو

من نال الثمن المشي كالاول وتخصه بغيره وطلبه كالثاني وقال

ابو يوسف وفي الثالثة الثالثة لانه بانه طلقا قال ابو البزوف

ناخذ وجه المال واقعه المسوق ومشتري نسب فرائع بلا بيان

خير منه فان هلك المبيع ثم علم بذاكره في ثلثه حال او عدا

حكم التولية جميع ما به فان ولاى اى باع شيئاً تولى بما قام عليه او

ما اشترى به ولم يعلم المشتري قدره فسد البيع بجماله التمسك به

المراعاة فان علمه بجماله والابطل وان يجرى به شيء قبل

قوله لنفيه هم عن ذلك لان فيه غير انتفاع العقد على تنذير المالك

الاذا العتق فيجوز طلقاً لانه هلاكه ومشتري مكسباً بشي الكيل

في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة

في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة

في نسخة المصحف لم يرد في نسخة  
الكتاب في نسخة المصحف لم يرد في نسخة



38

الدنانير وكذا على ما كان اوينون او يقد متقارباً فليس استقر ان  
جوز ورويه وعاذ عذداً ورويه فاو حيزه ورويه فاو عذداً الكا لست حيزه  
ون استقر من التلويح والدر اجم الغشوشة فليست فليست  
مثلهما عاقله واليقيم قيمتها وكذا على ما كان اوينون كانه من ان التلويح  
مضمون مثله فلا عبرة بغلابة وكتب ذكره في المصنفين في هذا  
قال في الخبرية هذا قبل الامام وعند ابيه يرسن عليه قيمتها يوم التلويح  
وعند محمد قيمتها في اخر يوم راجعاً عليه الفتوى وقال ايضا وكذا  
المخلو اذا استقر من طعاماً بالحقاق مثلاً فاحد صاهم التلويح بك مثلاً ففعله  
قمت بالحقاق يوم اقتضاها عند الثاني وعند الثالث يوم اختمها  
ليس عليه ان يرجع منه الى الحقاق فياخذ طعامه ولو استقر في  
الطعام ببليد قمت فيه خريف فليقه التلويح في بليد الطعام فيه غاى فاخذ  
حقه فليس له حبس المظبور ويضمن المظبور بان يوثق له بكفيل حتى  
يقطع طعامه في البلد الذي استقر منه فيه ويملك المستقر من التلويح  
بنفس التلويح عند ما اى الامام ويحد من فيه مذهباً ولفظاً ما خلافاً  
لا والله ان يستعملكم مثاقية



للمثان حيث لا يملكه إلا بعد الاستعمال فليحاز قائما لا يجوز  
بل يجب عليه ان يتركه

مثله وفي الخاتمة القرن ما لا يتعلق بالجانب من الشرط والفاصل بينهما

يبتلعه ولكنه اي الشرط لا يجوز ان يتركه فلو استقر من الفضة اليسرى

او الرقية عما شران يردى مبيحة او جيدة كان باطلا وكذا لو اقرضها لهما

او فنية في بلدة سطران يوفيه في بلد اخر لان فيه جبر النفع قال في الاشباه

تكون بغير نفع احرام وفي الخاتمة القرن بالشك احرام والشرط لا يفرق فيه له

وانما كان عليه بشا فبين في بلد القرن لكن ان اقرضه في ياقها هاهنا

او شله في بلد اخر بالشك فذلك هاهنا وفي القرن على قبول الاجود

وقيل لا يجوز قال في الخاتمة وفيه ما وان يكن النفع وطا في القرن

فها نعم الكرم لا باء سب وفي جوابه الفتاوى اذا عازى شرطا

ما اقرضه منقصة ومن بدل والا فلا باء سب امر ويؤيده ما

ذكره لو اهدى المستقر من شيا للمقرض ان كان بالشك طاه والافلا

شاية وفي الخاتمة وان اعطى له الشئ منقصة ومن يملك

الدينوس ائتمن الدين فاما كذا لا يجوز ان يعطى له

والدينوس ائتمن الدين فاما كذا لا يجوز ان يعطى له



منه الشعر الى مثالبه  
البر والبر الى مثالبه الشعر  
فصريح  
منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح  
منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح

الى خلق الحسب وعلى هذا كانت الجملة فيما هو من كون وفيل

مبادلة الفقه بربوا ان ينفذ من جانب الجملة مثقالا مثالا

والكفر يعطى فلو لم يذله فحينئذ لا يربوا فيه لانه غير خال عن

بعض من الصوف بعزف النول الى الفضل من جانب الرديع مع المثال

مبادلة فلسف بفسيف مما جلا وخسرة اذ ربح من ثوبه يستحق اذ ربح

خسره مما جلا لا يكون ربوا لعدم الخطة الشري لان الفلس من

المعد وادب والثوب من المذر وعامة واما قيدنا في الفقه المذكور

لها بعد اجل فان في ثاء خير احد المتبادلين في اي صورة منها ربوا

النسبة كما يبيد صرح الفقه بربوا فانه يربوا في الفقه السمية

مسلمة النول من ان لا يربوا في ارضها ثاء جلا واحد وفيها

لم يستحق فانه لا يربوا في اي ان لم يستحق بالخير الشري وفي عن ارضه في كل

وهو الربوا شر ذلك الفضل لنفع احد المتبادلين اي نفع في

ومستحقه متساو فلو لم يربوا فيه فليس ربوا بل بغير فاسداة المختار

الاستحقاق بالبر والبر الى مثالبه الشعر  
فصريح  
منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح

منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح  
منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح

منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح  
منه الشعر الى مثالبه  
منه الشعر الى مثالبه الشعر  
فصريح

[illegible]

في حله ما كثر من جهل اسلام التمس  
في مستشرقين و اسلام العنيفة في الفريضة  
فانه مذهب الاول العنيفة المتفق وهو  
العنيفة في اللان العنيفة والاصل  
العنيفة في العنيفة

فان العنيفة اذا اتفق فلا يحد  
السلم في سلب سلبا كما في اسلام  
العنيفة في العنيفة

فانه وفادة ان القدر بانفاده لا يحرم النساء بخلاف الجنس  
فلا يحرم من المختار ثم قدع على الاصل الاول بقوله فحرم بيع

الغنيان كبر وشهر والوزن كذا هو في وقته بمحسنة متفاضلا

عاهل او احد هما نساء ولم يحرر طعمهم كحيث كيار في بيع  
خلافا للشافعية في نساء رجل بيع ذلك متفاضلا لا متفاضلا عاهلا

وحرم النساء فم رجل بيع لم شئ كان بلا عيار شرعي ولو

متفاضلا فان الشرع لم يقدر المفضل فاده في زحف عاهل كعنفه بدراو

شعرا في نحو محفنتين منه ويحرم بيع فتنه و فتنه بقرتين

وجوز بيع مجوزين في فلسطين وذراع ثوب في اذن من

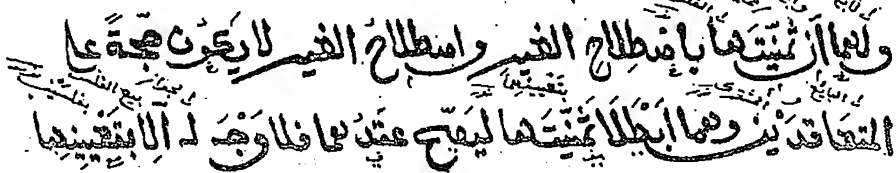
واكثر باعيا زها اي البدلين هذا قد في الفلوك كان احدها

او لاهما عي يمين لم يجر اتفاقا في جميع حكم الفلوك لعن القدرين

وحرم النساء لرجع الجنس في حواشي بيع الفلوك بالفلسطين

باعيا زها خلافا في فانه قال ان الفلوك ايمان فلا تقدرين

بالتعين فصار كما اذا لم يبا عي زها كبيع درهم بدرهمين

[illegible]

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَقْوَى مِنَ الْعَرَبِيِّ فَلَا يَشْكُرُ الْأَقْوَى بِالْأَدْنَى وَمِنْ أَلَمِ يَنْصَحَ عَلَيْهِ

فلم ينجسوا على التعريف فان تعارض فيه بالعين فهو محيد وإن بالزعم  
 في التعريف فان تعارض فيه بالزعم فهو محيد وإن بالزعم في التعريف فان تعارض فيه بالزعم فهو محيد

**فأخمدى استيف من الدرهم دواي الدقيق في زماننا وكذا**

بَيْتُهُ وَلَوْ شِئْنَا مِنْ الْعَالَمِ الْفَتَى عَلَى عَادَةِ النَّاسِ نَحْنُ وَاعْتَبَرْتُمُ الْبَقِيَّةَ

ففي يوم غلبت نفلسين ونحوه ولا يشك في التقايف فيه حتى لو بلغ في البرية  
 لهن بها ثم فاقوا القنفذ حار خالفا للثاقف وهو مع الطاهرين فاق نشط

فيهِ التَّائِبِينَ وَهَذَا فِيهِ مَرِيءٌ أَوْ مَبَادِلُهُ أَتَمُّ أَمَّا فِيهِ

فيسبقه التفاضل في المجلس اجماعا حتى لو ياد الذي يعي بالوضع والنفس  
بالنصوص يقتضيان تقريبا لا يقرب احد من الحق كما بينت المصنف بقوله

فقد باع فلوسا بمثلها او بدله او بدنا فيه فان نقد احد هاجز وال

قوله قل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله الظالمين  
قوله قل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله الظالمين  
قوله قل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله الظالمين

46

حيوان باسم حيوان آخر مطلقا عما لها بشرط تعيينهما والذم ما دل بهن  
كقوله فلان من كذا  
فلما جعز النساء لم يرد القدر شايبة  
فانها ما عا جلا واحدا  
مع التخصيص  
نقد



بغير بلدين غير وهذا الذي اى روى التمر في الدين وشي يظن بالية اى  
بغير بلدين غير وهذا الذي اى روى التمر في الدين وشي يظن بالية اى

ذنب عظيم للفناء ز اوبلعي ومبادلة خبيرة اودقوة مطلقا وان كان  
اخذ ثمانسة للاختلاف الجنب لان الخبر عددي اوزن في والمير والدقيق

كيلي ولكن في نسيتهما جاز اتفقا وفي نسيته الجنب عند اب يورس وب يفت  
لتعامل الناس وجاز مبادلة الدين بالجنب للاختلاف القامد والماسم

حاوي لا يجوز مبادلة المير بدقيق او بسويق ودم الخروشا والدقيق  
بالسويق مطلقا متفاندا كان او مساويا لقدم المير في حرم لشبهة الربا

خلاف الهماخلا في الدقيق مثله او السويق مثله متساويا فان جاز اتفقا  
ولا يجوز مبادلة الزيتون بالنزير ولا البسمم بالحل اي دمنه حتى

يكون الزيت والحملا اكثر مما في الزيتون والبسمم ليعا بل بعض الدمن  
بانيهما من الدمن والباقي بالثقل وكذا عايش لثقله قيمته كخول بدمنه

وليس يسميه وقال في نسيته مع الباقية باز الدين اكثر او اقل او مساو  
شع كثر وب يفتي هالة الضرورة ويستقر هذا الخبر وزنا وعددا

عند محمد بن النعمان وعلي الفتوى ابن ملكه ولا يواي سيد وعبد لان

الصلوة والشرع  
فما جاز

بغير بلدين  
بغير بلدين

[illegible][illegible]

فدَارُهَا فَإِنْ أَخَذَ بِهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَامُوا فِيهَا قُلُوبُهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِيهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهَا حِسَابٌ

ذات دار الحرب بملكه او بقية وعقد مع الحرب عقد البراءة التي  
درهما بدروين او درهما دينار الى اجل معلوم او باع منعه خيرا او

**باب الحقوق والالتزامات في هذا الباب**

**الهدى السبع والخمسون**

في بيان ما في النار من عذاب لا يدخل الظلمة وهي السبابا الذي

49.



الرجل الذي قال تأخر  
أخبرني فانه عبيد

أولئك انهم من الذين الذين  
بائع فخرج على البائع بما فهم وان علم بانه لا يفهم ولو قال ان تبيع  
فان عبيد فان تبيع فبان حرا فاما ما كان على الفايده فكذا الدفن املا  
او سدا على معان الرهن او لا لان الرهن ليس عقدا معا ومنا ولو ادعى

عليه اي

رجل حقا فبطلان دار بان يقول له حق في كمن الدار فمضى مع في شيء  
معلوم كانه في شيء فاستحق ان يبيعها فان خرج على المدين بالشيء

في شيء فاستحق  
عاجلا وما في ذلك  
أجل ما في ذلك  
أخذ ما في ذلك  
يا صدي لا في ذلك  
وإذا بعت في ذلك

اذا له ان يقول ديماي في غير ما استحق ولو استحق الآخر الدار كما اذا  
المدين على ما سرق منه من القرض لان ديمايه داخل فيها استحق قضاؤه فيهم

في شيء فاستحق  
عاجلا وما في ذلك  
أجل ما في ذلك  
أخذ ما في ذلك  
يا صدي لا في ذلك  
وإذا بعت في ذلك

من كمن المسلمة صحت المالك عن الحق المجهول شيء معلوم لان الجاهل فيها  
يستحق حالا ينفى الى المنزعة ولو ادعى رجلا دارا كما فمضى مع على  
شيء معلوم كانه في شيء فاستحق الآخر فبطلان ما سرق عليه بغير

في شيء فاستحق  
عاجلا وما في ذلك  
أجل ما في ذلك  
أخذ ما في ذلك  
يا صدي لا في ذلك  
وإذا بعت في ذلك

فصحة او مائة درهم ومائة ما السلام  
وتسلفه تسلفه وناوهم في شيء عاين في شيء عاين وكنه  
ايجار وقيد وبيع المشتري مسالما وبيع السلام والبائع مسالما اليه

في شيء فاستحق  
عاجلا وما في ذلك  
أجل ما في ذلك  
أخذ ما في ذلك  
يا صدي لا في ذلك  
وإذا بعت في ذلك

المبيع مسلما فيه والثمن راس المال وما اى على شيء ابيض صبيته  
 كجودته وبراءته ومعرفة قدره في السلم فيه لانه لا يفتخ الى المنازعة و  
 بما لا يمكن ذلك فلا يبيع فيه لانه ينفذ الى المنازعة فيبيع السلم في محيل  
 كخطية راسه ومغزى ونشيد كحديث وجوه فلا يبيع في الذبيح والفتحة  
 فانها وان كانتا من الزوايا لكانا اثارا ويبقى في مذكور كغريب بيت  
 قدير اى طوله وعرضه ووزنه وصفته اى رقبته وغلافه وكونه قطليا  
 او كناية او مكرها وصفتها هان على الشام او يفسد ويبقى في معدن  
 متناثر كخبره ويبيع في فلس واحد وليت بكسر اللام يملك مدين لا يبيع  
 في معدن متناثر كبطيخ وقدر ويبقى في سمك يبيع اى قديد بالماء  
 وطى هين يردون نار من باى نعل معلوم لا يبيع فيهما عدد  
 لتفاوت احاده ولا يبيع السلم فيما سوى السمك من سائر حيوان تاخاذا  
 للشائبة ولا في اطراف كرسي واعار و لا نهله عدد او لا في مطب  
 بالحزم مع هنة وهي بالنارسية بند نعيم ولا في زينة بالجزر جمع  
 هذرة وهي بالنارسية ذرة واما بالجزر في هذا الكمال المتناثر احاده

53.

فيما يتعلق بمقداره فلا بد من بيان عند أبي حنيفة واحتياطاً فيها بالاشارة  
 فيكون له ثوب وحيوان يمينين قلنا لا يقدّر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج إلى  
 الرد رأس المال فلا بد من بيان مقداره في حال العقد ليكون معلوماً  
 حال الرد بخلاف ما إذا كان ثوباً أو حيواناً فإن العقد فيها لا يتعلق بمقداره  
 فلا يجب بيانه والسابع بيان مكان الأيلاء عند أبي حنيفة في قسم فيه  
 يكون له ثوب مؤنة وكذا الثمن والاجرة والتسمية إذا كان له ثوب مؤنة  
 وماله يكون له ثوب مؤنة وكذا في الأيلاء لا يشترط بيان بل يؤتى حيث شاء  
 في المأجور وفي رايته في مكان العقد وعند ماله مكانه مطلقاً لما فرغ  
 من بيان شروطها معته ذكر شرطها فكانت قبضتها أو قبضتها أو قبضتها  
 بأبدانها شرطاً قبضتها على معته لا شرطاً انعقاده فينقصد من قبضتها بطلان  
 باقية إقحامها فلو أسلم نائبة في غير قبضتها والجزء في قبضتها يستوفى  
 قبضتها وجعل قبضتها ثمانية معاً عليك وكل ملكك مبيعاً ونفق عيني  
 مائة دينار على المسلم إليه ومائة نقداً وانفق قاعاً ذلك فالسالم زهدة  
 الدين باهلاً لأنه دين دينين لكن لا يشترط الفساد حتى يبيع في حصة النقد

فيما يتعلق بمقداره فلا بد من بيان عند أبي حنيفة واحتياطاً فيها بالاشارة  
 فيكون له ثوب وحيوان يمينين قلنا لا يقدّر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج إلى  
 الرد رأس المال فلا بد من بيان مقداره في حال العقد ليكون معلوماً  
 حال الرد بخلاف ما إذا كان ثوباً أو حيواناً فإن العقد فيها لا يتعلق بمقداره  
 فلا يجب بيانه والسابع بيان مكان الأيلاء عند أبي حنيفة في قسم فيه  
 يكون له ثوب مؤنة وكذا الثمن والاجرة والتسمية إذا كان له ثوب مؤنة  
 وماله يكون له ثوب مؤنة وكذا في الأيلاء لا يشترط بيان بل يؤتى حيث شاء  
 في المأجور وفي رايته في مكان العقد وعند ماله مكانه مطلقاً لما فرغ  
 من بيان شروطها معته ذكر شرطها فكانت قبضتها أو قبضتها أو قبضتها  
 بأبدانها شرطاً قبضتها على معته لا شرطاً انعقاده فينقصد من قبضتها بطلان  
 باقية إقحامها فلو أسلم نائبة في غير قبضتها والجزء في قبضتها يستوفى  
 قبضتها وجعل قبضتها ثمانية معاً عليك وكل ملكك مبيعاً ونفق عيني  
 مائة دينار على المسلم إليه ومائة نقداً وانفق قاعاً ذلك فالسالم زهدة  
 الدين باهلاً لأنه دين دينين لكن لا يشترط الفساد حتى يبيع في حصة النقد

لأن العقد صحيح والنسأ طارئة لو قد ثبت حصه الدين في مجلس  
 صحيح في الكل وإذا غفرت أن السلم فيما كان ينفق منه في صالح السلم إليه  
 بأهل فبين ذلك أنه فيها يكون كل من دين عليه بأهل بالكل فلا  
 يفتح السلم إلا بقدر الثمن ولا يفتح بدين عليه أصلاً فلا يخفى والناس

عنه غافلون ولا يجوز للسلم إليه التمسك في رأيه المال قبل قبضه ولا  
 لدر السلم في السلم فيه قبضه أي السلم فيه بنحو شركة وتولية وميراث  
 التصرف بالشرعة أن يقول ر السلم لأخ أعطه زيفاً أو نسب المال  
 يكون زيفاً السلم فيه إذا وهو ثم بالتولية أن يقول لأخ أعطه مثل  
 ما أعطيتك للسلم إليه حتى يكون السلم فيه إذا ومنه التمسك فيها  
 أن يقطع بذل أو أحد منها شيء آخر فلا يجوز ولا يجوز لرب السلم

شيء أو شيء آخر من السلم إليه إذا مال بعد الاتفاق أي ففتح عقد  
 السلم حتى يقضيه لتمامه لا تأخذ الأسارى أو أوصالهم أي  
 إلا السلم فيه كما على تقدير الفتي على عقده أو أوصالهم على تقدير  
 فسخه فاستنح الاستبدال ولو شرى السلم إليه من أمة كرامين بقر

لأن العقد صحيح والنسأ طارئة  
 لو قد ثبت حصه الدين في مجلس  
 صحيح في الكل وإذا غفرت أن السلم  
 فيما كان ينفق منه في صالح السلم إليه  
 بأهل فبين ذلك أنه فيها يكون كل من  
 دين عليه بأهل بالكل فلا يفتح السلم  
 إلا بقدر الثمن ولا يفتح بدين عليه أصلاً  
 فلا يخفى والناس عنه غافلون ولا يجوز  
 للسلم إليه التمسك في رأيه المال قبل  
 قبضه ولا لدر السلم في السلم فيه قبضه  
 أي السلم فيه بنحو شركة وتولية وميراث  
 التصرف بالشرعة أن يقول ر السلم لأخ  
 أعطه زيفاً أو نسب المال يكون زيفاً  
 السلم فيه إذا وهو ثم بالتولية أن يقول  
 لأخ أعطه مثل ما أعطيتك للسلم إليه  
 حتى يكون السلم فيه إذا ومنه التمسك  
 فيها أن يقطع بذل أو أحد منها شيء  
 آخر فلا يجوز ولا يجوز لرب السلم  
 شيء أو شيء آخر من السلم إليه إذا  
 مال بعد الاتفاق أي ففتح عقد السلم  
 حتى يقضيه لتمامه لا تأخذ الأسارى  
 أو أوصالهم أي إلا السلم فيه كما على  
 تقدير الفتي على عقده أو أوصالهم على  
 تقدير فسخه فاستنح الاستبدال ولو شرى  
 السلم إليه من أمة كرامين بقر



أمر رب السلام بقبضه من الآخر قبضاً لما عليه من حق سلمي لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

هنا المقتتان السلم وهذا الشء فلما بد من الكيد تم تيز ولم يمتح  
ولما كان هذا الحق فبنا وانما قدره به اي بقدره مع لا الرقي  
اعانة تيسر على الاستبداد فكان يقدره عين حق وكذا لم يمتح السلم  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

اليمن اخر وامر رب السلام بقبضه من الآخر لم لنفسه فاكنا كتمه  
اكتاله لنفسه اخرى مع لم يمتح الكيد فيه من تيز وكما هو اي المسم  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

اليه رب السلام ان يكيل السلم فيه فظرف فكاله فظرف اي وعاء  
السلم بقبضه لم يمتح قبضاً انما لم يمتح فيه فبنا بالتعليق وكذا  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

لما المشتري البايئ بذلك وعاء في ظرف او ظرف البايئ او ظرف  
يتيم لم يمتح قبضاً تحت بخلاف كيد في ظرف المشتري بانه ولو قبضه  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

ذلك بخلاف السلم فان حق رب السلم فيه المسم فيه وهو دين لا عين  
فانما لم يمتح قبضاً ولا يمتح قبضاً ولا يمتح قبضاً ولا يمتح قبضاً  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

اخذ فاما المشتري البايئ ان يكيلها فظرف ثم كاله البايئ بانه الدين  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع  
لم يمتح لاي اجتماع

في العينة في  
في العينة في  
في العينة في

المسلم فيه والعين المشترقة وهذا ما معناه طرف الشيء فان بدأ باليمين

عاز قبضاً للمسلم الامره العين والدين تابع للدين وان بدأ باليمين

لا يكون قبضاً عند اب حنيف لان الامم يصرح في الدين فيقبض في يد البايع فخلها

في الشئ يابى وبار يستقبلها عنده فينتقبض القبض وعند هذا الشئ

بالختيار ان شاء نقض البيع وان شاء فشارك في الخلط لان الخلط ليس باستقلال

عند هذا لو اسلم امة في ثوبين مثلاً وقبضت اليمين فخلها اي نفاساً عند السلم

فانت قبضاً يد يابى النقيض او ماتت او لم تقبضها السلم في التقابل

وذلك لان من قبض الاقالة بقبض المعقود عليه وهو في العدم فينبى باق

وهو المسلم فيه وحيد يجب عليه اي على المسلم اليه قيمتها يوم قبضها

فيما هي في المبركت لان سبب التضمن وكذا الجحيم في التقابل اي مبادلة

الدين بالدين في قبض اي تقبيلاً في قبض احد الدينين او هذا

احدهما ثم تقبيلاً في قبض التقابل في الاول ويقبض في الثاني في قبضها

قيمة المالك بخلاف الشئ الذي بالتميز في قبضها اي في المبركت

فان التقابل لا يبق في الاول ولا يبق في الثاني لعدم بقاء المعقود عليه فيها

في قبض الثاني لان قبض المعقود عليه في قبض الثاني لا يبق في الاول ولا يبق في الثاني

لا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع ولا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع ولا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع

وهو الفرق الثالث ولو اختلف ما قبل البيع في شرط الرضا والاهل

فالتوليد يعمها لا الثانيها والامد ان من خرج طامس يقتضاها المق

لها فيه وان خرج طامس ختم وقع الاتفاق على عقد واحد والتول

لبيع الصنع عند ما وعده للمخر وأهل ان الاستصناع اي طلب

الصنع من الصناع باجر معلوم شئ كما اذا قيل للخفان امضه لي خفين

كنا بكذا الى شرط فاصدا في ذلك عند ان حينئذ بيع مطلقا اي جري

فيه تعاضا الناب او لا يركا فيه فيشتر فيه شئ انما السهم وعند ما الثاني

بيع اما الاول فاستصناع وان استصنع بكذا كذا اجله وهو فيما تعاضا لهم

مخفي وقهية وخسرت مع بيها لاعدة على المصنوع ثم فرع عليه بقوله فيجبر

الصناع على عمله ولا يرجع الاخر ولو كان عدة لما لزم والبيع هو العينا

للاعه فان خيار الصناع بما صنف غيره او صنف قبل العقد فاخذه مع

وان كان البيع على ليا مع ولا يثبت البيع له اي للاخر بكذا اختياره

ففتح بيع الصناع يصنع قبل رؤية الامر ولو تعين ليا مع بيع

وله او لا يراخذه او تركه بخيار الرؤية ولو يفتح الاستصناع فيما يتعاضا

الاستصناع هو العمل على ما يوافق له من قبل المصنوع ولا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع ولا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع ولا يملكه من قبل البيع ولا يملكه من بعد البيع

في كتابه هذا

في كالتنبيه الاباح على من كان في بيعه فسد اذ ذكر الاجل على وجه الاستيفاء  
وان الاستيفاء الكفر افسد على ان تفسد خدامه مما الله على سيدنا محمد وآله  
باب المسائل المتفرقة

وقد يقسم فيها مسائل كثيرة او تفسد في بيع الكلدان وعقود او القفود

الفيل والرجل والسباع بانواعها كالذئب والاسد والفرس وكذا الطيور

الجملة علمت او لا في البيع انما على الاخوان لها او غرة فلا باس

ومثله مائة السباع كما في بيعه من حمار كثير وجار بيعه من حمار

او من حمار واحد به للاستيفاء في غير مساجد مسلمة والذئب

البيع ونحوه كالسبع لبيد عن فاعله ان الذي بالاسلمين وعليه ما على

المسلمين فكل ما جاز لثمة البيع والسلم ونحوها من لهم ولا يجوز لنا

الذئب ونحوه لا يجوز له الا الخمر والخمير وكل الميتة وما

وعند الذي في الخمر والسباع في عقد المسح حتى يكون الخمر يذوق

الاشغال والخمر يذوق ذات البيع مسلمة ومن شئ شئاً فنحن لا اذا القمار

لا يبيع القامه فغار قبل قبض البيع ونقد ثمنه فاقام

في بيعه القامه فغار قبل قبض البيع ونقد ثمنه فاقام



متن من هو لاخذ الارض لان مياه تسيق يده اليه الا اذا اعتد  
 ارضه لذكره وهو له وانما قال نكس لان لو كسره فله قوله لا غير  
 كصيد تعلق بيسك بفسيد للجفاني او دخل ففسيد دابر جلي فاجذ فانه  
 لاخذ ايضا وكذا دبر تم او دينار او ستر ففوق على ثوب رجل بعد  
 له سابقا لم يخر لا حقا فانه لم اعد له له او كنه ملكه بعد النخل  
 فخرج لم يمسد النخل في ارض رجل فحمله مطلقا لان ما من ان اليا  
 او نجرها ونائها وصل الله اليه كتاب الم  
 لم اقله نخل وفصل شعايب النمل بالنمل حسنا فحسب كذ كذب  
 في كذب او في حسب كذ كذب ففقت وفي طافه عدم النمل و عدم  
 الخيار والتعاقب في الجمل قبل الاقتران مطلقا اما اذا اقتاسا  
 ففقت طافه ايضا التباين و ناسطفا ففقت بيع النمل بالقت اذا  
 ففقتا في الجمل ولو يفتل احد سمعا الاخر او يخر اني لعدم الجانسة  
 ولا يفتل بيع الجنب ما يفتل كذبة بفسيد الامساوي او نوا وان ففقتا  
 ففقتا في دارة ففقت النمل في سادله جيد بانه كذا كما عرفت

[illegible]

فِي بَابِ الدِّبَالِ وَمِثْلِهِ فَيَحْمِ الزُّنْدُ فِي مَبَادِلِ حِلْيَةِ الزُّنْدِ بِالزُّنْدَةِ

وَحُلِيَّةِ الذِّقْرِ بِالنَّصَبِ لِلاتِّحَادِ الْجُمْهُورِيِّ وَعَدَمِ اعْتِبَارِ الرِّمِيقِ لِنَعْدَمِ لِسَانِهِ

الذئبق بالذئبق والنفث بالنفث والخزفة بالخزفة الآتيا مثل هؤلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هــمـد ولا يـفـيـحـ التـصـيـفـ فيـهـمـ فيـقـبـضـهـمـ الشـيـءـ فـلـو باعـ دينا

بدل الفروا شري بجا قبل قبضتها ثوبا شلا فيسد بيع الثوب والصفا

[illegible]

فَيَقْبِضُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ مَعَ عَائِلَتِهِ وَمَوَدَّتِهِ  
وَأَعْلَى السُّبُلِ فَيَقْبِضُهُ  
وَالْمَلَكُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْكُلْبِ  
وَيَسْلُبُ مِنْهُ نَفْسَهُ  
وَيَقْبِضُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ مَعَ عَائِلَتِهِ وَمَوَدَّتِهِ  
وَأَعْلَى السُّبُلِ فَيَقْبِضُهُ  
وَالْمَلَكُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْكُلْبِ  
وَيَسْلُبُ مِنْهُ نَفْسَهُ

الْبَيْتُ وَالْقَوْمُ أَوْ بَاءَ سَفَا وَفَتَى حَلَّتْ هُمُ نَدِيمًا وَمُنَادًا

أما بعد فقد حضر في القاعة المذكورة في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠ هـ

[illegible]

لا تفرق بين الحبيب والحبوب  
 بيان ان الشوق قد يكون  
 لا تفرق بين الحبيب والحبوب  
 بيان ان الشوق قد يكون

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

*(Arabic calligraphy)*

فلا تظن ان الله يفرح بغير الحق ولا بالذين آمنوا ولا عملهم ولا يؤمنون

والله اعلم بالصواب

63



لعمركم ان هذا هو الحق الذي لا يعبثون به  
لعمركم ان هذا هو الحق الذي لا يعبثون به  
لعمركم ان هذا هو الحق الذي لا يعبثون به

بَارِئُكَ الْعِشَّةَ بِالْعِشَّةِ وَالَّذِي يَمُوتُ بِالْذِّنَارِ فَيُحْيَا قَدْ مَاتَ بِبَادِلَةِ عَشْرَةٍ

أَوْ أَيْ وَهَذِهِ أَرْهَلْتُمْ بِنَسَبَةِ أَوْ أَيْ وَالزُّنُوفُ قُلُوبٌ أَوْ شَقَالٌ ذَهَبٌ وَهَذَا

هَيْلَةٌ فِي مَتْنٍ مَبَادِلَةِ الْفَضِيلَةِ بِبَادِلَةِ هَلِيَّتِهَا بِبَادِلَةِ رَحْمَةِ رَبِّهِ

وَرَهْمٌ مَحْمُودٌ وَنُورٌ غَلِيظٌ فَتُحْيَى وَتُشَدِّدُ مُنْكَرَيْنِ يَهْنُ بِأَيِّدِهِ

بَيْتُ الْإِلَهِ وَيُجَلِّلُهُ الْبَحَارُ بِدُرِّهِمْ مَحْيَا حَيٍّ وَزَيْمٌ غَلِيظٌ لِيُحَقِّقَ التَّسَاوِيَّ

فَضْرًا وَعَيْنٌ لِعِصَارِ الْحَيَاةِ وَفَتْحٌ يَنْفُذُ عَلَى دِينَ عَشْرَةٍ وَرَهْمٌ أَيْ

بِغَايَةِ الْعِشَّةِ أَيْ الْعِشَّةِ لَهَا أَيْ الدَّائِنِ يَهْنُ مَتْنٌ أَنْ يَسْبِقَ مَتْنُ دِينَارٍ

بِغَايَةِ الْعِشَّةِ أَيْ عَلَى أَوْ بَعْدَهُ مَطْلَبَةٌ يَهْنُ بِبَادِلَةِ الدَّيْنِ عَلَى أَنْ

وَفَتْحٌ الْمَدِينُ الدَّيْنَارُ لِلدَّائِنِ وَتَقَابُضٌ أَيْ تَبَارُكُ الْعِشَّةِ أَيْ مَتْنٌ مَتْنٌ

الدَّيْنَارُ بِالْعِشَّةِ أَيْ مَتْنٌ عَلَى اسْتِحْسَانِهَا لَأَقْبَاهَا وَأَعْلَمُ أَنْ مَتْنًا

غَالِبُ الْفَضِيلَةِ فَضِيلَةٌ هَجْمًا وَغَالِبُ الذَّنْبِ ذَنْبٌ فِي بَابِ الرِّبَا خِلَافُ هَجْمٍ

يَنْفُذُ الْفَضِيلَةُ الْخَالِصَةُ وَالَّذِي يَمُوتُ بِالْذِّنَارِ أَيْ بِغَالِبِ الْفَضِيلَةِ أَوْ غَالِبِ

الَّذِي يَمُوتُ بِالْذِّنَارِ أَيْ بِغَالِبِ الْفَضِيلَةِ أَوْ غَالِبِ الْفَضِيلَةِ أَوْ غَالِبِ

بَارِئُكَ الْعِشَّةَ بِالْعِشَّةِ وَالَّذِي يَمُوتُ بِالْذِّنَارِ فَيُحْيَا قَدْ مَاتَ بِبَادِلَةِ عَشْرَةٍ

65.

قال اعطيه به زهق در هو فلو سا و در تمامه انقايل نصفه الالهية

فانه يقف لان يدكر فيه لفظا بنصفه فيجعل النصف الالهية متقابلا بمثله

من الدر هو الكبير وثابت في النصف مع الحبة متقابلا بالفلوس فلا ربحا

فيه ولو كرر لفظ اعطيه في الصفة الاولى فتح البية في الفلوس فتعالي

دون النصف الالهية لانه لا كره هار يعين وما الله على رسولنا حديد

كتاب الكفالة في الفقه وشفا فم

ذمة العنيل الى ذمة الامير في المطالبة لان الدين وعند البعض في الدين

لعمري لو يشي الدين لم يشي المطالبة والاول هو الامح لان الدين لا يتكر فانه

لو اوفاه احد بما لا يقع على الاخر شي وفي من يار كفاية بالنفس وكفاية بالمال

فالاول يتعقد بلفظ كفاية بنفسه ونحوها اي النفس مما يقع به عند ذمة الاخر

ونحوه فلو قال كفاية بارساء او رعية او غنم ان تعقد الكفاية بنفسه

فان كفاية الاعضاء غير بمانع جميع البدن عما كفاية في الطلاق ويتعقد

بكفاية بنفسه او مثله ويتعقد بنفسه او على الی او ابان به عمة اي كفاية

او قبيل فانه يعني كفاية واذا كفلا الی ثلاثة ايام مثلا كان عينا بعد ما

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text, providing commentary and additional legal rulings.

لا في القصة بعد ما تقرر <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 ان ننسأ اولاً <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 ايضاً ابداً <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 لا يكون <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 الحال في ظاهر الرواية <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 تفصيله <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 له في ذلك الوقت <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 حسمه الحاكم <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 فوق المكمل <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 فاذا انقضى تسليم <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 من غير <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 يبرأ <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 ثم <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 لا يبرأ <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 على اختياره <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>  
 لقاضيه <sup>في تسليم المكمل عند ذلك</sup>

عَازِزٌ سَجِنَ قَعْدُ الْقَافِئِ يَسْأَلُ أَيْضًا وَأَنْ حَيْسَهُ غِيْهُ لَأَنَّ الدَّافِئِ قَادِرٌ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

عَلَى احْتِضَارِهِ مِنْ سَجِنَ وَيَسْأَلُ الْكَفِيلُ أَيْضًا بِتَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ بِهِ نَفْسَهُ لِكُلِّ الْبَرِّ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

وَكُلِّ تَسْلِيمٍ وَلِكُلِّ الْكَفِيلِ أَوْ سَوِيَّهُ أَيْاهُ إِلَيْهِ أَيْ الْمَكْفُولِ لَهُ لِقِيَا يَفِيضُ بَقَاةَ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

فِي التَّسْلِيمِ وَلِكُلِّ الْمَكْفُولِ لَهُ فَلَوْ قَبِلَ وَإِلَّا مَطَالِبَتِ أَيْ الْكَفِيلِ بِهِ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

أَيْ تَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ بِهِ فَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنْ يُزِيلَ بِرَأْيِهِ أَوْ يَأْتِ بِالْمَكْفُولِ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

بِهِ غِيَاً فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ غَدَا لَرَبِّ تَعَالَى وَإِنْ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

لَمْ يَسْأَلْ مِنْ كَفَالَتِهِ بِنَفْسِهِ لَعَلَّ سَبَبَ الْمِرَاةِ وَأَنْ يَأْتِ الْمَكْفُولُ عَنْهُ فِيمَنْ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

الْكَفِيلُ الْمَالُ الْفَقِيرُونَ لِرُجُودِ الشَّطْرِ وَحِدْعُهُ الْمَوَافَاةَ وَلِيَأْتِ رَجُلٌ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

عَلَى رَجُلٍ مَا لَا مَقِينًا سَوَاءً يَنْتَفِعُ بِهَا وَهِيَ يَهْجُ الدَّعْوَى أَوْ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

فَلَمَّا تَنَفَّسَ رَجُلٌ آخَرٌ عَلَى أَنْ يُزِيلَ بِرَأْيِهِ غَدَا فَعَلَهُ الْمَالُ وَجِبَتْ الْكَفَالَةُ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

وَجِبَتْ الْمَالُ عِنْدَ وَهْوَ الشَّطْرُ وَالْبَعْضُ الْمَدْرُ عَلَيْهِ عَلَى اعْطَا أَيْ طَلِبَ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

كَفِيلًا بِنَفْسِهِ فِي دَعْوَى جَدِّ مَطْلُوعًا وَقَضَائِي وَعِنْدَ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

لِلْعَصَامَةِ وَحَقُّ الْقَدْنِ وَالْبَقِيَّةُ دُونَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى تَعَالَى الشَّرِيفُ وَلَمْ يَأْتِ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

بِمَنْ مَاهُ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ فِي هُوَ الْعَبْدُ مَعَ اتِّفَاقٍ وَأَمَّا الْخَلَاءُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا حَسِبَ  
*لأن الكفاية من الكفاية لا يملك*

وعلیه خان اشکفت  
مناهیست سستون از  
شاهان علی بن ابی طالب  
و زنجیر سید بن  
احمد بن محمد علیها  
اوستها در

فیهما ای فی الحد والقصاص حتی یشهد شاهدان مستوران

او شاهد عدل و لما فرغ المصنف رحمه الله من بیان الکفالة بالنفس

شرع فی بیان الکفالة بالمال فقال و الکفالة بالمال یتصح فان جعل

قدر المال وصفته اذا كان المال دینا صحیحا وهو ما لا یستطاع الا

بالاداء او الابرأ فلاتصح الکفالة ببذل الکتاب فانه دین غیر

صحیح لانه یستطاع ونها بالبعی فتصح بقوله کفالت بما کان

لک علیه ای علی فلان ولو بجهولا او کفالت بما یدرک فی هذا

البيع وهذا یسمى ضمان الذکر وهو ضمان رد الثمن للمشتري اذا

استحق المبیع او علق الکفالة بشروط ملائ ای مناسب لها فتصح

معه قول ما بیعت فلانا فعلى او ما ذاب ای ما ظهر ووجب لک علیه

ای علی فلان فعلى او ما غصب فلان فعلى فان هذه الاشياء ایضا

لوجوب المال فیما سب الکفالة به وان علقته بحرق الشرا ای بالشرا

الجرد عن المناسبة فلاتصح نعم ان قهت الروح او جاء المطر کفالت بما

لک علی فلان فان کفلا رجلا بماله هو لای لزید مثلا علیه ای علی عمرو

70

عن أبيه الطالب

وإن أراد الطالب الأصيل أو أقر في الأصيل المال بأه الكفيل وإن أقر هو

أو الكفيل لا يبرأ الأصيل لأن الدين على الأصيل فالبراءة عنه توجب البراءة

الكفيل بخلاف العكس وإن أقر الدين على الأصيل فبأنه هذه أي

عن الكفيل بخلافه فليس اعتبار المال بالدين في وقت بالبراءة المؤبد فإني صانع

الكفيل الطالب عن الدين الذي هو بين مكفولين عما كانت مثالي الكفيل

والأصيل وفتح الكفيل على الأصيل بها أي بالمال لا غير إن كفلا بانه

وإن صانع الكفيل الطالب عن الدين عارضا فله كفيل أو غير كفيل

يرجع على الأصيل بالدين لأنه مبادلة فله كفيل الكفيل في جميع الدين

وإن صانع الكفيل الطالب عن موجب الكفالة وهو مطالبة الكفيل

لم يبرأ الأصيل لأن الصانع هنا إنما هو إقراره بمطالبة الكفيل وإن قال

الطالب للكفيل برئت الوجب المال الذي كفلت به يرجع الكفيل بالمال

على أميله لأن هذا إقرار من الطالب بالتقرب من الكفيل فكانت قال

برئت بأداء المال في دفعه به على الأصيل وكذا يرجع به عليه في قوله له

برئت من غير قبل له عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعنه قوله إن أقر

من الكفيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين

عن الأصيل فانه لا يبرأ من الدين



لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق

البيرة عن الكفالة بالشروط كما اذا قال الطالب ان قدم فلان فانتدبني

من الكفالة فانه لا يبيع البيرة لان في البيرة معنى التملك كالبيرة من

الدين والتمليك لا يبيع التعليل بالشروط ولا يبيع الكفالة ما تقدم

استيفاء من الكفيل الكفالة بغير الحدود كحد الزنا وحده الشريف

عين التماس لان لا يتحقق اذا اقيم على غير الجان اما الكفالة من

عليه هد وقصاص فتصح ولا تصح الكفالة بغير البيع ولا بالتمسك

بنفسه على الاميل واما الكفالة بتسليمها فتصح لان يمكن ولا الكفالة

بغير الامانة لانها غير مفقودة على الاميل كالوديعة والغارية و

الاستاذ جبر وما الحفارية وما الشك اما الكفالة بتسليمها لا يبيع

أخذ الدفعة وتسليم الغارية فتصح بخلاف الكفالة بالتمسك و

البيع ببيع فاسد والمفطور والمقبول على سقم الشراء فانما يبيع

فيها فانما مفقودة بالقيمة ولا تصح الكفالة بالعمل عاذا بة مقيمة

مستأجرة لان عاجز عن العمل عليها بتقدير فمالها بخلاف الكفالة

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق  
البيرة عن الكفالة بالشروط كما اذا قال الطالب ان قدم فلان فانتدبني  
من الكفالة فانه لا يبيع البيرة لان في البيرة معنى التملك كالبيرة من  
الدين والتمليك لا يبيع التعليل بالشروط ولا يبيع الكفالة ما تقدم  
استيفاء من الكفيل الكفالة بغير الحدود كحد الزنا وحده الشريف  
عين التماس لان لا يتحقق اذا اقيم على غير الجان اما الكفالة من  
عليه هد وقصاص فتصح ولا تصح الكفالة بغير البيع ولا بالتمسك  
بنفسه على الاميل واما الكفالة بتسليمها فتصح لان يمكن ولا الكفالة  
بغير الامانة لانها غير مفقودة على الاميل كالوديعة والغارية و  
الاستاذ جبر وما الحفارية وما الشك اما الكفالة بتسليمها لا يبيع  
أخذ الدفعة وتسليم الغارية فتصح بخلاف الكفالة بالتمسك و  
البيع ببيع فاسد والمفطور والمقبول على سقم الشراء فانما يبيع  
فيها فانما مفقودة بالقيمة ولا تصح الكفالة بالعمل عاذا بة مقيمة  
مستأجرة لان عاجز عن العمل عليها بتقدير فمالها بخلاف الكفالة

لا يبيع به عليه اتنا قال انه استقام لا يتقلب بغيره ولا يبيع تعليق  
البيرة عن الكفالة بالشروط كما اذا قال الطالب ان قدم فلان فانتدبني  
من الكفالة فانه لا يبيع البيرة لان في البيرة معنى التملك كالبيرة من  
الدين والتمليك لا يبيع التعليل بالشروط ولا يبيع الكفالة ما تقدم  
استيفاء من الكفيل الكفالة بغير الحدود كحد الزنا وحده الشريف  
عين التماس لان لا يتحقق اذا اقيم على غير الجان اما الكفالة من  
عليه هد وقصاص فتصح ولا تصح الكفالة بغير البيع ولا بالتمسك  
بنفسه على الاميل واما الكفالة بتسليمها فتصح لان يمكن ولا الكفالة  
بغير الامانة لانها غير مفقودة على الاميل كالوديعة والغارية و  
الاستاذ جبر وما الحفارية وما الشك اما الكفالة بتسليمها لا يبيع  
أخذ الدفعة وتسليم الغارية فتصح بخلاف الكفالة بالتمسك و  
البيع ببيع فاسد والمفطور والمقبول على سقم الشراء فانما يبيع  
فيها فانما مفقودة بالقيمة ولا تصح الكفالة بالعمل عاذا بة مقيمة  
مستأجرة لان عاجز عن العمل عليها بتقدير فمالها بخلاف الكفالة

بالحج على أي دابة غير حقينة غايته فإنها تفتح إذ القدرة ثابتة هنا لأن

إذا أمكنه ذلك الدابة فربما الأمر وكذا الكفالة فيجوز عند محققين مستأنفين  
لما لا ذكرناه في الدابة ولا تفتح الكفالة عنيت مفسرين بأن لا يشرك مالاً أو غيره ديون  
لا زدت فيه حقينة فلا يجوز عليها الدين إلا بأحد الأمرين إما بأن يبقى عنه مال  
أو بخلافه في غير ذلك فإذا انتفى الأمران لا تفتح الكفالة عنه عند ولا

تفتح إلا بشروط الطالب الجلب للمناصرة في حقها فلا تفتح إلا بمناهة

قبوله إلا إذا كان الراش عن غيره من موقوف مع غيبة غرضها فتفتح

طلقاً لا تنافج الحقيقة وهيئة الكفالة ولما لا يشترط تعيين الكفيلة ولا

تفتح الكفالة على الكفالة لأن دين غير صحيح لم يوجب الكفالة إلا في الكفيلة

ما لا ينفعه له لا يجب أن يسترد منه وإن يعطيه الكفيلة طاب له لا أن الكفيلة

بأمرة انعقد نسباً للدينين دين الطالب على الكفيلة ودين الكفيلة على الأصيلة  
مُجَلَّلاً وقت أدائه فإذا أوجب السبب وتجهل مع الاداء وملكه الكفيلة  
فلا يسترد له الأصيلة بخلاف ما إذا أعطاه على وجه الرسالة فإنه لا يملكه لأنه  
مستند إمانته بحقيقة في يده ومأرب الكفيلة في أي مال المتبوع الكفالة



على ما لا يسلو وهو غائب قد  
في مدخل كلفنا به نكتبه  
في الموضع

الحاضر فازيل التوفيق على الغائب الجوز فيكون عليه متناقضنا اذ لم يزل

الواقع على الحاضر الابائيات على الغائب جان التوفيق على التائب وليفيين

ظلمه كما اذا اذ في عهد انه الحاضر استمره من ماله

في الموضع على الغائب متروا بايات

رجل بالدر كوهنما ان الثمن ان استحق البيع بطل دعواه بعد اى

الغائب ثم اعتقه

ما ذكره الحاضر الشراء

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

الفهم ان البيع ملكه لان الفهم ان به تغيب المشتري الشراء وهو اقر

ختمت بماله

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

بان البيع للبائع لا لنفسه فغ دعواه لنفسه بعد تناقض كمال كتمانته

حتى اذا اقبل

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

في بيع يبيع البائع ملكه او يبيع يبعنا اذا بان بطلت دعواه بعد

الغائب ثم اعتقه

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

ذلك فان شهادته في اقراره ايضا بان البيع للبائع لا لنفسه ولو كتب

ان يدعي

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

شهادته في مقل عا ذكر وان ختم اى استعمل خاتمه تحت اسج

الاقاد رخم كان عادة الناس في الزمان السابق الختم في الشهادة ميانة

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

لا يطل دعواه ذلك اذ ليس في هذا اقرار بان البيع للبائع لان البيع قد يزل

من غير المالك كمال كتمانته على اقراره العاقد يزل لا يطل دعواه بعد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

الكتابة لعدم التوافق مع الكفالة بالخام والرهن به لانه ديت

الغائب ثم اعتقه

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

مطالب تخلف الزكاة فانها قد عمل لادين وكل النوايب لانها اما تحت لاهة

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

الحبيب وتري البقم ونحوها فتصح الكفالة بها اتفاقا واما في حق مثل

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

جبايات زائنا فيها خلاو والستى عما متعها فانها المطالبة بالديون

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

في ماله وخذها الظاهر في ماله

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

على ما ذكره الحاضر قد

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

بأنه في ما لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر  
في قوله لا يفتقر  
الاعمال لا يفتقر  
بما لا يفتقر

فمنه انما هو ان الله خلق خلقه ليعرفه  
ما في الارض لانه كان قد

في ما اوردته

في ما اوردته

حين لرجل على اثنين يا من شياء بالي مثلا وكذا واحد منهما عن

الاخر بانه جاء ولكن ما اذاه احد هما لاثنين لم يرجع على شريكه الا بما اذاه

على الذم فان اذى الذم يرجع بالزيادة والا لا لا اذى واحد منهما على الذم

اميل في الذم كقوله فيا يورب يصر في الى ما عليه امالة والزيادة الى ما عليه

كفالة ولو كفلاي الاثنان بشي عن رجل بان كان عليه دين في ذم مثلا

فكفلا عنه رجلان كل واحد منهما يصر على الاخر وكفلا كل واحد منهما على

اي بالزينة بالكفالة عن صاحب بانه لا الكفالة عن الكفلا بانه لا

الاميل في اذى احد هما وان قد يرجع بنصف على الآخر في حقان على

الاميل بخلاف المورق الاول فان الامالة ترجع على الكفالة اما نحن فالبقي

كفالة فلان في حق وان لم ير الطالب احد هما اي احد الكفلاين اخذ الكفلاين

بلكه اي بكل المال ان ابناء احد هما لا يرجع براءة الاميل فيبقى اليه كله على

الاميل والآخر كفلا عنه بكله فباخذ به ولو في شدة شركت الميا ومدة اخذ

والدين ايا شاة من شاة رجلا بكل دينه لم يفت من الميا ومدة تفهم

كفالة احد الشريكين عن الآخر ولم يرجع احدهما على صاحبه الا بما اذى ايا

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته

في ما اوردته



بِهَقْدٍ وَاحِدٍ بَأَرْيَقِ الْمَوْتِ لِمَا لَا تَبْدَحُهَا بِالْإِلَهِ سَيِّدٍ وَقِيلَ وَكُنْ قَدْ  
وَاحِدٌ مِنْهَا عَصَابَةٍ وَكُلُّ مَا آتَاهُ أَحَدٌ مِنْهَا رَحْمَةً عَلَى الْآخَرِ يَنْفَعُهُ وَأَمَّا

أَيُّهَا أَحَدُ الْعَبِيدِ الَّذِينَ لَا تَعْلَمُونَ وَخَوَّلَهُ عَنِ الْأُمِّ قَبْلَ الْإِدَارَةِ

عَمِي الْحَقِقْ أَمَامَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذْتَهُ مِنَ الْأَمْرِ كُنَالَةً فَإِذَا أَخَذَ السَّيِّدُ مِنْ

عليه وإن أخذ السيد منه أو غير الحق لا يفي دونه إلا أنه لا يميل

أوجبها لأهلها كغالب كغالب كغالب لأن المانع من الخلوة في ذمة

الجيل في انت اللغات بام القديس مع علي بعد عمته لان الحال ولوما

[illegible]





لا يثبت الحجة عليه  
البيان على ذلك  
والا يثبت الحجة عليه

لا يثبت الحجة عليه  
البيان على ذلك  
والا يثبت الحجة عليه

لا يثبت الحجة عليه  
البيان على ذلك  
والا يثبت الحجة عليه

يحدد لما في الحوالة ويخلص على ذلك ولا يثبت له اي حجة واحدة من الخيل و

الاحتال على المحتال عليه وقال اي الما هبان وكذا ما ينها بان فلسف الخراف

فان تفسيت الخراف معتبر عند سما واما عند ابي حنيفة فلا اذ وقوف لا اهدى على

ذلك فالشهادة على ان لا سال له شهادة على النكاح في غير مقوله وتصح

الحوالة بدو الوديعة لان اذن على السليغ فحائز ارك بالحوار فان هلك

الوديعة برى المودع الذي هو المحتال عليه وعاد الدين على المودع لان

الحوالة مبنية بالوديعة اذ لا يثبت في السليغ الا انما وقص بالدم ام المقتدر

ونحن لم نبرأ الضامن الذي هو المحتال عليه بمساكها اي الضمومة لا انا بالدم

اذا املك حليفها القيمة والفوات الى خلع كعدم الفوات وتصح بالدين

الحامد ومودع لان الحامد على المحتال عليه واعلم ان الحوالة اذا كانت مبنية

بأحد من الثلاثة فلا يظالمها المحتال على المحتال عليه بعدها ولا يجوز

ان يدفعها الخيل لان حق المحتال يتعلق بقامه ان المحتال اسوة او متساو

لسائر غرض الخيل بعد موته قبل ان يردى المحتال على الدين الى المحتال

وانا قال هذا يدفع توهم ان المحتال لما كان اسوة لغرض الخيل بعد موته

كان حق الجدل متعلقاً بذكر الدين فينبغي أن يكون الجدل حقاً متعلقاً به  
من المحتمل عليه فالجمل أن الحالة بالدين وإن كانت موجبة لتعلق حق

الجدل كذا في مرتبة من الدين حتى لا يكون الجدل الحق به بعد  
موت الجدل من سائر الفرع وأما في المطلق أو غير المقيدة بأحد من الفئات وماذا في المطلق

فيما لا يحد طلباً إلى الوديعة والقبول والدين من المحتمل عليه الذي  
هو المردع والقامع والديون لأن أحال بالمال المطلق عليه ولم يذكر  
ليؤيد بغيره وديعة أو مضمونة أو دين الخامس فيجوز له طلبها بغيره

إذا تعلق الجدل بغيره ولقد لم تبطل الحالة بأحد الجمل ما كان عليه  
أو على الجدل عليه من الدين الخامس ولا بأحد ما كان عنده من الوديعة

أو القصور ولو طالب الجدل عليه من الجمل مثلاً ما أحال به عليه فاداه  
عنه الم المحتمل من المال فقال الجمل أنا أهله عليك بدني ثابت في عليك

لم يثبت له أي قول الجمل حتى يفهم مثل ذلك المحتمل عليه ولا يكون  
فقبل له الحالة أمه أرشد بالدين لمحت ما بدو الدين فإن لم ينف الجمل

مستبعد الوفاق ولو قال الجمل المحتمل اعطني ما أهلك فاخذته غنى  
من مال نفسه من مال غيره

من المحتال عليه فانه انما احتل بحقه لتفويضه فنه فقال المحتال لا اعطيك ذلك

فانه انما احتلني بدين لم علي في القول للخيال لانه مني فنه يفهم المحتال

الخيال ما اخذه من المحتال عليه لانه من الخيال يستعمل في الوكالة فنه

فوله احتلتي وكنتي وكنتي السقجة بفتح السين وفتح النون تعرب

سقجة وفتح ايم ثا انا لم يدني السفن من المصدقين الترضي في بلد آخر

سقف حفر الطريق وكانه احوال الخط المتوقفي على المستقيم فكان في

هذه الخوالت وقالوا ان زعم السقجة مشوط ولا متعارفة فلانها سب

في اختياره وكفاية البين في سفارح التجار كروية لانه يتفجع باسقاط

خط الطريق الا ان يرضي من مطلقا في ركب السقجة فلانها سب وهكذا

وي عفا ابن عباس منه وهو جمع سقجة تعرب سقجة بمعنى الحكم

وسق هذا الترضي به لا احوال امره شر كثر وصله الله على سيدنا محمد وعلى آله

كتاب القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم وشرا وفي الخصومات وقطع المنازعات واملاء اى

القضاء ايم الشهادة فحسين صالح شامدا صالح فافضيا ومن لا فلا

على السامعين

فانهم لا يصدقون شاهدته  
فانهم لا يصدقون شاهدته  
فانهم لا يصدقون شاهدته  
فانهم لا يصدقون شاهدته

فما يجوز قضاها المبي والجنون والعمى والناسق اهل له

هو اهل للشهادة وقيل لا يفتي قضاؤه اصلا لان لا يؤمن على نفسه

لنفسه وهو قتل الثالثة واختار العاوي ونفتي ان يفتي بخصومه

ومن انما قال الحسن كذا لا يتقصد وهو يا حنيفة لو قيل يا اتر مقبلة

كفاب لشهادته وبنيته ولو كان القاضى قد لا يفسق باخذ الرشوة

وشوة لا يفتي لخطر الوان عدل في ابتداء امره ولكي يفتي حق القول

وطر والنسق وقيل يفتي والاختصاص وهو بهذا المجهود لئلا يفتي

وهو ان يكون عالما بجميع طالع الكفار والسنن في الاولوية اي

لكون القضا او لم يلق قضاها اهل مع ويختار الاقد والاروق

عند الشافعي لا يفتي بتقليد الياسق والجاهل وقيل امره لكن يجب

المران فتع ليشه العلم والعدالة لا ترفع اثر القضا بالكلية ودفع

النساق والفساد اعظم مما اختاره ولا يظلم القضا بقلبه ولا يسهله

بلسانه لفتل عن مطلب القضا وكل الى نفسه ومن اجب عليه نزل عليه

ملك يسدده ومع الدخول فيه اي في القضا الى امناحه ويثق عدله

وحده قهره بالخاف هينة اظلمه او بحجة عن سماع بعض الدعاوى  
 او عن القيام بما اجبته من اظهار الحق وعدم اخذه الرشوة وتبين قلة  
 القضاة سيما الذين قاموا قبله والى ابدال ديوانه هذا الخياط اى الكيس  
 التي فيها السجلات والمكوك وفيها وفظ في حال الجوسين من اقر  
 منع تحين او قامت عليه هينة بذلك التزم المحبس والايك كذا نادى سائدا  
 من جهة القاف عليه وبقوله الاكل من كان له حق على فلان بن فلان  
 المحبوس فلحقه بطلب القاف فان حضر احد او ادعى عليه بحق حرم  
 بينهما والى اباد خذ من كفيلا بنفسه ثم تخليه او يظلم وفي القاف  
 الجديد في الدواعي وخلق الوقف بيمين او باقرار ذواليد اى سنانا  
 فيده ولم يقر بيمين القاف العزول لانه يقر بالحق بالاعيان وشهادة  
 الفرد لا يقبل ضمن ما يفعل نفسه الا ان يقر ذواليد بان اى العزول  
 سألها اى الدواعي والقبائل اليه فيقبل تم فيهما وينبغي ان تجلس  
 القاف للحى في المسجد جلت ساظما لانه عى كان يفصل الخصومات  
 في وقت كونه في المسجد وكذا الخلفاء الراشدون والمسلمون الجاهل اول

في دعوى في الخصم  
 بالانذار على بعضهما  
 فتبا خاتمة

ومع راحة اليد  
 العجز في الاخرة

العيش على اليد  
 والظلم

في القضاء  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

في القاف  
 في القاف

فان كان المسجد اشبه  
بالحكيم ايهي من الشبيبة  
فقد

فلم يمنع احدنا منكم  
فقد الدخول

لغدار نمبر

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَوْ جِئْتُ بِالنَّبِيِّينَ وَآذَنَ الْقَوْمَ النَّاسِ بِاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ فِيهَا حَازِ

[illegible]

فَيُفِيضُ فِيهَا كَأَنَّ الْمِيَاهَ مِنْ مَوْجٍ عِندَ كَذَا الْأَنْدَى مِنْ جَمْعِ

له لائزهم بامير قطيعة الرمي وفيها اربعون خان حسنا واعتاد

مصادره مع از بعدی یا ختمی به لاخر بقدر القادرا عند فسر مکه

مع الغير فلا يقبل ما سئل أيضا لم يجد التمتع حيث ولا يحسن دعيه

الأمانه وبع الي يتخذ ما الناس وان يحسن ما القاض فلما تفيض الدعوة

التى تتخذ له هامة ولرمق فيه اوجيبه وعند تمديد الخاصة كالقد

بسمه العزیز و یغوث المربین الانذیک من حق المارین فلایتن

**عَنْهُ وَيُسَوِّدُ وَجْهَ بَابِئِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ جُلُوسُهُ وَأَجْبَالُ الْأَسْمَاعِ أَهْلُهَا**

لا يفتنه ولا يفتك وروحه والهمزة بحسب الحكي سلطانا ولو اغتر بها  
 في الغنى فخره في الملوك والقيام وكذا ما احدثه من  
 ما لا يغيره ولا يتركه من الايمان بالله

والا يلقوه هجة وعن الثاني لا يا ابا سبيحى ولا تلقين  
 في بيانه بيمينه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بما لا يمتنع فيه **ب** ياده على **و** المتوى على **ق** فيما يتعلق باليد **ل** لزيادة  
من الله مدح كسبه فيه تعالى ولا كونه

الحسن

تجدید بنیاد

مِا عَلَيْهِ الْمَدْعَى فَارْأَيْتَ حِسَّةً بَطْلِي الْمَدْعَى ذَلِكِ الْعَبْسُ لَأَنِّي بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

٤٦٠  
 ملاح سبعة ايام  
 قيلة شعر خيل  
 اربعة ايام  
 وليلة البس  
 لغات اسود  
 لا تقاها  
 و

از الخبث المذكور انما هو ما امتنع بالزمن بعقدكم محمد اربكفاته او

عَنْهُ وَلَدَهُ الْيَحْيَى فِي سِتَامَةِ عَشْرِ يَوْمٍ كَرِيمٍ خَوَّلَهُ الْخَلْقَ

بسم الله الرحمن الرحيم

هاتفه في القافيه مستأدله وكتبه ايها الحكيم وهذا المكتوب

عاشروهم غائب لم يحكم القاضي شهاده زعمه وكتب بها الوقايف انه ليحكم المكتسبات

بالمشاهدة  
 بالبرهان  
 بالنسبة الى الله  
 في حق الله  
 فان من عرفه  
 في الكتاب الفاضل الى







يَبْطَأُ مَوْتَهُ أَوْ بَلَغَ أَشُدَّهُ قَبْلَ مَوْسُوْلِهِ أَوْ هَذَا قَبْلَ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ

أما المكتبة التي في دار الكتب فمكتبة الخزانة العامة  
والتي فيها أدب العرب والعجم والكتب النادرة  
والتي هي مكتبة الخزانة العامة

الكتاب إليه وليبطل الكتاب بموقف الختم بالاجماع لازوايته يقوم

مَقَامٌ فَيُفَضِّلُ عَلَيْهِ وَمَنْ قَضَى الْإِدَّةَ الْإِفْهَامِيَّةَ وَتَهَيَّأَ لِلْإِسْتِغْنَاءِ تَهَيَّأَ

فِيمَا أَتَيْتُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ قِيَامِي رَجُلًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ إِلَّا إِذَا فُتِيَ

الخليفة إليه كمال الاستيخلاف بخلاف القاضي المايه باقاسم الجمة حيث

يُحْزَنُ أَنْ يَسْتَحْلِلَ وَإِذَا نَفَعَ إِلَى الْعَاقِبَةِ الْأَخِيرَةِ هِمٌّ أَيْ قَامِي كَانِ

أَخْبَى الْقَائِمِ الْأَمْرِ ذِي الْحِكْمِ فِي مُخْتَلَفِهِ إِذَا هَالَكَ الْعَتَمَاءُ وَالْقَطَاءُ

الحالة في التسمية عايداً أو السنة المشهورة لقضاء من المظن الثالث

سلا وظي الزوج الثاني او الاجماع للتفاد بحل مقت النساء لان المحاجة رضى

أَجْمَعُهُمْ عَلَى فُسَادِهِ فَيُحْسِنُ بِحُجَّتِ الْغَائِبِ الْأَمْرِ أَنْ يَقُونَ حُكْمَ الْقَائِمِ الْأَوَّلِ

فبعض بالكثر والبعض بالاجماع ويغخذ القضاء بشهادة الزور

أَوِ الْكُذِبِ فِي الْعَمْدِ وَالنَّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَالشَّارِ وَثُبُوتِ النَّسَبِ وَالنِّصْفِ

[illegible]

أَفَصَابَهُمْ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ لَنَرْسِلَنَّهُمْ فِي الْغَدِ بِآيَةٍ كَوْنِ الْغَدِ

و من نسخ البيع  
والله اعلم  
فمنه في نسخة ظاهر  
والله اعلم  
لا ينفذ الا ظاهر  
فمنه في نسخة ظاهر

الظاهر والافالة والبرج بالخير وفي العبرة والمدقة واما ان ظاهر ايقع بين الناس

مثل ثبوت التزويج والنفقة والقسم وفي ذكره وابطالها بينه وبين

الله ثم مثل ثبوت الملوك والحدود عند ابي حنيفة والاصل فيه ان كل شيء

قبيح يثبت في الظاهر فهو عند ابي حنيفة في الباطن كذلك فلا خلاف في قوله

وعندنا لا ينفذ الا ظاهر الا ان شهادة الزور هي ظاهرا لا باطنا في كونه

فلما اقام رجل بينة زور على ان يزوج فلما امره ان يزوج القايض به حل

لما لم يكن عنده ظاهرا وابطالها وعندنا ظاهر الا باطنا وقتك يشهد

هذا فان الجرام الجرم ليس يكون سببا للحل فيما بينه وبين الله تعالى والجواب

انا لا نعمل العام المحين وهو شهادة الزور سببا للحل بل هو في القايض ميار

بما يشاء عقد جديدين وهو ليس بشيء بل واجب لان الثاق لا يعلم بكذب الشهود

فلا اشك في اقله النجس وقوله ابي حنيفة هو الرجم وقد حقق القايض

فاسم قوله وقال علي المتن ولرفق القايض في فتحه فيه بخلاف رايه

او مدعيه لا ينفذ سلطانا اي سواء كان ناسيا مدعيه او عامدا عندنا لان ثبوتها

اما هو خطأ عندنا وبه يثبت وعند ابي حنيفة فان كان ناسيا ينفذ وان

ما ذكره الشرح من انه يثبت وان كان ناسيا يثبت وان كان عامدا يثبت

الخطأ ومنه يثبت وان كان ناسيا يثبت وان كان عامدا يثبت

منه ولا يتركه  
منه ولا يتركه  
منه ولا يتركه

عازلاً فيه وإيمان ولا يفتح القابض على غايه الا بحضرة نائب حقيقة

لكيله ورفعه أو لا يتركه عما كونه يصعب القابض أو لا يتركه حكماً ما يكون

ما يدعى على الغائب شيئاً ما يدعى على الحاضر لا يشأله فحسب يجوز الحكم  
على الغائب أيضاً إذا دعى على داره أو على غيره وأما الغيب واقع

أنما يلزمه فاقام المدعي البينة أنه اشتراها من فلان الغائب يتقبل القاض  
فكذلك البينة ويتلقى بها على الحاضر والغائب هي إذا حضر الغائب لم يكن الحكم

ولكنه لا يفتقر إلى انكاره فإن كان ما يدعى على الغائب شيئاً ما يدعى على  
الحاضر لا يسمي له لا يسمي له الحكم على الغائب كما إذا دعى على عبد أو مولا أنه خلق

محمده بتطليق زيد زوجته وأقام يمينه على التطليق بيمينه زيد لا يثبت  
في الواقع إذا عارض فيه إيماناً هو الغائب كما في الصوم المذكور وأما إذا

يكره إبطال هو الغائب كما إذا علق طلاق امرأته بدخول زيد إليها  
فبغيره على الدخول بيمينه زيد فعمله أيضاً لعدم حضور الغائب وتجب للقاضي

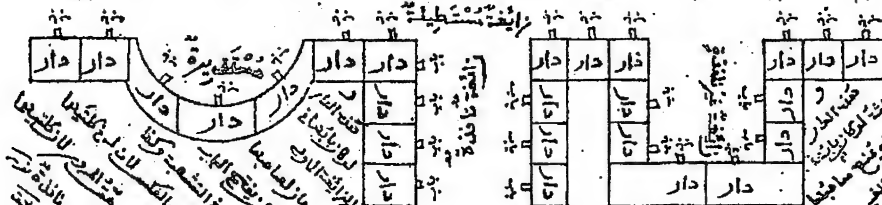
أن يرضى ما لا يثبت أنه يتدبر على أخذه فنتى شأه ويحكم الفسخ بالتراضى لا يحفظ  
لأنه لكثرة اشتغاله بخلافه لا يثبت ذلك للوقوع والباب لا يثبت أن

بني لا يثبت  
بني لا يثبت  
بني لا يثبت



وقدم خطاي بالديت على العاقلة اقل التبيلا لا ينفذ حكمه لان الحكم  
 لا يكون له ولاية طلب الديت من العاقلة وان انتقم منها لاي قسم  
 عما كان للقاضي ذلك فان رفع حكمه او حكم الحكم الى اي قاض كان فانه  
 من كبره اي القاضي انما هو الالاف ان يطله مسائل شيى او متفرقات  
 مسئلة وليس لها من مسئلة اي يتحقق ان كان عليه علم اي طبقة علمية  
 لانه كرم ان يتد اي يدق ويتد في سفله او يتقيرة بقم العاوي في  
 بار ما الامر وهو ما جازي القلم كذا عمل اي حكمة وهو القياس وقال الحكم من هذا  
 ان ينفذ في ملكه ما لا ينفذ مسئلة في الزينة مستطيلة اي سكة طرقة يتسبب  
 اي يتفرع عنها اي عن الزينة اي في مثلها لان كذا الذي غير نافذة  
 الى كل آخر لا يجوز ان يفتح املا اي اصل الزينة الاول فيها اي في الزينة المشقة  
 بابا الى المشقة لان الباب لتعدد المرفق والحق له فيه وتلك المشقة كذا في  
 نافذة هي لانه نافذة جازي المرفق البار فيها اذ فيها المرفق لجميع المسلمين  
 بخلاف الزينة المستديرة المشقة عن الاول فان فتح البار فيها جازي لاصل الاول  
 لانها اذا كانت مستديرة وهي التي فيها المرفق هي بلغ امرها جازي ارس السكة

دار	دار	دار	دار	دار	دار	خار	ذار	دار	دار	دار
پاپ	پاپ	پاپ	پاپ	پاپ	پاپ	پاپ	باب	بایه	باب	بار



فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ فَرَّقَ فَمِنْهُ فَتَنَةٌ فَفَرَّقَ

فانما اي الية فاشته يتعلمه او يقل ذلك واقام بينة على الشاهد

فان اقام بعد وقت يدعي فيه الحية تقبل وان قبله لا تقبل

مِنْ ادْعَى اِنْ يَسْأَلُنِي مِنْ جَارِيَةٍ فَاَنْتَ بِدِ الشَّاءِ وَتَعْلَمُ الْمَدِينَةَ

هذه هي التي هي في الدنيا والآخرة وفيها لا ينال الشئ من ذلك في الدنيا والآخرة

٢٤ المدح الخمسة فيس من فاذا ان النفس من كذا حال وطيد  
 المدح الخمسة فيس من فاذا ان النفس من كذا حال وطيد  
 المدح الخمسة فيس من فاذا ان النفس من كذا حال وطيد

سئل عن رجل يبيع عشرة دنانير من زرع له ادى الى ان يبيع ما

هذه بيت المال او بنو حمة وفي ياتر هذه التبرعات هدية لانا اسم الله العظيم  
 في سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية  
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية  
 في يوم الاثنين عاشر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

عليها ولما دعاها استوفت وهي ما غلبت خشة لا يصدق لان اسم الدمار

١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥

وَمِنْهُ لَتَمَّ بِالْإِسْلَامِ عَلَيْهِ لَيْسَ يَكُنْ يَبْطُلُ أَقْرَبُ هَافِي

94

[illegible]



ولا ريث له غيره وفيه البرج الرويعة اليه اي الابن ولما ذكر ذلك  
بابين اخر لدعيه ووجد الابن الاول حيث قال ليس له والدي ابن اخر فله  
اي الرويعة له اي الاول لا غير مسئلة ولوقسم اليراث بين الغنم والاربع

لا يؤخذ منه كليل عند اي خبير وقالوا يؤخذ منه لاختمال ان يكون  
له وارث او غير غائب وله ان العاشر ثابت قطعا فلا يؤخذ لاهل الميراث  
المطلب العليل مسئلة وعبار مثا اقام شخص حجتي اني قد انفق

له ولا فيه الغائب اثبات اي يحاققه له بزمينه فقط وترك باقيه في  
يد ذي اليد لا تكفيله اي بلا اخذ الكسب منه اي سواء جدد ذو

اليد دعواه اولي وقالوا ارجح ذو اليد لا يشترط فيه الباق بل يخل  
في يد الابن والاخذ منه عقيب وفيه والشئ المنقول مثله اي

مثا العقار وهو على هذا الخلاف فانه اذا لم يجد ذو اليد ترك الباق في  
يده في صورة الجود اولي انه مقبوض في يده ولم يرضع في يد اخذ  
مباراة فالاولا اولى وقيل ويؤخذ الباق من اي يرضع في اليد عند

جوده اتفاقا مسئلة ولم قال رجل مال او مالك صدقة بقة على



قال مالك رحمه الله عليه اخرج في ذلك  
 في الحديث وانما انما تفتت بالايام  
 في الحديث وانما انما تفتت بالايام  
 في الحديث وانما انما تفتت بالايام

ما الزكوة ففما خلا فالزكوة فانه عنده يتصدق به على نفسه في ملكه لان اسم الحال

يتناول كله ولو اوفى بثلث ماله فهو اي ايساؤه مبادر على كل شيء في

ملكه بلا خلاف فان لم يجد في المسئلة الاولى الا ذلك او مال الزكوة

منه قوت العيدين ونحوه وعياله فاذا امسك نالا اخر يتصدق

بما استرك منه لقوت مسئلة ومع الايساء بلا على الرقي بة في اوفى

ولم يعم بذلك فهو وقيها ما هت لي باع شياء من بيت الرقي جان

لا يفتح الترخيل الا بعد الرقي هت لرقاه رجل ولم يعم بذلك لا يفتح

رجلا حتى باع بين مال الرقي شياء لم يجد وعند ابي يرس لا يجوز في

عليها ويشط الرقي عن الوكالة في عبد واحد او مستوفين

فلا يفتح تصرف بعد ذلك واما الراخبة فاستق او مستوف فلا اعتبار

فيما تصرف بعد ذلك كما يشترط ذلك في عام السيد بخانسة عبد

والشنيع بالبيع واليك بالبيع واليك بالبيع واليك بالبيع

بالشرايع فاليك اذا علمت بالذكار في العدل او المستوفين فستحت

فستحت كما رضاء لا الراخبة ما ذاقوا وكسحت الشنيع اذا علمت

فستحت كما رضاء لا الراخبة ما ذاقوا وكسحت الشنيع اذا علمت





في جميع النسخ من شاهد في اوله  
في جميع النسخ من شاهد في اوله  
في جميع النسخ من شاهد في اوله

يساء لفيها عنه وقالا يساء عنه في العاشر وعلمنا ان يفتي في طائفتنا

كذلك يفتي السوال في الترخيص وكيفية الترخيص في تطهير الشاهد

عن الفسق قوله المترك هو عدد في الاصح لسوق مرتبة بدار الاسلام فاذا

قال هو عدد يكون جائز الشهادة ولا يقع تعديله اي تركه في الحكم

او المذنب عليه بقوله هو عدد لكنه اخطأ في الشهادة او يفتي فان قال هو

عدد صديق شر الخف وكيفية واحدة في تركه السيرة والاثان اهذه عندنا

واما عند محمد في الاثان وايضا العلانية فاثنان اجماعا والشاهد

لا ان يشهد ما سمع او رأى من بين يديه او اقره او حكم فام ان غيبه او قفل

وان لم يشهد عليه ويقبل الشاهد اشهد بلفظ المضارع وهو لا يفتقر

اشهد في لانه كذا ولا يشهد في الشهادة التي سمعها من فم عالم يشهد

عليها فلا يشهد عليها من سمع شهادة شاهد او سمع الا شهادته

الشهادة ولا يحل ان يشهد من اى خطه ولم يترك شهادة عند ابن حنيفة

لان الخط يشبه الخطا وعند ما يحل ذلك اذ اعلم ان هذا خط وقيل لا طائ

بينهم في كذا المسئلة ولا يشهد احد بالسامع بلا عيان بالاجماع الا في

الخطا يشبه الخطا وعند ما يحل ذلك اذ اعلم ان هذا خط وقيل لا طائ



مَنْ دَعَا إِلَى الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ وَدَعَا إِلَى التَّقْوَى وَالْإِيمَانِ لَمْ يَكُنْ تَرْكُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُمْ  
تَأْتِيهِمْ لَمْ يَكُنْ تَرْكُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُمْ

بِكُلِّ رَأْسٍ مِنَ الْأَعْلَى عَلَيْهِ  
بِكُلِّ رَأْسٍ مِنَ الْأَعْلَى عَلَيْهِ

وَالرَّوْفُ وَالْخَيْرُ وَالْعَقْلُ وَالشَّيْخُ وَجَلَّ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ

فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ  
فِيهِ سُلَامُ التَّعَاضُدِ فِيهِ



الخارج ونحوه للسلطان الا اذا اعوانا على الظلم فلما تقبل شهادتهم

لَقِيلَ ظَالِمٌ لَكَ يَسُّرُ الْغَرَبِ وَتَقْبَلُ الشَّهَادَةَ لِأَخِيهِ وَتَمُوتُ مِنْ رِضَائِهِ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
آله وصحبه وسلم  
أما بعد  
فإن هذا كتابي الأول وسواء كان لي  
أو لم يكن لي  
فإن الله أعلم  
بما يشاء  
والله أعلم  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
آله وصحبه وسلم  
والحمد لله رب العالمين

في هذا اليوم الذي هو يوم الجمعة  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 في دار القضاء  
 في قاعة المحاكم  
 في قاعة الجلسات  
 في قاعة الاستماع  
 في قاعة التفتيش  
 في قاعة التحقيق  
 في قاعة المحاكمة  
 في قاعة الاستئناف  
 في قاعة التمييز  
 في قاعة الشكاوى  
 في قاعة الاعتراضات  
 في قاعة الاستئناف  
 في قاعة التمييز  
 في قاعة الشكاوى  
 في قاعة الاعتراضات

مقبول والابن عبد المسيح الدينا ولاننا الامم لنعلم وبالروح للنعمة

ولامت الزوجه بالهكم ولامت السيد لعنه وماتت

بِالْقِسْرِ وَالْمَنْشَرِ كَيْفَ يَشَاءُ فِيهِ وَلَكِنَّ الْقَبْلَ شَهَادَةٌ

الأجير الخامس مستأجرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الحارس الذي

[illegible]

١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

[illegible]

التبعية بالنساء والتمكين من الرجال فانه لم ينقل البرى يقبل شهادته

والله تعالى اعلم بالصواب

موتها و این مذمذای مداوم الشب لا لبس به نیست علی الخصوص لیتم

الشرب للتداوى فاستخرجوا الحبة التي لم تشمت الاختلاف واللامزج بل

عند بعضنا  
للمشارك  
جاءت شريتها  
بعض العلماء  
الشهادة  
عن الخ  
التي

والطهور او الطهور وهو لا زال للعب هم ام او ينفى للناس لانهم ينفون عا كيرة  
فمن ينفى نفسه لدفع الوحشة فلان سبب او ما تترك ما يهرب الخد من  
الكبار لانه فاسق او يدخل الحرام بل ازار او يارب الدبر او يتعام بالنزك ولو

الشرطي او ينفى الصلوة بها لان عا دخل فسق او يربط الطريق او يارب  
فهو او ينفى سبب السلوك او المجانية والتابعين والاعمال المجتهدين

بب منية راجعة الى رشيد ابناء لحيث ان اياها اوفى الى فلان كيري  
مثلا فان اديها زيد فحقت شهادته ان انكره لا ينفى كشهادة ذايو الميت

ومن ينفى الموصى له او وصيه على الايمان الى زيد حشا اذا اذناه  
زيد فحقت شهادته هؤلاء وان انكره لا وان شهدا اي الايمان ان اياها

الثاني وكله بقبض ديونه رد شهادته بها سواء اذ هو الركب او وجد  
والفرق ان القاض لا يملك نصب الركب عن الغائب بخلاف قول الركب كما روي

الشهادته عما جرح بالناح اي فسق جرح وهو اي الجرح ما يفسق اي  
بحكم بنفسه الشاهد ولم يوجب حقا للشع والقيد مثله له هو فاسق

او اكله بيا وان استاء فم بعد التقديرات اي اثبات عدالتهم بالبينه

والايمان على الشاهد وهو من عداية الشهود وان اذا اقام  
الشاهد بغيره فانه ينفى ما روى الشهود



المدعي الله في المدعى الاف لا يعل الا ان يعل باسبغ اوان يعل  
 بان قال لم يكن انا فتشك شعاعه في با قال لا انا في  
 ان واهم الالف وسك من واهم كنه استغنى في  
 ان واهم الالف وسك من واهم كنه استغنى في  
 ان واهم الالف وسك من واهم كنه استغنى في

105.

وَشَهِيدٌ أَخَذَ بِالْيَمِينِ وَبِأَيْدِيهِ شَهِادَتُهُمَا مُطْلَقًا لِأَنَّ الْحَقَّ مُخْتَلَفٌ بِأَخْطَائِهِ  
الْمُتَنَبِّهِينَ عَلَى الْوَهْدِ شَهَادَةً وَفِيهَا تَبَيُّنٌ وَكَلَامٌ إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الْبَالِي  
أَخْرَجَ بِالْيَمِينِ وَبِأَيْدِيهِ شَهِادَتُهُمَا مُطْلَقًا لِأَنَّ الْحَقَّ مُخْتَلَفٌ بِأَخْطَائِهِ  
وَالثَّانِي وَالرَّابِعُ وَالْمِائَةُ فِيهِ لَوْ شَرَحْنَا أَنَّ الْقَسُودَ مِمَّا أَثْبَارَ الْقَسُودِ  
وَفِيهِ خِلَافٌ كَمَا أَنَّ أَدْعَى الْمَوْلَى وَلَوْ الْقَتْلَ وَالْتَّحْقِيقَ وَالْمَوْلَى  
وَأَمَّا أَدْعَى أَدْعَى الدِّينَ لَأَنَّ مَقْصُودَهُ الْمَالُ وَهُوَ يَجْعَلُ فِيهِ  
دَعْوَاهُ السَّابِقَ تَفْصِيلًا فَتَقْبَلُ عَلَى الْقَائِدِ إِذَا أَدْعَى الْكُتْمَ وَالْإِجَارَةَ  
وَالْبَيْعَ فِي أَوَّلِ الْمَدَّةِ فَلَا تَنْتَهِى الشَّهَادَةُ فِيهَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَكَالِدِينِ بَعْدَ مَسَائِي  
وَالْمَدَّةُ فَتَقْبَلُ كَمَا فِي دَعْوَى الدِّينِ وَإِذَا اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي الْمَرْبُوحِ وَالْزَكَاةِ  
بِالْقَائِدِ أَوْ بِالْيَمِينِ مُطْلَقًا أَوْ حَسَنًا خِلَافًا لَهَا فَإِنَّهَا تَقْبَلُ فِيهِ أَيْضًا  
وَالْمَقَامُ وَلِزِمَ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ الْخَرَجُ بِشَهَادَةِ آدَمَ فَإِنَّ يَقُولُ مَا تَرَاهُ  
أَبَا لَهْدٍ عَرُوبَاتٍ وَذِي بَلْبٍ أَوْ فِي يَدِهِ فَإِنَّ قَالَا أَيْ الشَّاهِدَانِ كَانَ الْآثَرُ  
لَا يَبْقَى رَافِعًا أَيْدِيَهُ وَأَوْفَدَهُ أَرَادَ جَارَ التَّضَاءُلِ لَهُ بِمَا هَامَ  
الْحُجَّةُ بِشَهَادَةِ الْإِزْمِ وَلَوْ شَهِدَا أَنَّ لَيْسَ الْأَرْشَ كَانَ يَبْدُو شَخْصًا مِمَّنْ أَيْ السَّاسِ  
وَالشَّاهِدَانِ

عندما وجدنا اننا لم نجد  
لا اريد ان نقول ولا  
لا اريد ان نقول ولا  
لا اريد ان نقول ولا

الذي من شريف الحال ان ليس فيده عند الدعوى ردت من الشهادة لان  
اليه متوجه الى يد ملج و امانته وفيما ان فلا يجرى القضاة وهو وان اقر  
الدعوى عليه بذلك او باليد المدعى او شهد بان اى الدعوى عليه اقر ان اى  
الدعوى به كان في يد المدعى منذ شهر مع الاقرار بالصلوب فتخرج الشهادة

به وجماله المقرب للتمتع من الاقرار وانه تعلم

### بأبواب الشهادة على الشهادة

وتقبل الشهادة على الشهادة الا ان قد وقع استقطابها بالشبهة وشي  
لها تقدر حضور الشاهد الا ان ياتي او في او سفره والى ابو يوسف

هنا كل اصل لا يشترط ان يكون هذا الشاهد وفيه ذلك الشاهد فلان الفتوى كما  
الشافعي اذ هذه الاصل من اربعة يشهد اثباته هذا وان عن ذلك

وعندنا يكتفي اثباته يشهدان عن هذا ويشهدان عن ذلك وهذه الاشهاد

ان يتقبل الاصل للفرع اشهد على شهادة او اشهد بكذا وصيغة اداء

الفرع ان يتقبل اشهد ان فلانا اشهد في عا شهادته بكذا وقال اشهد عا

الفرع ان يتقبل اشهد ان فلانا اشهد في عا شهادته بكذا وقال اشهد عا

الفرع ان يتقبل اشهد ان فلانا اشهد في عا شهادته بكذا وقال اشهد عا

*(Handwritten notes in Arabic script)*

منه لو قضي التنازع ولم يبق فيه التنازع  
المراد لا ياب الزمان لا الزمان  
منه قضي على التنازع

ما اقلناه اى اقلناه بما للمدعى عليه اذ اقبضنا اليه الى اسوأ كان ديناً او كان

عينا فان رجع احدنا ضمن النصف مما اقلناه والهدية في باب الضمان الى يقع من

الشهود بالنزح فان شهد ثلثة فرجع واحد منهم فبعض البقاء فبعض

الشهادة وان رجع اخر منهم فبعض النصف لبقاء نصف نصيبها وان رجع

امراة من رجل وامراة اخرى فبعض الثلثة وان رجعنا ضمن النصف وان شهد

رجل وعشرة نسوة فرجع ثمان منهم فبعض لبقاء نصيبها فان رجع

امراة اخرى مع الثمان فبعض التسع الثلثة اربع النصف

وان رجع الرجل اى رجل وعشرة نسوة فبعض الرجل فبعض اربع النصف

ونصف عندنا وما بقى عليه من القولين وان رجع النسوة فبعض اربع النصف

نصف اجماعا لبقاء نصف النصار ولو شهد رجلان مع امراة فبعض اربع النصف

اى الرجلان لانه لا يشهدان بها فبعض اربع النصار فبعض اربع النصف

اذا شهدوا به مثلهما عليها او عليه لانهم لا يتلفا عليها شيئا وكذا لو شهد

بأقل من لان منافع البضغ غير مقوت عند الامتثال وان شهد اربع على غير

الملاصقة اى الزيادة عليه وفي البيع لا يضمن البائع الا ما نقصت عن قيمته



110

له جالب يعرف الثمن اليسير من الفاهش ويقفده أو القدر ولو كان يسيرا  
 أو عبد محمد أفصح تركه الحز القائل البالي أو الماء ذون مثلها أو  
 الحزور رجل ما جازان يقفده بنفسه لأجل الحاجة لأنه قد يكون فيه  
 إهدى من وقع التوكيد أيضا بالي موصوف في كل حق للعباد كمن يظن فيه  
 الحمى عنده وجوزاءه بلارضا وب قاله الثالث عليه الفتوى الآن يكون  
 التوكيد أيضا لا يكونه حضور مجلس الحاكم أو غايبا بسيرة سفر أو غير ذلك  
 للسفر أو امرأة غيرة لا لتغيباد الخرج في هذه الأعداء مع التوكيد بلارضا  
 الحمى إجماعا ومع التوكيد بإيضا أي باعطاء كل حق واستيفاء الألف  
 استيفاء محذ وتورد بليقة موعده لشقته العفو في القود وشقته أن يصدق  
 التاذ في حد القدي وحيث في كل عقد يفنيغ الركيل بالنفس كسبه  
 وإجارة ومباح عن أقره تنقلته أي بالركيل نمق وحقوق لم عقد  
 مبيدا وجهه تنقلت خبره وجهه يفنيغ صفته لعقد أن الركيل  
 عبدا محجورا ولا يسا محجورا فإن حقق عقد لما أجمعت إلى موكلا لها وذلها  
 فإذا انتقلت إلى الخرق يسلم المبيع والشئ ويقفدها ويخاعم الركيل  
 بالبيع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بالمثل ابيع البائع في ظهوره اي البيع والشراء في بيع فان تسلم الى

نحوه فلا بد بالبيع والباذنه ونزح بغيره فباعتها على البائع وتثبت

الحاكم للموكل ابتداء في الاصح فلا يثبت في بيع الوكيل بغير موكله في عقد

في بيع الوكيل الى موكله ولا يثبت في انفسه كذا في رخصه وطلبه عن

واقرضه لا يثبت في موكله لانه في هذه الاشياء يثبت في انفسه في انفاضة الى

الموكل حتى لو انفاضة في انفسه لوقع النكاح له فصار كالرسول فلا يطالب

الزوجه وكيل الزوج بالهر ولا يطالب الزوج وكيل الزوجه بتسليمها

ولا يثبت الخلع والمشتري في بيع الثمن من موكله بائعه لانه اجنبي

عن العقد وحقوقه فان دفعه اليه فصح ولم يطالبه الوكيل بالبيع

ثانيا لان الموقوف حقه ويرثه في بيع المشتري وله وصول الثمن الى

مستحقه ومبلغ باب الوكالة بالبيع والشراء

ولو وكله بشراء الطعام يقع على البزوف او كثيرة وعلى الخبز فوم او قليلة

وعلى الدقيق في متوسطة ويقع في اتخاذ الولية على الخبز بل كل القربى حالية ولا يقع

في بيعه في كل ما يقع في بيعه في كل ما يقع في بيعه في كل ما يقع في بيعه

في بيعه في كل ما يقع في بيعه في كل ما يقع في بيعه في كل ما يقع في بيعه

الحمد لله الذي جعل في الدنيا  
كل شيء رزقاً للإنسان  
والذي جعل في الدنيا  
كل شيء رزقاً للإنسان

التبرک بک بشیء اشیء هذه خمسة كالرقی ای الرق فانه یقع علی عبدی وایة وایة

أدع حسان للاختيار النافع والقائد والكتب والآداب فاندماها بحالها  
 أنواع كثيرة فلا يعجز القوي بشارة هذه الأشياء الثلاثة وإن بين هذه

اءشكك واحد منهما الا اذا كفر فاعاد البتة كما انما اوفى الله كالعري  
 ولا يصح التوكيد بشيء اذا راء الا اذا ذكرتهما وتكديهما مع التوكيد بشيء

شع عليه جنب. وإن لا يقع منف. الشاة والبقة لأن كل واحد منهما جنب  
للتحاذ القاصد فلا حاجة إلى بيان المنف. كالسنة والف. والحق القوي

بَشَرًا شَيْءٌ جِهَلًا جَنْسًا بَزَوْجًا وَعَلِيمًا وَهَبًا كَالْعَبْدِ فَإِنَّهُ جَنْسٌ عِلْمٌ لَكِنْ  
مِنْ هَيْتِ الشَّعْرِ وَالْجِلْدِ كَأَنَّ أَجْسَادَهُ أَنْ ذُو الْمَرْءِ ذُو كَيْفِيَّةٍ أَوْ قَدَرٍ

بحث في علم نبت النوع والآلومع الترخيل في أعين أي نفس مقين يدن  
آلهة كثيرة فانه يعلم في الترخيل في أعين أي نفس مقين يدن  
عازله عازله ومعه في أعين كذا الشاه في كذا المشي في يد  
في كذا المشي في يد في كذا المشي في يد في كذا المشي في يد

الرب يهلكه عليه الامم مريه فافيه مريه فافيه مريه فافيه  
 له ام الموي لانه يتدين بالحقين ومع التزييل يه اذ نفس الحب لما افه  
 في الامم مريه فافيه مريه فافيه مريه فافيه مريه فافيه

**مِنْ سَيِّدِهِ إِنْ قَالَ الْعَبْدُ بَعْضُهُمْ فَنَفْسٍ لِفُلَانٍ فَبَاعَ وَوَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى الْأَمْرِ فَإِنْ**

قال يقين نفسي ولم يزل ينادي ببيع الوكيل بدعت عبيده لان لا  
 يوجب عاقبة ديناً وخرج الوكيل من شرا نفسه السيد المير سيد بالي  
 دفعها للماء من ان قال المانع لسيده اشتريته لنفسه فباعه السيد ربح  
 الشا من فلان ان يقتق عليه فان قال اشتريته ولم يقل لنفسه كان الشرا  
 لوكيله المار من لحد مع الوكيل فيكون عليه ثمنه والاين التي دفعها له المار من  
 العبد في السيد لانها كسب عبيده فان امر جلا بشاره عند فقال المار من  
 للامر اشترى هذا لاملر فان عني وقال الامر لا با اشتريته لنفسه  
 فان كان الامر يدفع الثمن للمار من فقد قرك والاين ثمنه له قال المار  
 وجاز للوكيل ان يشرى بالثمن على ماله سواء دفعه الى بايعه او لا  
 لان بيعه ما يملكه هاتية ولهذا جاز له حبس المبيع من ماله ليقتر ثمنه  
 وان له يد في البايع فان ملك المبيع ويده اي الوكيل قبل حبسه منه فملكه  
 عليه اي من مال المالك ولم يستطع ثمنه لان الوكيل علم له وان ملكه بعد  
 حبسه سقط الثمن من المالك وان رجا به شرا غير اي شرا فليس  
 للوكيل ان يشترى لنفسه او لغيره لان غرضه فلا يشتريه الوكيل بخلاف  
 ان يشتريه لغيره

بأن قال المولى في نسخة  
فمنع الشراء بالدينار  
فمنع الشراء بالدينار

بأن قال المولى في نسخة  
فمنع الشراء بالدينار  
فمنع الشراء بالدينار

ثم ساء المولى في نسخة في التورق وفي المدة للوكيل في نسخة

ينعزل في نسخة وأزرقه بشيء غير أي غير معين فاشتره بالشر

للكيل إلا إذا نواه للمرجح وفي نسخة الشراء أو شره بالمال وهو التورق وفي نسخة

مناقة الكيل في نسخة وفي نسخة في طلب الصفة في نسخة في طلب الصفة في نسخة

لأنه هو العاقد دون الموكيل فانه ليس بمطابق فلا يشتبه في نسخة وفي نسخة

قال الكيل لرجل بعني بمثل الشيء لرجل مثلاً في نسخة في نسخة في نسخة

الامر أي أنه ياتمه في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

لأنه اقتار بانه وكله بالشر لا أن ينزل زيداً أمراً به أي بالشر فلا

لأنه هذه منة ومنه وكل بشره من لم يدره فشرى مؤثراً في نسخة في نسخة

بباع من يدره لم يدره موله في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

يلزم المولى بدهم وأمره رجل بشيء بعد تعيينه في نسخة في نسخة

من فشي المأمور له أحدهما في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

أولاً أو إلان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

باللأنه لا يبيع إلا إذا اشتري الأخير بقاء التمثيل في نسخة في نسخة

في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

فيقيم مبيعا لان القصد هو البيع بالبرهان وان امره بشيئ فشا  
 وقال الماوية اشترية بالبرهان وقال امره لا يشترية بغيره فان الذي  
 افطاه النامدق قوله العبد ان ساره او ساري البيع الا بالبرهان  
 يصاره صدق البرهان وان لم يكن البرهان يصاره صدق البرهان وان ساره  
 البيع فالحال ان العبد والمولى فانما بينهما البيع والشراء فان قالوا  
 ينفسخ العقد بينهما ببيع البيع للوكيل وكذا لو امره بشيئ فشا  
 لم يسم له فشا الماوية واختلفا في ثبوت النكاح ان صدق البيع الماوية  
 في الاظهر قبل اذ اهدق فلا تخالف بل القول للماوية مع اليمين  
 فحاشا لا يبيع ببيع الوكيل  
 فشا شهادة له من ابيه وابنه وجمته وخوف للتدبر وهذا عنده  
 وعند ما جزم بيمين منه مثل الفدية الماوية وبكاتبه وبيع بيمينه  
 ما قالوا كثر وبيع ايضا بالعرفن وحماه بالقيمة وبالنقد وبغيره  
 وبالنسبة الى اجل معلوم وبيع بيمينه بيمينه بيمينه بطلاق  
 اخذه رها او كفلا باليمن فلا يفهم اليك ان طاع الوكيل في رده

منه ان بيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل  
منه ان يبيع الوكيل

اوقى اه هذه ثانياً الوكيل كما اذا اهلكه القاني بزيادة الاصيل بغير الكفاية

ثم ان الكفاية منسأة ويتبدل ثانياً الوكيل في النية حتى لو شى بالخير

الناحية لما جاز اتفاقاً ولو شى بزيادة قليلة على مثلاً بان يباع بزيادة

الناس فيها ويصادف فلا تحت تقويم المقومين في اليد فلا تحت فهو عين فافهم

ويستوفى ثانياً الوكيل بغير ما وجد في الباقي حتى اذا اشترى

الباقى فافهم من المزمع الموكول والمزوم الوكيل وهذا بالاجماع ولو رد

الشيء المبوع على الوكيل بالقبض بيبته اقامها المشتري عليه او بيلزله

اي اصاب الوكيل في الدين رد الوكيل على موكله سلطاناً وكذا الحكم فيما

رد البيع على الوكيل باقراره في الغيب الذي لا يحدث مثله كالامسح الزائدة

اذا انما لا يحدث فلا بد له عليه وان باع الوكيل من نفسه فقال الموكل اريدك

بان يبيع له بغيره وقال الوكيل لا ابا اطلنت صدق قول الموكل لان يبيع

الوكيل على التقيد وفي الاختلاف في الفارقة صدق المزار لان الاطلاق

فيما عرف والبيع تصرفاً احد الوكيلين وهذه فيما عرف المالك لا الموكل

لا ينفذ الاب ايها جميعاً لان خصومة وزود وبيع وقضاء دين وطلاق









لا يبيح الله ما في اليد من مال  
لا يبيح الله ما في اليد من مال  
لا يبيح الله ما في اليد من مال

اليه ولو ادعى ان المودع ما في اليد من مال فصدق المودع

امرين فبها اليه ومن ركله ركل فبها اليه فادعى الغريم عليه

او دأب فبها اليه من قبل بغير الغريم على ان يدفع المال اليه لانه قد شئت

بشئ ان دأب فبها فانسح الغريم دأبه حتى لو دفع الدائن وانكر القيد

يستحل ولا يستحل الركل على العلم بقبول من ركله الدين وان ركله برء

السبع بغير فادعى البائع رضا المشتري بالبيع لم يرد الركل البيع اليه

يحل المشتري على عدم رضا به لا حق الرضا به ويدفع الى احد عشر

درهم وركله باز يستحقها عنه على ابيه فانفق الركل عليه عشرة اخرى

لنفسه بعد العشرة المدفوعة اليه فبها مقابلة بكذا بعد العشرة النقية

منعده لانه لا يكرن بغيره فبها والله ما سيدنا محمد وعلى اله اجمعين

باب من ركل الركب الى كالة

الركل من ركله ركل عن صاحبه شاء الانعامه ولكن وقف عنه على علم به

ويطال الركل من ركله احد ما ويحرقه اي الركل من ركله ركل فبها

شتم اعند اب يوسف وحوالا كما عند محمد وهو الصحيح ويطلب

الركل في وقت فلا يعمل منه فانيق الانعامه من ركله

121.



فلا زه له او بالعكس وانكر الا خذ اعلم ان هذه المسئلة لا يحل المنكر فيها

عند ابي حنيفة واما عند ما فتمحل فيها ايضا قال الامام قاضيانا والفتوى على قولنا ولا يحل بالاجماع وانكار قد بان يدعي رجلها اخر هذا القذف

فانكر ولا انكار له ان تنكر امة عا وهذا ان ينكر فاما فيجب اللعان فانكر خلف السارق اذا انكر فانكر فممن ولم يتطهر يده لان المال يلزم بالنكول لا القطع وكذا حل الزرع اذا ادعت الزوجة نكاحا ثلثا فاما

في الدخول فانكر فانكر الزرع في زمني الفرج وكذا حل في انكارة النكاح اذا ادعت المرأة وطلبت منه فممن وانكرت فانكر فاما في النكاح

الحل عند الامام الاعظم وحل في انكار النسب اذا ادعى رجلها فاما في الارث ونفقة فانكر بليل المان والاشتب النسب عندة وهما من التوداي

القصاص بان يدعي عليه وهذا وماها فانكر فانكر في الخلع ولا زه فانكر في دعوى قتل النسب فممن حتى يقر او يخلو في نفسه وان كان نكوله في

دعوى جرحه مادونها او دون النفس من الاطراف يثبت عليها عداة لان دعوى قتل النسب لا الاطراف لا الامم ارفقيا بذل الخلعان النسب واما عند ما فيجب الارث فممن فان التوكول

لا تكلموا في كلامهم  
لا تكلموا في كلامهم  
لا تكلموا في كلامهم

أقرا في شريعة ثلاثية في التمام بل يلزم المبدأ ولولا أنه لم يبق في شريعة  
في المصطفى من الخصم لا يخلو الخصم عنده خلافا لما بيننا باعطاء كميل

بنفسه ثلاثة أيام فازان عن اعطاء الكميل لآية المدعى ثلاث أيام ولو كان الخصم  
فيما لا يمتد من قبل مجلس القاضي أي أن يقيم من مجلسه لأن يأخذ الخصم

بالزيادة على ذلك وكذا إذا أخذ من قبل لا يبعد من المبدأ إلى المبدأ والمبدأ  
في انكار المدعى هو بأنه لا بالطلاق أو العتاق إلا إذا كان الخصم في

تخلفه بها في زمانها ويعلق أي يترك الخصم في مكانه ثم يخرجه الله الذي  
لا إله إلا الله عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وفي ذلك لا يخلو بالزيادة

يوم الجمعة والجمعة لا يسجد إلا بعد الصلاة عند المنبر ويحلف اليهودي بقوله  
الذي أنزل القرآن في عام مني هم لأن يعظم القرآن ويحلف المسلم بقوله

بأنه الذي أنزل القرآن على عيسى هم لأن يعظم القرآن ويحلف المسلم بقوله  
بأنه الذي خلق النار والعنق بالله تع والذين كفرت شراً آخر ولا تخلفون

الذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت  
والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت

والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت  
والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت

والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت  
والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت والذين كفرت

قائم في الحال ان يدعي العاقل ان في الحال في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

بأنه منك الاز في دعوى الفسخ بانه ياتي عليك في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

تترفع بهذا الحصول كما اذا اصاب ثم تقابل الا اذا لم يترفع من الحمل في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

في النظر اي الشقة للخدمة فيحمل بالاجماع على السبب في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

شقة بسمي الجار في دعوى نفقة لطلقة بترت اي طهره والخم اي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

المشترى والزوج لايها اي لا يبعد جوارها بان كان المشترى في تاريخ المذبح  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

لا يري جوار الشقة للمبتوتة وكل من حمل في السبب اجماعا في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

لا يترفع بل في دعوى نفقة كقيد سبب يدعي على مولاد عتيق فانه اذا اعتق  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

لا يستحق وامان الالة ولو ساءت في القيد العاقل فقد يستحق بالاجماع  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي  
بالدفع عليه في دعوى الفسخ في دعوى الطلاق بانه ياتي

فلما عن الخلق وقبح الصانع منه اى من الخلق كلالا وباطلا المنفعة هذه  
 اى بعد النداء ان الصانع ابدى ليظا الحق فيه وقدا اى على صور لنا بعد

# باب التحالف

او قد يرمى اليه حكم لنفسه من الله نور دعواه بالبيته وان من مناهما حكم  
 لم يزل يراة وان اختلفا فيهما اى في التميز والبيع فيه مناهما حكم

في التميز اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز  
 التميز اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز

ثابته بما ادعاه المشتري وبخلف المشتري باى ما اشترى به ما ادعاه اى بالبيع  
 وهذا المشتري في التميز اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز

فمنع البائع ببيعها اليه بعد التحالف لتعلم اذا اختلف التبايعان تحالفا  
 ونراة اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز

للمر ما ادعاه البائع وبالعكس وان اختلفا في التميز اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز

واكثره الاخر اى في وجه المشتري في البيع اى وان عجزا عن اقامة البيعة في التميز



في بيع وصحة ان يباع عبدي  
بصفقة واحدة ثم يباعه احداهما عند المشتري  
في المسائل المتقدمة لها  
بانه قال البائع بعته من بالي وقال  
المشتري لا بل بعته من نفسي  
فقد

او بعد ذلك بعضهما يتحالفا والقول يكون  
للمدعي مع يمينه ولو اختلفا في وقت  
البيع او في المكان او في الشيء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

مقدار الترخيص بعد الاقالة اي انفساخ البيع  
لما اذا اذ ايلد لها جيني ويعد  
في اقامه ولو لم يرد منها  
تبيين على  
دعواه

البيع الاول وان اختلفا في الزمان  
المهر المستحق وفي الزمان  
للمرة الثانية في زيادة قيمتها  
او في وان عجز احداهما  
في اقامه او في افساخ  
البيع او في المكان او في الشيء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

بل حكم المثل فيقتض بقوله لو كان مثل المهر  
لما قال او اقل منه ويقضي بقوله  
لو كان مثل المهر لما قالت او اكثر منه  
في اقامه او في افساخ  
البيع او في المكان او في الشيء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

ولو اختلفا في المخرج والمستأجر  
في الاجارة او في المدة او في  
الاقتضاء او في الاستيفاء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

ولو اختلفا بعد استيفاء بعضها تحالفوا  
في الاجارة او في المدة او في  
الاقتضاء او في الاستيفاء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

يتحالفان ويكون القول للمستأجر  
لأن حكم البعض للمثل في الاستيفاء وان  
اختل الزوجان في شئ الميت فالقول  
للمتزوج في شئ الميت  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه

مع يمينه فيما صلح له او لها وان مات احدهما  
او اختلفا في المدة او في الاجارة او في  
الاقتضاء او في الاستيفاء  
فقد الباع الا في وقت  
غير متفق عليه



وَاَرَادَ عَمَّا ذُو الْيَدَيْنِ شَيْئًا فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ اَوْ غَيْبَتْهُ زَيْدٌ مَثَلًا  
 اَوْ اَمَّا لَيْتُهُ اَوْ اَجْرِيَّةٌ اَوْ غَيْبَتْهُ مِنْهُ وَبَعَثَ ذُو الْيَدَيْنِ عَلَيْهِ اِي عَمَّا قَالَ سَقَطَ الْخَطْبُ  
 فَصَوَّرَ الْمَدْعَى لِأَنَّهُ اَنْزَادَ لَهَا فَلَيْسَتْ يَدُهُ بِمِثْلِ الْخَمْرَةِ وَانْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ  
 اشْتَرَيْتَ مِنْهُ فَلَانَ الْغَائِبَ اَوْ قَالَ اَلَمْ يَكُنْ لِي غَيْبَتْهُ مِنْ اِحْسَنِ قَتْلٍ اَوْ سَرَى  
 غَيْرَ لَا تَسْقُطُ خَمْرَتِي وَانْ يَكُنْ ذُو الْيَدَيْنِ عَمَّا يَدْعَى زَيْدًا اِمَّا فِي الْاَوَّلِ فَلَاذَنْ  
 اَقْرَأَ يَدَهُ يَدَ الْخَمْرَةِ وَاَمَّا فِي الْاُخْرَى فَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ  
 السَّرِقَةُ كَمَا لَا تَقَعُ الْخَمْرَةُ لَوْ قَالَ الشَّرِيفُ اَوْ عَمَّا لَمْ يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ  
 لَأَمْتَالَهُ هَذَا الْمَدْعَى بِمَا لَا يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ لَأَمْتَالَهُ هَذَا الْمَدْعَى بِمَا لَا يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ  
 لَأَنَ الْخَمْرَةِ تَقَعُ اَيْضًا عِنْدَ اَبِي خَيْفَةَ وَلَوْ قَالَ الْمَدْعَى اشْتَرَيْتَ مِنْهُ زَيْدًا  
 وَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ اَوْ غَيْبَتْهُ يَدُكَ سَقَطَ الْخَمْرَةُ لَأَمْتَالَهُ هَذَا الْمَدْعَى بِمَا لَا يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ  
 لَغَيْرِهِ اِلَّا اَذَابَهُ مِنَ الْمَدْعَى اَنْ يَدًا وَكُلُّهُ يَقْبِضُهُ فَيَأْخُذُهُ لَكِنَّهُ اَمْتَالَهُ هَذَا الْمَدْعَى بِمَا لَا يَكُنْ يَدُهُ يَدَ الْخَمْرَةِ  
**بَابُ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ وَلَوْ بَرَأَ كَتَمَا اِي اَقَامَ فِي**  
 مِنْهَا بَيِّنَةٌ عَمَّا اَنْمَا يَدُ اَمْرَةٍ قَفَى بِهِ لَهَا الْعَدَمُ الْاَوَّلِيَّةَ هُنَا وَعِنْدَ الشَّانِقِ  
 تَبَا قَطْعُ الْبَيِّنَتَانِ وَلَوْ بَرَأَ كَتَمَا اِي اَقَامَ فِي تَبَا بَيِّنَةٌ عَمَّا اَنْمَا يَدُ اَمْرَةٍ قَفَى بِهِ لَهَا الْعَدَمُ الْاَوَّلِيَّةَ هُنَا وَعِنْدَ الشَّانِقِ

تتعلق التثنية بها لئلا يكون الكلام  
 النسخ لا يشك في ذلك بل هو  
 في ذلك لا يشك في ذلك بل هو  
 في ذلك لا يشك في ذلك بل هو

هذه إمارة سقطت البرهانان من مدقته وإن أرخاى ذكر التاريخ

النسخ في الساتر الحق بها فإن اقترت البراهين لا حاجة له فهي له فإن

بعض أخذ قفي له ولو لم يكن أخذها قفي له لم يكن هذا الأخير لم يقبل له

الأذاق في سبب زجاجة كمال يتعين بحجة الرجل الخارج التي أفاضها على

امروءة لا نتجت في اليد ونكاح ظاهرا الأذاق في سبب نكاح ولو لم يكن

على شرا في يد في اليد فليكن واحد منها خيارا أو شرا أو نصف بنفسه

المشتر أو شرا أو نصف ولو لم يكن أخذها نصف بعد ما قفي له في الأخر

له لأن الأخر صانع النكاح بنفسه عليه فالتشريع البيع فيه وإن أرخا فهو

للساتر والأيض خافذ في القبول لأنه دليل على السبق والشرا حق من جهة

وصدق ولو لم يكن قبض كل منهما حق له أو في أخذها الشرا والأخر النكاح

أو التصديق فيه فمضى الشرا حق ولو لم يكن قبض الشرا وامروءة

الأم لها فيه فمضى ما ساء أي في قفي لكل منهما بنفسه ولو لم يكن أخذها

الدين والأخر النكاح فمضى مع قبض الرهن الحق من قبض أي مع

القبض لأن الرهن مفهوم والبينة إبانة والفهمون أقوى ولو لم يكن

القبض على  
 النكاح  
 الرهن

القبض على  
 النكاح  
 الرهن

القبض على  
 النكاح  
 الرهن

خارجا زعماء شئ من شئ اي مذكور تاريخ ملكه او عا شئ من شئ من شئ

من واحد غير ذي اليد فلا يسبق منها تاريخ الحق ولو بنى خارجا على ملك من شئ من شئ تاريخ ذي اليد اسبق فيهما ذي اليد الحق و

لو بنى من خارج على الملك وذو اليد على الشئ من شئ اي من الخارج او بنى من شئ على سبيل ملك لا يتكر كذا السبيل للتاريخ وحلي الدين واتخاذ الدين

وجز اي قطع الموقوف اوله وذو اليد الحق ولو بنى من خارجا على شئ من شئ على الشئ من الاخر والاول لا تاريخ لهما يسبق على اي الشئ من الاول والاول

في يد من كان به ولا ترجع الدعوى بكثرة الشهود فان التبرجح بقوة الدليل لا بكثرة فيه ولو ادعى احد خارجين زعموا ان واحد الاخر فلها الاول

او مدعى النضر زعموا للاخر او مدعى الكا ما فيها عند الامام لان مدعى الكا لا ينافي احد زعموا فمعه ما لا امر استورثا منها

في النضر الاخر فمعه بينهما ولو كانت الدار في ايديهما اي المدعىين والمثله في الدار فمعه اي الدار فلها الثاني اي مدعى الدار اما يكون زعموا فيه له فلها

واما كز نضري في يد مدعى النضر فله فلان كل واحد منهما يدعيه وبنيته اول

هذا التاريخ لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره ولا ينافي تاريخ غيره ولا يسبق تاريخ غيره ولا يتكر تاريخ غيره

لأنه في ذلك النسخة من النسخة  
أول ما في ذلك النسخة من النسخة  
لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

لأنه في ذلك النسخة من النسخة

أمد بها ابن فيهما ونحوه وحقوق في بيده فإن الاستعمال دليل اليد وسليم  
باب دعوى النسب

أنت بيعة إذا ولد لراثة من زعفران من يد بيعته فادع المبيع الرديت  
منه نسبه وثبتت بينهما أي كز الأتم ولد وينسخ المبيع ويد المثلان

أدعاه أي الولد المشتري مع دعوى أي المبيع أو بعد ما ولد المشتري لبسب  
المبيع ليراد عاه بعد موت الأم بخلاف موت الولد فلا يشتري لأن الولد إمدل

ثبوت ولو ادعاه المبيع بعد فترها المشتري يشتري فيسب منه ويد المبيع  
حتمته أي الرديت الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته ما في إمدار الولد في ذك

إلى المشتري وما أصاب الأم لأنه ذك وليراد عاه المبيع بعد عقب المشتري  
مزدعيرته كما ذكر لو ولدت البيعة لأكثر من طفل جزا وأقل من ستين

أو ولد لأكثر منهما إلا إذا صدقه المشتري وإذا صدقه فالحق القمع الثاني  
أي ما ولد لأكثر من جزل ستين وأقل من ستين فالحق من هذا الأول أي ما ولد

لأقل من سبعين سنة وفي القمع الثالث أي ما ولد لأكثر من سبعين  
وإن ثبت نسب وهو أي البيعة أم ولدها الممن الغري نجاها بأن المشتري

المنعاج من

ربيع ثبت النسب  
 ولولا في حله ثم وثق  
 عنه وثق به عنه الشري  
 وثق ابنه في ربيع  
 ابنه في ربيع

زوجه اياها والاعازنا ولوباع عبدا ولد عنه ثم ادعاه اليها الاولة

بقدر بيع نفسه اياه ثبت نسبته ومن بعده لان البيع يحتمل النفر وكذا

الحكم لرباية الولد او كات الام او من اقدمها واجرار وزوجها رجاها ثم

ادعاه البايه الاولة في نسبته وتذكر لهذه التمس فان خلاف الاعاوكا ولوباع

اخذ ثوابين ولد عنه فاعقته اي البيع المشي وادعى البايه الاولة الولد

الاخر ثبت نسبته لان من ضرورة ثبوت نسب احدى بنات نسب الاخر ولو قال

رجل الصبي معه ثوابين زيد ثم قال الرجل هو ابنه لم يكن الصبي ابنا وان

جحد زيد ينفك لان اقاربه ينسب من الصبي ثبوت نسب له بدعوى ولو

كان الصبي في يد مسلم ولا في فقال المسلم هو عندي وقال الكافر هو ابني فهو

اي الصبي هو ابن الكافر لان ينال الكافر شيئا الحرية والحال الاسلام

في المال ولد لاف الصبي زيد زوجين وقال الزوج هو ابني بن زوجه اخرى

ثبوتها وقال الزوج هو ابن بن زوجه اخرى فهو ابنا لهما ولو ولدت ابنة

معتقة ولما فدعاه المشتري ثم استحققت الالة غريم الايام وهو المشتري كات

الولد يوم يخافه وهو حر فان يات الولد قبل الاصوبة فلا يجزئ شيئا اليه

ربيع ثبت النسب  
 ولولا في حله ثم وثق  
 عنه وثق به عنه الشري  
 وثق ابنه في ربيع  
 ابنه في ربيع

ربيع ثبت النسب  
 ولولا في حله ثم وثق  
 عنه وثق به عنه الشري  
 وثق ابنه في ربيع  
 ابنه في ربيع

ربيع ثبت النسب  
 ولولا في حله ثم وثق  
 عنه وثق به عنه الشري  
 وثق ابنه في ربيع  
 ابنه في ربيع

وَنَزَلَتْ اَوْرَثْ لَهُ لَآ اَنَّهُ هُوَ الْاَمْلُ فَاِنْ قَتَلَهُ ابْنُهُ وَلَوْ قَتَلَهُ اَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ غَرَمَ الْاَبَ  
 قِيَمَتْ وَرَجَعَ الْاَبُ بِهَا اَيَ بَيْتِهِ عَا يَابَهُ كَمَا يَرُجِعُ بِثَمَنِهَا بِاللَّهِ لَا يَرُجِعُ عَلَيْهِ  
 بِالْعَقْرِ الَّذِي اخَذَ مِنْهُ الْمُسْتَحَقَّ وَمَا اسْتَبَدَّ عَلَى سَيِّدٍ نَاخِبٍ رَعَى اِلَهَ اَجْمَعِينَ

# كتاب الاقرار

اخبار بشيئ من اواخرها نفسه وهما مظهر الحق المتعبد بالانشاء وهو  
 الاقرار بالخبر ليس له الايصاح الاقرار بطلان او عتق مكرما ولو كان انشاء او عتق  
 الاقرار بهما ولو اقر بغيره لم يكن بغيره معلوم او بغيره كما قال في الفلأش  
 او حق مع اذارة ولكن بغيره على يده او الجعفر له وبينه ما كان له قيمته  
 وما لا قيمة له لا يجز عليه والقول للفرع مع حمله ان اذاعه القول اكثر منه  
 او مما بينه لانه النحر ولا يبعد في النحر بين اقرار من دونه في اقراره على  
 لنذر مال لان ما دونه لا يسقط بالاء فاذا اقرت النصارى في اقرارها  
 لنذر مال عظيم من الذمة والنقرة والى اقرارهم جميع وعشرين في اقراره  
 ما عظيم من الاء ولا في اقرار من قدر النصارى قيمة في اقراره عا بما عظيم من  
 غير مال الزكوة لا حلاطه ولا في اقرار من ثلثة نصيب في اقراره باسم العظام ومن

من اقرت اقراره لانه هو الامل فان قتله ابنه ولو قتله غيره غرم الاب  
 قيمته ورجع الاب بها اي ببيت عا يابه كما يرجع بثمنها بالله لا يرجع عليه  
 بالعقر الذي اخذه منه المستحق وما استبد على سيد ناخب رعى الله اجمعين  
 اخبار بشيئ من اواخرها نفسه وهما مظهر الحق المتعبد بالانشاء وهو  
 الاقرار بالخبر ليس له الايصاح الاقرار بطلان او عتق مكرما ولو كان انشاء او عتق  
 الاقرار بهما ولو اقر بغيره لم يكن بغيره معلوم او بغيره كما قال في الفلأش  
 او حق مع اذارة ولكن بغيره على يده او الجعفر له وبينه ما كان له قيمته  
 وما لا قيمة له لا يجز عليه والقول للفرع مع حمله ان اذاعه القول اكثر منه  
 او مما بينه لانه النحر ولا يبعد في النحر بين اقرار من دونه في اقراره على  
 لنذر مال لان ما دونه لا يسقط بالاء فاذا اقرت النصارى في اقرارها  
 لنذر مال عظيم من الذمة والنقرة والى اقرارهم جميع وعشرين في اقراره  
 ما عظيم من الاء ولا في اقرار من قدر النصارى قيمة في اقراره عا بما عظيم من  
 غير مال الزكوة لا حلاطه ولا في اقرار من ثلثة نصيب في اقراره باسم العظام ومن



135.



لا تخرج لعلقة من تحت جفينا  
لا تعلق الاسم على جميع  
الاجزاء او كانت

يجب لا يترك الاسطر  
شكنت

سواء شدة

ايمطبل اي بيت الدواب ليزنه الدابة فقط وفي الاقارم بخاتمة ليزنه حلقته و

هناك بالاسم  
علاقة بين  
الحلقة وشكنت

ففيه او جزم موضع عليه وفي الاقارم بالسيف ليزنه جفنه وهايلة اي

علاقته ونعله او حديدته وفي الاقارم بحلقة اي بيت ميزين بالشارب والسر

ليزنه العيدين اي السر ونحوها والعسوة لاطلاق الاسم على كذا الجملة وفي

بها في البيت  
والرأى هنا  
هو من بيت  
مستتر عنها

الاقارم بقمم وقصرة اي وعاء ليزناه لها كذا الاقارم بشوب في منديل او بشوب

في شوب انه فان عليه ليزناه وفي الاقارم بشوب في عشرة اشواب ليزنه ثوب فقط

منها في بيت  
في بيت  
في بيت

وفي الاقارم بحسب اشواب في حنت اخرى ليزنه هيمة بنية القمر وعشرة

بنية وفي الاقارم عاشر في عشرة وما بين درهم الى عشرة ليزنه تسعة

في بيت  
في بيت  
في بيت

درهم وفي اقارم بان يكون له اي لثان من دري كذا ما بين كذا الحائط

في بيت  
في بيت  
في بيت

الحائط الحائط ليزنه ما بين درهما اي بين الحائطين فقط ولياق بالجمد باز قال

في بيت  
في بيت  
في بيت

ازملا حاربي كذا ليزنه في اقارم وها حيا الاقارم على الرمية وكذا في

في بيت  
في بيت  
في بيت

الاقيار ليه اي لعل امرأة مثلا او بين الهم سببا ما الحائط الازن والوسية و

في بيت  
في بيت  
في بيت

الآبينة باز قال باعني او اقرضني او اجرني لا يفتح اقارم بل يلقون

في بيت  
في بيت  
في بيت

اقر جاشم الخياط باز قال ليه على الذي درهمي اني بالخيار فيه ثلاثة ايام قح

في بيت  
في بيت  
في بيت

بالبيت

اقتداره فيلزم الاثر ويطلب شره لان الاثر لا يقبل الخيال <sup>لان الاثر محقق في نفسه</sup> <sup>لان الاثر لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاثر لا يقبل الخيال</sup>  
**باب الاستثناء وما في معناه**

بمعرفة طلب الشيء وشعاره بالناق وهو الشاهد فاقترافه الاتصاف <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

بالمستثنى منه في استثنى بهنما اقرب من قبله <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>  
 وان استثنى ذلك كله لا يصح فيلزم <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

عليه فان استثنى الكلي او الزم من الكلي مع الاستثناء فيله عا مائة درهم <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>  
 الا في حصة او الادينار وان استثنى غيرهما منها لا يصح فيله عا مائة <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

الاثر با ومثاقه ومثل به انشاء الله بطل القارة ولوا استثنى البناء من الدار <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>  
 قاله الدار لغير الدار والبناء فيهما الدار والبناء لا يقر له وان قال البناء <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

وعمره عا في الحزم ثاقا او وفي الخاتم ونخل البستان كبايها فلا يصح استثناء <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>  
 الفهر والنخل من الخاتم والبستان فان قال له عا الزد من من عبد لم يقضه فان <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

عيذ الله العبد وسأله المير الى المتر لزمه الما والى المير الى المير لزمه <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup> <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>  
 ان لم يقض لزمه الما والى المير لزمه الما والى المير لزمه <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>

خير لم يقضه ما يكون لغوا ووقد له عا الزم من من عا او قد في ذلك <sup>لان الاستثناء لا يقبل الخيال</sup>



ما لا يثبت له النسب الا بالزواج  
ما لا يثبت له النسب الا بالزواج  
ما لا يثبت له النسب الا بالزواج

علا الارث وان شئ الدين جميع ماله وان اقر الميراث بدني عليه لولم لا يصح

اقراره الا ان يصدق به الخدم اذ البقية كما لا يصح اقراره ان يخص غيره منهم

بقضاء دينه وان اقر بشئ لرجل ثم اقر بغيره فبطل ما اقره

وان اقر الميراث بشئ لا جسيه ثم اقر بما فيه اقراره وان اقر الميراث بشئ

غلام جعله نسب ونولد مثله مثله في النسب فصدق به الغلام ثبت نسب ولد

اقره مريض فبطلت الغلام سائر الميراث في الارث ومضى اقرار الرجل

الميراث بالولد والوالدين والزوجة والرب اذا صدقته كما يصح اقراره

الميراث الميراث بالوالدين والزوج والمولى اذا صدقته كما يصح اقراره

نشر شهادة القاتلة او صدقها وصدق التمهيدتين نسوا بعد

حرف القدر الى التمهيدتين الزوج بعد موت المرأة ولو اقر الميراث بنسب

مذموم ولادة لاغ وتم لا يثبت فبطلت منه فان لم يكن له اى امر بانه اخره

او هي وارث فغيره اى غير الميراث من غير الاغ والعمرة ثم وان كان له امر فان

بعد لا يثبت اليه من ماله ابوة وان كان له امر فان

لم يثبت النسب ولو ترك الميراث لغيره ولم يثبت له امر فان

الحبيب المنصور

يقف في ايها خمسين نفداً من المائة فالتى للابن المرقس والخمسون الباقية الاخيرة

لا اقداره بتقدير والى تقديره  
كتاب المصالح  
مصحح النسخة الثانية  
مصحح النسخة الاولى  
مصحح النسخة الثالثة  
مصحح النسخة الرابعة  
مصحح النسخة الخامسة  
مصحح النسخة السادسة  
مصحح النسخة السابعة  
مصحح النسخة الثامنة  
مصحح النسخة التاسعة  
مصحح النسخة العاشرة  
مصحح النسخة الحادية عشرة  
مصحح النسخة الثانية عشرة  
مصحح النسخة الثالثة عشرة  
مصحح النسخة الرابعة عشرة  
مصحح النسخة الخامسة عشرة  
مصحح النسخة السادسة عشرة  
مصحح النسخة السابعة عشرة  
مصحح النسخة الثامنة عشرة  
مصحح النسخة التاسعة عشرة  
مصحح النسخة العشرون

بِعِلْفَةِ ابْنِ عَمِّهِ الْمَلِكِ شَرَأَ عَقْدَ بَيْعِ التِّجَارَةِ وَيَنْطَحُ الْحُسُودَ وَمَعَ

السلطان مع اقرار المدعي عليه وسكوت وانكاره فالاول حكم كالمبيع ان وقع

عَنْ اَبِي اِيْمَانَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ اَهْلَ الْبَيْتِ كَالشَّعْبِ وَالرَّذِييَةِ وَفِيهِ رُؤْيَا

وَأَمَّا شَرْطُ رَيْفَتِهِ فَهَذِهِ الْبَدْوَةُ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ لَاهُكَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ وَأَنَّ

استأخروا بعض المصالح عنه أو استأخروا له ربح الدار عليه بحدود ذلك السحق

من العرف الذي نهى الدعي ان يلا ولا وان يفتنا فنعما ولو استحق

قَالَ الْمَلِكُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَدُلُّ الْمَلِكَ أَوْ السَّيِّدَ بِفَضْلِهِ مَعَ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ

عليه بكل المسالج عنه لاذ سادته اويقنه وختم المسالج مع الاف

هذه جارية ابن ربيع الصالح من آل شافعي كسبته دالة في شفا الترتيب كسبته

فيم اى الصلح ويصلح الصلح المذلل موت اهل ذى الايمان اى الصلح

سبحون أو انما نارا هبة النحر وكذا في السالك فداء اليه من وقطع من ارجو

هذه المدونة معاونة فلاستشفة واجبة على مباح من دار مشايخ احمد عوالي

[illegible]

ما بقدر دارت في المدعي كماله في ربح وحيلة آت يزيده المدعي عليه في الدال  
كبيته معلوم من هذا يشاء آخر ذكره او غيرهم او يشرى المدعي عن دعوى الباق

وَمَنْعُ الْمَالِ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ وَعَنِ النَّفْسِ وَمَنْعُ الْإِصْلَاحِ عَنْ دَعْوَى الْإِصْلَاحِ  
فِي النَّفْسِ وَمَادُونِهَا بِالطَّرَاقِ عَمَلٌ أَوْ غَطَاءٌ عَنْ دَعْوَى الرِّقِّ عَلَى مَالٍ  
وَمَنْعُ الْمَالِ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ وَعَنِ النَّفْسِ وَمَنْعُ الْإِصْلَاحِ عَنْ دَعْوَى الْإِصْلَاحِ  
فِي النَّفْسِ وَمَادُونِهَا بِالطَّرَاقِ عَمَلٌ أَوْ غَطَاءٌ عَنْ دَعْوَى الرِّقِّ عَلَى مَالٍ  
وَمَنْعُ الْمَالِ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ وَعَنِ النَّفْسِ وَمَنْعُ الْإِصْلَاحِ عَنْ دَعْوَى الْإِصْلَاحِ  
فِي النَّفْسِ وَمَادُونِهَا بِالطَّرَاقِ عَمَلٌ أَوْ غَطَاءٌ عَنْ دَعْوَى الرِّقِّ عَلَى مَالٍ

وكان حقه عتقا مما اوتى من دعوى الزرع النكاح في غير تزوج ولا حقه اياهم  
 خلفا وايضا المباح عند دعوا النكاح في غير تزوج ولا يباح عند دعوى  
 الزرع النكاح في غير تزوج ولا يباح عند دعوى الزرع النكاح في غير تزوج

خَدَّ لَانَهُ هَذِهِ اَللّٰهُ تَعَالٰى وَلَا يَمْنَحُ اِذَا قَتَلَ عَبْدٌ مَّا ذُوْرَ رَجُلٍ اَوْ عَمَلًا فَوَقَعَ  
عَنْ نَفْسِهِ وَوَقَعَ صَاحِبُهُ اَيُّ الْمَاذُوْرَ عَنْ نَفْسِهِ عَبْدٌ يُقْبِلُ لَهُ اِذَا قَتَلَ

هذا العهد زليخا عبد ورجع الصالح عن عبد بن عمرو رما في عهد الفاضل  
في عهد الذي ولد في سنة ثمان مائة على كثر قبيحته من البغى والفساد فاعتزلت نفسه  
مال ولي الله في قيمته او عار فيها ولما غلبت فيه من مؤامراته جشعة وكابضه بين الامم والافاق  
فكان له في ذلك زمانا لا يحصى من المصائب والمحن التي اصابته من قبله ومن بعده

[illegible]

يُنْفِصُ بَدَنَ الصَّاحِبِ لَا يَلِدُّمُ وَلَكِنَّهُ إِذَا أَرَادَهُ مَوْتًا وَفِيهَا نَسَمٌ كَالْبَيْضِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ  
 لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْسٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْسٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْسٌ

لما قال ما كان عليه  
وغيره من قوله عليه  
لما قال ما كان عليه  
وغيره من قوله عليه

وان ما كان ففوقه بل احرز الموقر هذه فان من الذنوب المال او امانا الى ماله

او اشار الى نقد او عني ولو بالنسبة الى نفسه او اطلق ونقد ما من ماله

وان لم ينقد في الاطلاق لزم البدل ان اجازة المدعي عليه ولا ارد فصل في

الصالح في الدين والصالح اليه في عاين في دينه ما كان له عليه من الدين

اخذ لنفسه حق وحقا لم ياتيه فيصح لاساوية لان البعض لا يصح عموما

للكل فيصح الصالح عن الدين حال عاينة حاله او على الزموجل فيصح الصالح

عن الزموجل عاينة زبوني اي ردي لان عاينة ما فرق ما عن ومن الجودة

فيها فيصح مطلقا ولا يصح الصالح عند الزموجل عاينة مؤجلة لان حكم

لما الصالح صرف فيشتا فيقتن الدينار والعنة التي مؤجلة عاينة اي ضمانية

ما لان من له دين مؤجل لا يستحق الحال ولا عن التي سود عاينة فيض اي

ضمانية لان من له دين سود لا يستحق الدين لانها اجود ومنه عاينة

الوف قال لاخر اذ زعموا الى هذا ما في هذا انك بريء من الباقي فان فعل الاخر

لما قال بريء واللاية اذ عند ما قال ابو يوسف فيا و ان لم يرد عدا وان لم يردت

الاذ اذ بقدر في السعة المذكورة بريء مطلقا اجماعا وكذا في مثل المسئلة الارل

الذي يشترط  
فيما ذكره  
فيما ذكره

بعضه  
فيما ذكره  
فيما ذكره

فيما ذكره  
فيما ذكره  
فيما ذكره

فيما ذكره  
فيما ذكره  
فيما ذكره



منه انما هو...  
منه انما هو...  
منه انما هو...

لو سألته من دينه عما يفيد دفعه اليه غدا وهو يرى من الباقي عاشر طائفه

ان لم يدفعه غدا فالكمل عليه فان ابراءه عن دينه عاشر طائفه من الباقي

غدا وهو يرى مطلقا سواء ادى الباقي غدا او لا يؤديه لان الباقي فيه حال

فلا يصح التفتد فيه ولو علم بالشئ حاسر كما قيل ان اديت الى كذا درهم

او اذا اديت اديت فانتهى عن الباقي لا يصح الا اديت انما انما

بالشئ حاسر بما لا يليق من دينه وان قال المدينون لا اخر شي الا اقر

ما كان اكره حتى توفيه عن او تحب بعضه عن ففعل الدين خير كذا قد

الفضل عليه اي الدين ولو اعلن ما قاله من اخذ الدين من كل ما لمع في الحال

هذه في التلخيص وغيره الدين المشرك ليس شرعي بل هو

متحد اذا قبل احد ما شياؤه في شارك الاخر فيه ان شاء وان شارك اقبل

الاخر من فلو ما في احد ما عن نصيب دينه على ثوب مثلا فليس يحكمه نصيب

ان شاء اتبع غيره بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب من ثوبه الا ان يرضى

له المصالح فما ثوب له ربع الدين فلا يحق له في الثوب لان حقوق الدين لا في الثوب

ولو شري احد ما بنصفه اي الدين بنصفه ثوبا فانه يرضى ربع الدين

منه انما هو...  
منه انما هو...  
منه انما هو...



أول شيء غيره لبقاء حقه وذبح وإذ البراءة أحد هذا الغيرين من نفسه لا يرجع

الشريك الآخر عليه لأنه انما لا يقين وكذا الحكم أن وقت القاضية بعد

بذنبه السابق لأنه قاضية لا قابضة ولو أراء أحد هذا الغيرين من البهت قيم

الباق على بقاء ما أراءه عن نفس نفسه وليس المربع قيم الباق اثنا عشر

صالح أحد في سلم أي أحد الشريكين في السلم من نفسه على ما دفعته

أول المال وإن أخرت الورثة أحد بعينه أو ثلثه من أو غنا

إعطوه له بدل ذلك وأخره من غناث بعد ذنبه أو غناث أو غناث

بما هي من المال سواء قبله أو كثر ولو أخرجه عن نقد

غيرها باجدا لا يبيع إلا أن يكون المثل من نفسه من ذلك الحب

الذي دفعوا إليه لم يكون من نفسه مثله والزيادة في مثالبه حق من ثمة

أعني الذي يملك الصالح أن كان في التركة ديون وأخره هو أحد

وشره هذا الواحد أن يكون له الدين كله من التركة وإن شقوا أي بقاء

الدين أن يقرأ الصالح الغناث فيه أي من الدين الذي هو نفسه أن

قوة نفس الصالح من قسما أو أقل منه قد قسطة منه وما حق

قوة نفس الصالح من قسما أو أقل منه قد قسطة منه وما حق

في هذا الموضع

عَنْ غَيْرِهِ وَأَحَالَهُ بِالْقُرْبَى عَلَى الْغَنَاءِ وَقَبِلُوا الْحَوَالَةَ وَجَّهَ هَذَا الْمَذْهَبُ  
لَا فِيهِ هَيْلَةٌ وَفِي مَذْهَبِ الْفَرَّاحِ عَنْ تَرْكِ جَهَنَّمَ عَلَى مَعْدِلٍ أَوْ مَعْدُنٍ وَبِإِفْتِئَانٍ

وَالْمَذْهَبُ الْفَرَّاحِيُّ لَعْدَمِ اعْتِبَارِ شِبَعَةِ الشَّيْخَةِ وَلَوْ جَعَلَ التَّرَكُّ وَهِيَ  
غَيْرُ الْمَعْدِلِ وَالْمَعْدُنِ فِي يَدِ الْبَيْتِ مِنَ الرِّثَّةِ وَجَّهَ فِي الْأَمْرِ لَأَنَّهُ لَا أَنْفُسِي

إِلَى الْمَنَازِعَةِ لِقِيَامِهَا بِدَلَمٍ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْبَيْتِ دِينَ جَمِيعًا بِشَيْءٍ يَبْطُلُ الْمَذْهَبُ  
وَالْقِسْمَةُ لِأَنَّ الرِّثَّةَ لَا يُمْكِنُ حُوزَ التَّرَكُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَوْ كَانَ دِينَ غَيْرُ جَمِيعًا

بِالتَّرَكُّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْسَمَ بِهِ وَلَيْسَ بِالْحَرَامِ عَنْهُ قِيَامُ فَتَاكَ أَيْ دِينَ الْمَيَّةِ وَلَوْ  
فَعَلُوا أَدْلَكَ قَالُوا أَيْ مَا لَنَا إِذَا ارْتَفَقَ الدِّينُ وَقَسَمُوا الْبَاقِي وَجَّهَ

اسْتِحْسَانًا إِذَا لَوْ جَعَلَ حُلُّ التَّرَكُّ مَقْرُوفًا عَلَى قِيَامِهِ يَتَقَبَّلُ الرِّثَّةَ لَا لِأَنَّهُ يَنْقُصُ الدَّيْنَ  
الدَّيْنُ لَا أَنْ عَلَيْهِ قِيَامُهُ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَقَبَّلَ أَحَدُهُمَا لِأَنَّ الدِّينَ يَتَقَبَّلُ كُلَّ

جُزْءٍ مِنْهُمَا وَمَا اسْمُ عَاصِدٍ نَاحِدٍ وَمَا آلُ أَهْمِدِينَ  
عَبَّاسُ بْنُ الْمُهَاسِنِ

لَمْ يَكُنْ لِقَاءُ مُعَاوَنَةِ الْفَرَّاحِ فِي الْأَرْضِ وَفِي السَّمَاءِ فِيمَا وَفَّاهُ عَقْدُ شَرْعِيهِ فِي الرِّجْعِ عَمَّا  
مِنْ جَانِبِ الرِّجَالِ وَعَمَّا مِنْ جَانِبِ الْمُنَازِعَةِ وَكَانَ الْإِبْهَامُ وَالْقَبُولُ وَهِيَ الْمَذْهَبُ

وَالْمَذْهَبُ الْفَرَّاحِيُّ لَعْدَمِ اعْتِبَارِ شِبَعَةِ الشَّيْخَةِ وَلَوْ جَعَلَ التَّرَكُّ وَهِيَ  
غَيْرُ الْمَعْدِلِ وَالْمَعْدُنِ فِي يَدِ الْبَيْتِ مِنَ الرِّثَّةِ وَجَّهَ فِي الْأَمْرِ لَأَنَّهُ لَا أَنْفُسِي

فلما كان عليه هلال مال الشركة و  
 في حله الفهم أن يتقدم المال إلى  
 ورثته ثم بعد ذلك أن يعطى المال إلى  
 بينهما ثم بعد ذلك أن يعطى المال إلى  
 هلال مال الشركة و  
 في حله الفهم أن يتقدم المال إلى  
 ورثته ثم بعد ذلك أن يعطى المال إلى  
 بينهما ثم بعد ذلك أن يعطى المال إلى

لأننا إن بدأنا بتدليل عند عمله لتدبيره بأمره وشركته أن ربح المصارف  
 لأنه إنما حصل المال والعلم فاشترى كافيه وغنيب أن خالف المصارف بأمره  
 ربح المال وإن أجاز بعده أي بعد ميسرته غامبيا وبضاعة إن شرط كل  
 ربح المال وقضى إن شرط في ربح المصارف ومصارف إجازة فاسدة إن في الأرواق  
 فسد ربحه أي المصارف عند فسادها بل له أمره بثلثه عمل سواء  
 ربح أم لا يربح ولكن لا يزداد أجره على ما شرط له خلافا للمحد ولأنه في المال  
 فيها أي المصارف الفاسدة كما لا يفهم في الحقيقة والتمسح المصارف  
 إلا بما يربح فيه الشركة وتسلمه أي المال إلى المصارف وتبيع ربح  
 أيضا أي بين المال والمصارف فتفسد المصارف إن شرط لها زيادة  
 عشرة رابعا لا يربح في الشركة في ربح أو يوجب جملة ربح  
 يفسد ما أجاز للمصارف في مطلقها أي غير مقيدة في ما أجاز أو نوع  
 تجارة إن يربح بنفسه أو بالاجل يفسد ولو أن يشرى بقد أو  
 نفسه ولو أن يربح في ربحها أو بالبيع والشراء ولو أن يشرى بقد أو  
 البر والبيع للتجارة ولو أن يبيع أي يذف المال بضاعة ولو دفعه لرب

لان النصف للمنفعة

بكره

لا بد من النفع والثمن  
عند البيع

انما لا تقصد المضاربة بـ اي بابها لرب الماولة ان يروى ويرى

يرتفع ويترحم ويستاجر ويختار اي يقبل المحر بالتمتع بالبيع و

الانفس لا يملك ذلك من مبيع التجار وليس له ان يفانر بالمال في غيره

ولا ان يشارك ولا ان يخلط بما لنفسه او ما لغيره لان الشيء لا ينفك شله

الا يذرك المالك او قاله اعمل بـ اريك فيعز له ذلك ولا يجوز له ان ينفق

او يستد من وان قيل له ذلك اي اعمل بـ اريك فام ينف المالك عليه فلو

نفه جاز له فلو اشترى عيال المضاربة بـ اريك بـ اريك او حمله بالانفس

وقد قيل له ذلك اي اعمل بـ اريك فهو يشرع بماله لانه لا يملك الاستدانة

بهذا القول ولو سفيه اجهل فهو يشرع بما زاد البيع عند الامام وعند لها

مطلقا ما ياتي بالوان في السواد وبكالمة ودخل البيع تحت اعم

بـ اريك كما دخلت تحت الخليفة فلا ينفك المضارب بها اذا قال اعمل

بـ اريك وله حصة قيمه مبيع اعمل ان يبيع وحصة الثوب الابيض في

مال المضاربة ولو لم ينفك له ذلك لم يكن يبيع بـ اريك بل يبيع غامضا فنفسه ولا

يجوز ان يجاوز مبيدا او سلعة او وقتا او شخصا غيره اى كل واحد من

في البلد والسلعة والعقد  
والشخص قد

في البلد والسلعة والعقد  
والشخص قد

في المالك المالك فان جاز منه اي ما عمنه فمن بالخالفه وكان ذلك

الشراء له ولا يجمع ان يزوج عبدا او ابنته من المالك ان يشتري بها

عبدا او ابنته يقتضيه شراءه كما يشري في مكان قريب ولا يشري

من يقتضيه عليه اي على المالك ان كان في المصارف ولا يشري من يفتق

على احد مما وقع الثبر لنفسه فيضمن وان اشري من يفتق عليه ولم يكن

في المصارف في فتح المصارف فلا يفتق فان عرف البيع من زيادة قيمته اي

المشري بعد الشراء عتق حصة وخذ لان قيمته عتق المالك لانه

لا يفتق في زيادة القيمة وسط العبد العتق في حصة اي المالك

منه اي العبد صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله اجمعين

### باب المصارف في المصارف

لما دفع عن المصارف المرددة شرع في المصارف فقال لو صار المصارف في اخر بلا

اذن المالك لم يضمن مجرد الدفع فالم يضمن المصارف الثاني في المال لان

مردد الدفع ايداع وهو عليه فاذا عمل فيه تبين انه مضارب فيضمن

مطلقا على ظاهر الرواية فلم اذن المالك له بالدفع فدفع بالتلف والحال

لا يجوز ان يفتقد المنيار بعده فيمنع اي العروق ولا في نقد  
 بخلافه في المنيار فيمنع في المنيار  
 لا يتصل لان المنيار في المنيار

مفوض رادس ماله ونحوه ان يبدل اخطائه استعسنا بالاقياس ولو  
استعسنا بالاقياس ولو استعسنا بالاقياس ولو

افترق الحال انه في الماديين لزم اقتضاه اي طلب ديون ان كان فيه  
ربح والايين الربح لا يترك ذلك ولا يتعد الى اربعة الا في

اي باقتضاه الديون وكذا ان ابيع سائر الركا وعنه وعلى امكان  
به البيع اي الدال والسماز اي المتوسط بين البائع والمشتري

يخير ان عليه اي اقتضاه الذي لانني يعلان بالاجرة وماهله مثال المضاربة  
ضيق الربح او لا فان زاد المالك على الربح لا يضمن المضارب لانه اثنان

فان قسم الربح بينهما ونسخ عقد ثامن عقد المضارب ثانيا فله  
ايال فيه او يفضله لم يرد الربح وان كان المالك في يد المضارب وان قسم

الملك وادس ماله وما فضا من رأسي المال فله لانه ربح فقسم وان قسم  
لا يضمن المضارب في حصة المالك او يفضله الى المالك بفناعة وان اخذه المالك

لا يضمن المضارب بدفع المالك او يفضله الى المالك بفناعة وان اخذه المالك  
المالك بطلان اي المضارب وباع واشترى بطلت المضاربة مسألة



في البيع والبيع ما دون المال  
او في المصارف المطقة

في البيع او في المصارف المطقة  
او في المصارف المطقة

واذا سافر المزارع للتجارة فطعامه وشراؤه وكسوته ومكسوته على  
الطريق في مال المزارع وان عماله ومخبره فينفق من مال نفسه كدراجه

فانه في ماله مطلقا على الطعام ومادون من نفسه لو ينفق اليه ولا  
يشتري باهله لان حريمه لا ينفق وان باهله فهو كسوق مخبره فان ربح

المزارع اخذ المالك من الربح قد ربحا انفق المزارع في مال  
تحت يده اوس المالك فان دخل شيء من الربح اقسماه فان ربح المزارع

مناهما بحسب ما انفق عليه اي على التاجر من اجرة الجمال والبيع والمزارع  
فذلك لا يحسن ما انفق على نفسه مسئلة مزارع بالذئب لم يشرى

باليها بتر اي شيئا يباعه بالميزن فبشرى بها عيدا شلتا معا اي اللان  
تبارقته لبايع العبد في يد عمر المزارع لبايع العبد من ثمنها ومن

من ربح الربح وعمر المالك المالك اليها وقدر ربح العبد للمزارع وباقية  
لها للمزارع وحسب اوس المال اللان وحسب ما في لانه دفع اليه الاول

ثم الفار وحسب ما في ولكن ربح العبد على العبد فقا لانه انما اشترا  
بها فان بيع العبد بضعها اي باربعة الاف في مئتها اي المزارع

وَنَحْنُ آتِيهِ الْفَاوِخُتُ أَنَا الْفَاوِخُتُ قَالَ الْمَلِكُ

المبارك من قفا والزيد لم يضاعف او ديفعة مسالة ولو قال المار  
 بينت مال المار بـ نوعا من التجارة وهذا المار يصدق قول المار  
 لان الاصل فيها التهم ولو ادعى على من فيها نوعا من المالك مع يمينه  
 لان الاذن من حفته ومنا الله على سيدنا محمد وعلى آله محمدين

# كتاب الادياع

وشرعا تنسب اليه غير ما من مال من غير ذلك والوديعة امانة ثم ليت  
 عند الامين لا يحفظ فلا يفهم المودع ان هلك عند بل لا تعلق عليه ولا يفهم المودع

اي للمودع منظمها بنفسه ومياله كما من مال نفسه ولا ينسب اليه  
 السفر بتمامه بالوديعة عند عدم الذم والعرفان لو منظمها بغيره لم ي

بغيره ومن حكم من عياله فلهذا فمن لان ما فيها لم يمسك بيد غيره  
 الا اذا خان المودع الخرق فوفضها عند جاره او فارق

لان كذا هبة ايضا حتى لو هلك انفسها وكذا لا يهد وفي ذلك الا بيمينه  
 فان طلبها ما فيها منه فليس فيها عنه فاذا راعا تسليتها او هلكها

اي مع ما فيها من اقر بها او لا او طلبها بما انفسه حتى لا يمين او تعدي  
 من مال نفسه

154

عندك او عندك فتره سكنه نفسي للثاني فيتم على الثاني و

156





فيما لا تنفتحها ملوت ولا اي للمع ان يرفع عنها خيار ان شاء ويجلف  
المستعير بقلدها اي زينة عن ارضه وان شاء يستعيرها له مثل القيمة

ولا يقيمها المعير للمستعير فانتم بالقلع من البناء والغرس ان لم يعقب  
الايارة وان رقتا ورجع فلهما من ثمنها بالقلع للغرس وغيره  
الذرع قبله فلو كان فيه جلد الوعد ولد اعاد ارضه رها ليسرع

فيما لا يار اخذ ما من تحت محمد الزرع سدا رقت المعير او لا اارة  
ردا للستقار والمفسر واجبة على المستعير والغامض عند طلب المالك

واما امة رد اللستقار فما مالجه المرجع لا على الستاد وما اذا  
اراد المستعير ان يكتب كتابا لايارة الارض للمع فليكتبها بيمينه  
لا يكتبها عن عند اي خيفه وصا اية على سيدنا محمد وعلى اله

كتاب الضمة به لغة التفضيل في الضمة

ولو غير ما اشرع عليه من لغيره بلا عمن وشططع الدام القدر  
والبلد والمالك في الموقوف ان يكون مقبولا غير مشاع وكذا الايجاب

والقبول وهو ما شئت المالك لم يور له ولكنه غير لازم فله المرفوع

في نسخ عقد العينة

لانه لما نسخ في ما بعد  
التي في نسخة  
التي في نسخة

والنسخ وتمنع العينة بقوله ونسبت ونسبت اي اعطين واعطيت

فكنا الطعام وبعثنا هذا ونسخ ايضا بقوله اعطيت ونسخ وبعثنا اي

عمري وبعثنا هذا الدابة بنسبتها وكسوتها هذا الثوب وداري اي

عينة نسكنها لانها بقوله واري اي عينة نسكنها او نسكن عينة لانها

نسكن نسكن فيكون نفسه الما قبله فيكون عاربه والبقول فيكون

اي نسكن دار وسكن او بقوله واري اي نسكن نسكن او عينة عاربه

او عاربه عينة لانها عاربه والتمنع العينة الالاف العينة الكامل

لنفسهم لانهم العينة المتعينة وفيه المتعينة في العينة في العينة

ولما تبين دليل العينة والتمنع العينة في الدار عينة

ونسخ العينة انفسهم المتعينة في الدار عينة في الدار عينة

لانفسهم لانفسهم وبعده لانفسهم العينة باذن كما تبين في نسخ

اي نسكن لانفسهم حيث لو قسم لكانت نسكنه لانفسهم في نسخ

قسم عندنا لانفسهم الالاف قسمه وسام فتع لوجود العينة الكامل

حتى لو قسمه شيئا اي بانفسهم لانفسهم في نسخ

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text, providing commentary and explanations.



يقع انما في العينة نظارة واما في  
العينة فلا العينة فتدعى الخطة  
فما تسمى حكمة فلا تسمى حكمة  
التي تسمى حكمة

فيما في العينة نظارة واما في  
العينة فلا العينة فتدعى الخطة  
فما تسمى حكمة فلا تسمى حكمة  
التي تسمى حكمة

عنا القصة بنة فالتوجه للشرع فيما عده فلا يملك انما هي لوقتها

سليمات ومثلها بال

وهي شياء لا هبتي وسلمه فخرج عندها من عند نابع انتهاء الى  
الاشياء والوجوه في ما يرى الا في عما بينا انه هدام وينت اي الوجوه  
اشياء لا هبتي ما يرى في حقه فالذا الاشياء الى الزيادة المتصلة بالوجوه

كسائر وغيره وكسيرة في ما لا ينفك الزيادة المتصلة في اذا ولدت  
اشياء في ما لا ينفك الزيادة المتصلة في اذا ولدت  
اشياء في ما لا ينفك الزيادة المتصلة في اذا ولدت

او يد لها او متباينة او خذ في فتيهه الواجب استقر الوجوه ولولم  
يفتح في الى العلة بان لم ين كز في عوف في فتيهه الواجب  
في عوف في فتيهه الواجب

ففي عوف في فتيهه الواجب  
ففي عوف في فتيهه الواجب  
ففي عوف في فتيهه الواجب

الزمنية وت العينة فلو وجب شياء لاشارة اجنبية ثم تحمار في عنها  
الزمنية وت العينة فلو وجب شياء لاشارة اجنبية ثم تحمار في عنها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في القرآن  
آياتاً للذين آمنوا

لا قيمة ابتداءً للواحدة فيه قبضه وبيع الرجوع في المشاء فلا  
تلك الشئ الموصوف في الموصوف له فاستحق ففهم الموصوف له

قيمة المستحق لم يرجع عا واسبه بها ففهمه لانها عقد تبرع فلا يستحق  
فيها السالبة وبيع اي البتة بشرط العوض في حكم سببه ابتداءً او ابتداء

المقد نشأ قبضتها في العوضين وتبطل البتة بشرط العوضين بالبيع  
لا قيمة المشاء لا تصح كما مر في حصر بيع انتهاء اي بعد التباين في

بالعيب وخيار الروية لاحدهما كما في البتة ولذلك لا يفي حد بالشفعة  
وعند زفره والشافعية في بيعه ابتداءً وانتهاءً ومبطل

هذه في بيان أحكام البتة شروطها وانقضاءها  
وبتاتة الاحكامها او بيعها في شأن ان يبردها عليه او ان يفتقها

او ان يستبدلها او يبردها الى الرجل مثلا او تصدق بها عليه في شأن  
ان يرد منها شيئا او ان يبردها بشرط ان يبردها مائة البتة في البتة المذكورة

وبطل الاستثناء في البتة الاولى والشك في البتة الثانية ولو اعتقت  
الموت في البتة الثانية وبطل الرجوع تحت هذه البتة ولو بدت اي



في هذه العبارة ان الرجل في حاله كان في العمل لانه  
لا يستأجر ولا يتخذ العبد في العمل لانه  
ما ربه بغيره فلا يتخذ في العمل لانه  
شعبه الشايع

او الرجل ثم وصفا لانهم ومن قال لم يدونه اذا غدا فيهم والدين

لك او انه من اي من الدين بئ او قاله ان اديته اليه فيه اي

الدين فلك الدين الباقي او انه من بئ وفيهم اي الشايع المذكور

قوله باطل وجاز القوي فاذا جازت تحريم للغير اي المرفوع له حال

حيث ولو لم يمت بعد موت وفي اي العبد ان يجعل الدين دياره

سكنه ماله فاذا مات تير عليه وهذا الشرط باطل لقوله من

أمر عدي فيه لعمه وعماه وبطل الرجوع وفيه بغير الدراية

يقول جازا لانه من قبلك وفيه اي هذا الشرط في ملكه لانه كان

يم قبل ان يموت ماله فلا يجوز عند ابن حنيفة ومحمد في القول فيم لان قبل

فما قرب شيئا فهو ميسر اليه وعند ابن يونس في بيعه والمدة

عالمية لانها تباع ايضا فحينئذ لاتصح الابالقيد ولا تنقح في

مشاع يحتمل القيمة والماد بئ ان يتهدق به فيه عار جدا فحقا

من لو تهدق فيمنع الماد لا يبيع بخلاف ما اذا تهدق في شيء على

ففيه يبيع كما هو والزوج فيهما ولو عا في لان اليهود منها الثواب

في مشاع فيمنع الماد لا يبيع بخلاف ما اذا تهدق في شيء على

في مشاع فيمنع الماد لا يبيع بخلاف ما اذا تهدق في شيء على

في مشاع فيمنع الماد لا يبيع بخلاف ما اذا تهدق في شيء على



بَيْنَ نَفْسِ السُّلْطَانِ فِي الْإِجَارَةِ الْمَحِيضَةِ وَإِلَى الْفَائِزَةِ فَلَا يَجِبُ

بِقَدْرِ قُوَّتِ تَكْوِينِهِ وَجَاوِزِ لُغْوِهِ طَلِبُ الْأَجْرِ لِأَجَارَةِ الدَّارِ وَالْأَرْضِ لِقَدْرِ

بعد اخراج الخبز من التور فان احشوا الخبز بعد ما اخراج من التور

التقصير وللطبيب طلب الامر بعد الفراق في الجريح ولغيره من الذين

وَبَقِيَ لَهَا يَتِي وَفِي كَانِ لَهَا اِنَّ فِي الْعَالَمِ اِي الْفَتَى وَخَيْرُهَا كَالْمِصْبَاحِ

وَالْقَمَارِ فَلَهُ أَنْ يَحْسِبَهَا لِأَخِيهِ إِذَا هُوَ رَجُلًا وَأَمَّا إِذَا هُوَ نَوْحًا

فلا يزال الحسد فان حبس الله ففناعت فلا غم ولا امر عند الامام

الاعط لعدم التبع واما عن دافا فضاء: فقا الخ

[illegible]

فَلْيَايُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ كَانُوا إِشْرَاقِيَّةً  
وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ  
يَتَّبِعُونَ مَذْهَبَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ

السفينة وغاسل الثوب لا تحبس الدين لاخذ الاية وإن اطلق العهد

فله ان يستعمل غيره في ذلك العار ان قيل له بينه فلا يجوز ذلك وان  
 استاء له ليحيى بغيره من موضع فأتى به في الطريق فمات  
 بقى منه فله امر به بغيره من موضع فأتى به في الطريق فمات  
 الى زيد مثلاً ان رده او على منعه لولا اي زيدا غيبه فلا امر له لان  
 لم يسأل العقود عليه فكان لم يفعل في الخاتمة لم يستاء له ليدفع  
 الى موضع كياحه يد عوفلانا فذنب ولم يجر فيه فلانا وجب له امر  
 متبع على المستاء جبر لان سأل العقود عليه وفيه استبعاد اراي  
 ذلك لان ذلك ما يقع فيهما فان العمل المتعارف فيهما ليسكن في الاشياء  
 نسكنا فيهم في البناء ولم استاء جبر ان يقع فيهما عمل غير  
 سوى عمل مودع البناء لا تمارة وان استاء جبر انما البناء او غير  
 فتح فاذا انقضت المدة قلعه وسأله الى ما جبره فارتفع الا ان  
 يشترط ببناء القيمة او يقيم له اي المستاء في الزم اي ما جبره  
 قيمته اي البناء او التراب متعلقا ويتماحه الزم بعد دفع قيمة  
 او يقيم بتركه اي قد واحد منها في ارض فيكون البناء والترك

لَهُمَا الْمُسْتَأْجِرُ وَالْأَرَقُ لَيْسَ الْزَمِيرُ وَبِئْسَ التَّرْكُ إِذَا كَانَ بِأَجْرٍ فَهُوَ إِجَارَةٌ

جَدِيدَةٌ وَالْإِنْعَارَةُ وَالرَّطْبَةُ كَالشَّجَرِ قَتْلُهُ بَعْدَ الْمُدَّةِ تَحْلُوفُ الشَّرْعِ  
فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَمْدِ وَلَوْ مَلَكَةُ الدَّيْبُ بِأَرْزَاقٍ وَجِلَاءٍ وَزَكَاةٍ

عَدُّ الْحَالِ أَنْ قَدْ ذَكَرَ كَرِهَ فَنَقَضَ قِيمَتَهُ الْمُسْتَأْجِرُ بِهِ فَيُؤْتَى قِيمَتُهُمَا بِمَا أَعْتَابَ

الْتِمَالُ وَلَوْ مَلَكَةُ بِالزِّيَادَةِ عَامَرًا ذَكَرَ فِيهِ مَا لَدَانِ كَانَ الْجَمْلُ مِنَ الزَّيْدِ

بِحَيْثُ تَطِيفُ الدَّيْبُ وَالْأَنْطِقُ شَدَّ فَمِنْ كَلِّ قِيمَتِهِمَا كَمَا فِيهِ عَلَيْهِمَا مَلَكَهَا

بِفَضْلِهِ أَيْهَا وَكَيْفَهُ أَوْ حَذِبَ لِحَامَتِهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ بَعْضِ

لَا يَفْتَنُ الْأَبْضَرُ أَوْ كَيْفَ خَالُو الْعَادَةِ وَكَذَلِكَ مَلَكَهَا بِحُجُورٍ تَعَايَنَ

مَوْضِعَ اسْتَوْجَرَتْ الدَّيْبُ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ الِاسْتِجَارُ ذَائِبًا وَجَائِيًا وَلَوْ يَرْمَا

إِلَيْهِ أَيْ إِلَى الْمَوْضِعِ وَكَذَلِكَ مَلَكَهَا بِمَوْضِعٍ سَرَّجًا وَمَوْضِعَ الْأَعْيَانِ عَلَيْهِمَا

كَذَلِكَ مَلَكَهَا بِأَسْرَاجِهِ عَلَيْهِمَا بِمَا لَا شَرْعَ لِهَذِهِ الدَّيْبُ تَمَثَّلَ أَوْ مَثَلُ ذَلِكَ

وَلَوْ تَمَثَّلَ لَا يَفْتَنُ وَكَذَلِكَ يَفْتَنُ الْحِمْلُ إِذَا مَلَكَ الْمَتَاعَ بِسُلْكِ الْحِمَالِ

عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى ذَائِبَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا عَيْنِ الْمَالِكِ وَالْحَالُ أَنَّ الْطَرِيقِينَ قَدْ

تَفَارَقَا بِهَذَا أَوْ فِي الْأَوْفَا أَوْ تَحْلُفُ طَرِيقَ الْبَرِّ إِذَا قَبِلَهُ بِطَرِيقِ

کرمستان اور حرم نذر  
عقد الاجاره نمبر

العقد من بعد اي يرى مالاً يقبض الامانة مع مال والايك كذا

إشَاءُ الشَّعْرِ فِيهِنَّ الْيَوْمَ لِلْعِدَّةِ وَفِي الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا تَنْقُتُ الْمَسْنَةَ عَلَى

الْثَمَانِيَّةُ وَسِتُّ يَوْمًا وَقَالِ يَتِمُّ الْأَوَّلُ بِالْأَيَّامِ وَالْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وَقَالُوا

انظر فتح اخذ اخرة الحمام وهو من فضة بني ليفس في باجرة وكذا

عَلَى اخذ اجرة النعام لانهم اختلجوا وعطوا اجرتهم ومن عرفهم

حَلَّاقٌ وَمُخَرِّجُ أَجَارَةِ طَيْرٍ أَيْ مُفْتَقِدٌ بِأَجْرٍ مُتَعَيْنٍ وَبَطْلَانُهُمَا وَكُسُوفُهُمَا

عندنا لا تصح بهما الجمال والى حنيف از الجمال لا توفى الى الناس

ولم نرجعها ان يطعمها ههنا لا المال ولكن لان فيه المستاجر لانه

غير مله فلا يدخله الا باذن وليه اي كثر جهل و كثر ظلم اي مقبول  
لا يدخل فلا يستأجره اي يفتقر منه غير

فَمِنْهَا إِيجَارَةُ الْفَيْءِ مَسَانِدَ لِحَقِّهِ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْمَقَازِ اقْتَرَبَ مِنْهَا

يُقاله فيسخدا و البستاؤ حر فيسخدا از فيست الهى او خيلت لان

انما يقف بالولد لان عنت لانه لا يقف بالولد وبني عليه ما  
 انما يقف بالولد لان عنت لانه لا يقف بالولد وبني عليه ما

الفيل عيسى الفي و تيار و اصلاح طه و و دعه بنج الذال و

لا يزل منها ينسج منها من الاشياء المذكورة ونحوها





في العلم والقرآن ونحوه عا دفع ما قبل من الاجرة ونحوه العلم به ان امتنع العلم من  
 عن تسليمها ونحوه عا دفع الخلو المرسوق في فدية تفتدي  
 للعلم عا روي بعض السور وانما سميت بها لان العادة انما  
 الحاروي ولا تفتح اشارة المشاع كما اذا اجز نفسها بدارك المشرك  
 الام الشريك حتى لو وقع في اتفاق ولو دفع الرجل غن لا لآخر  
 لينسب له بجعل نصف اجرة او استاءه راية لتحميلها من قبل  
 بقوله اجرة او نوصي اليه من اجرة باجرة يدينه فدينه فسد في  
 العلم لان يتا جميع الاجرة بعد ما يخرج من عمله وقد دفع اليه مبلغ  
 عنه او لو استاءه من قبل ما لم يضمن له كذا كقوله في مثل اليوم يكاد دما  
 فيسد رعد الامام بغير من القول والوقت ولا ترجح لاحد فيفسد  
 الى المنزلة وعند ما تم لان التهود العلم وذهب الوقت للتعديل  
 او لو استاءه من قبل ما لم يضمن له اي يقلها من ثمن الخبز او يفي  
 اي يخرج انصارها العظام او يفسد قنما اي يفسد السنين فيفسد كبر  
 لبقاء اثر هذه الانفال الصالح الارض بعد انقضاء المدّة حتى لو لم يبق

في العلم والقرآن ونحوه عا دفع ما قبل من الاجرة ونحوه العلم به ان امتنع العلم من  
 عن تسليمها ونحوه عا دفع الخلو المرسوق في فدية تفتدي  
 للعلم عا روي بعض السور وانما سميت بها لان العادة انما  
 الحاروي ولا تفتح اشارة المشاع كما اذا اجز نفسها بدارك المشرك  
 الام الشريك حتى لو وقع في اتفاق ولو دفع الرجل غن لا لآخر  
 لينسب له بجعل نصف اجرة او استاءه راية لتحميلها من قبل  
 بقوله اجرة او نوصي اليه من اجرة باجرة يدينه فدينه فسد في  
 العلم لان يتا جميع الاجرة بعد ما يخرج من عمله وقد دفع اليه مبلغ  
 عنه او لو استاءه من قبل ما لم يضمن له كذا كقوله في مثل اليوم يكاد دما  
 فيسد رعد الامام بغير من القول والوقت ولا ترجح لاحد فيفسد  
 الى المنزلة وعند ما تم لان التهود العلم وذهب الوقت للتعديل  
 او لو استاءه من قبل ما لم يضمن له اي يقلها من ثمن الخبز او يفي  
 اي يخرج انصارها العظام او يفسد قنما اي يفسد السنين فيفسد كبر  
 لبقاء اثر هذه الانفال الصالح الارض بعد انقضاء المدّة حتى لو لم يبق





ان لا يضمن ما سلك في يده او يعمله لان العين امان في يده وصح فريد

الاجر بين المتضمن بسبب ثم ديد العمل كما في خطا طه المتب لمبا سافاريا

بدري او ومعا بدريين وكانت ديد في صنفه يهتف بدري او بن غفران

بدريين وعلى التردد ديد في اسكان البيت عطار ايكذا او حذاء ايكذا وكانت ديد

في هذا الدابة الركوب ايكذا اراك بغداد ايكذا وكانت ديد في اسكان

هذه الدار ايكذا او اسكان هذه الدار ايكذا وكانت ديد في هذا بيعة ايكذا

او حيا شعير عليها ايكذا ولم دد ديد ثلثه فوج لاس اربعة كما في

البيع واذا فوج بمائة ما وجد في العمل وجره كالف خطاه روميا

وميز زمان ولم دد في الزمان كخطاه الزمان بدري او خطاه

علا ينمن وريهم في الارض في البيت فله ما في من دد

ان خطاه اليوم وله امر خطاه غل لفسادها خطاه قال دد

والجواز في اي باب المثل المستوي واليساف المستاء هم بقيد استاء

لاخذية لا مطلق العقد لا يتناول السفر الا شجره ولا يسترد المستاء

مبعد محجور اي غير ما ذور في اجاره نفسه اعطاه لعله لا زهده

لا يشترطها عارية حتى لو لم يرد  
فأجره للعبد الذي لم يرد  
المعنى لا يشترطها عارية حتى لو لم يرد  
فأجره للعبد الذي لم يرد  
الاجارة بعد الفراغ صحيحة ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره  
أي المقتصر خلا قالهما ولو كان المولى لم يرد حده أي ما في يد عبد أخذ

جبر الالة غير مال وحق للعبد قبض أجره اتفاقا ولو أجز المولى عبده  
ليدخل شهرين شهرين أربعة دراهم وشهر خمسة فتح هذا الاجارو  
فحين الشهر الأول بأربعة دراهم والثاني بخمسة ولو اختلفا أي شتا

العبد وماله في وقت إتيان العبد وماله في وقت إتيان العبد  
بنيها والقلة قبل من الشئ في الاختلاف في غياطة التيمم  
والقباء في صبغ الحرة والصفرة لأن الأذن فيه وهو أعلم بحقيقته و  
كذلك الاختلاف في وجود الأمر وعدمه لأن المالك ينكر القول للمنع

مع يمينه ومبا إلى سيد واحد والجاهدين  
بأنه انتفاء أو أيام  
النتيجة فله استواء جرد كان  
شعرا على أنه بالقبض أيام  
بأنه لا يرد

تفسخ بالتضاد والرفاء وبخيار شرط وبخيار زينة وبخيار عيب ينفذ  
النتيجه به كمن أب الدار وانقطاع ماء الأرض وانقطاع ماء الدار أو عيب

بخلته أي بالنهي بحيث ينفذ في الحلة كمن من العبد وفي أي خرج الدابة  
بأنه لا يرد  
بأنه لا يرد  
بأنه لا يرد  
بأنه لا يرد

في كتاب الاستاذ محمد خاين

فان لم يكن القيد به او ان له المؤجر سقط خياره او المستأجر له والى السبب  
وعبارة الدار وتبينها واصلاحها والى السبب وما كان من البناء لم يباع  
مالها فان كان في الاستاذ جبر ان يخرج منها وان فعله فهو مستحق  
تسخير الاجارة ايضا بتخفيف العذر وهو مخير الوجه عند الفضي في  
مصلحة او العقد لا يتحمل من غير ايدل يستحق المستأجر لذلك به  
الذي به الوجه فسكن الوجه واستغنى عن القيل ففسخ الاجارة  
به او كمن استاذ جبر طباخا ليطبخ له طعام الزليلة وهو طباخ العرس  
فان العرس قبل الزفاف ففسخ الاجارة او كمن استاذ جبر هانوتا  
ليجبر فيه فافلس ففسخت به او كمن اجبر هانوت او بيتا ونحوها  
ولزم دية لا ينفق الابن هانوت ففسخت به او كمن استاذ جبر دابة  
للسفر ركبنا عليها ففسخ له ما بيع منه ففسخت به ولو في زمن الطريق  
ففيه نصيب الاجر لا يكون المانع منه بقدر الزيادة او ما من الدابة  
وتفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بغير احد عاقد في ان عقد لما  
لنفسه فان عقد ما الشبهة لا تفسخ ككل بالاجارة وفيه فسخ  
في الاجارة فان عقد ما الشبهة لا تفسخ ككل بالاجارة وفيه فسخ

178



بَابُ قَالَ إِنَّهُ مَاتَ فَلَمْ نَجِدْهُ

[illegible][illegible]

قَبْلَ الْعَهْدِ ذَلِكَ فَحَقَّ عَقْدُ الْكِتَابَةِ وَكَذَا إِذَا قَالَ لَهُ جَعَلْتُ عَلَيْكَ الْوَأَمْرَ  
تَوَدُّ بِهِ جِهًا وَمَقَرَّةً عَلَى الْبَحْمِ أَوْ لَهَا كَمَا مَزِدَ فِيهِ وَأَفْرَاعًا  
فَإِذَا دِينَهُ أَوَّلُ الْوَأَمْرِ فَانْتَهَى وَإِنْ عَجَزَتْ عَنْهُ فَانْتَهَى قَوْلُهُ  
حَالَهُ مِنَ الْعَهْدِ وَإِذَا مَسَّ الْكِتَابَ هُمُ الْمَلُوكُ مَبْدُؤُهُ

بين لا يخرج من ذلك الحق  
التي هي في الكتاب والحق  
الذي هو في البيع والشراء  
الذي هو في البيع والشراء  
الذي هو في البيع والشراء

الملك دون ملحه فان المالك يبيع عليه دونه وان وطئ المولى

مكاتبته ارضه عليها او على ولدها او اقلها ما لم يعدم العتق وان

الجنانية ومثل المال او قيمته وان لا تباع على هذا او خسران او عاقبة

نفسه او على غيره او على غيره او على غيره او على غيره

عبد غير مدين اليه فيسد عقد المالك في الموهبة المذكورة فان ادى

الحائث الخدم او الخسائر عتق بالاداء وسعى في قيمته واعلم انه اذا

سعى بالاداء وسعى في قيمته لم ينفذ من المال المسمى

بما يضاف عليه ومضى العتابة كما هو ان يثبت حصة فقها ويؤدى الوفا

او قيمته ومضى حق كافي كانه عبد مثله غير مقدرة واتي منها

اسلم فليس له قيمتها وعتق بقبضتها لان عتقه مطلق بقبضتها ومسلم

باب ما يجوز للمالك ان يفعل او لا

مع له بعبه وشراؤه وسيره وان شراؤه لانه لا يقدر على تفصيل

البدل الا بغيره مع انجاء امته وكتابة عبده ولو ولاؤا ان ادى

عبد له بعد عتقه او الحائث الاول وليس له ولاؤه ان ادى قبله لا يباح

تَزَوَّجَ نَفْسَ الْآبَاذِمُوْلَاهُ وَالْبَيْتَهُ وَلَوْ تَوَفَّرَ وَلَا تَمْدَقَهُ الْإِسْبِيلُ  
 وَلَا تَكْفُلُهُ مَطْلَقًا وَلَا أَقْرَبَهُ وَلَا عَتَاؤَ عَبْدَهُ وَلَنْ يَحَالَ وَالْبَيْتُ نَفْسَهُ  
 مِنْهُ لَأَنَّ عَتَاؤَهُ وَلَا انْعَاؤَهُ لَأَنَّ انْعَاؤَهُ مَالًا وَعَمَلًا أَلَا وَالْوَقْفَى  
 رَقِيقًا الْمَشْرِفِ الَّذِي كَانَ تَحْتَ تَرْبِيَّتِهَا كَمَا كَانَ عَبْدُهُ فِي التَّمْرِ فَاتِ  
 خِلَافًا وَمَنْ بَرَّ وَمَا ذُو رِشْرِيحٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَشْفِيَ مِنْهَا وَلَوْ شَرَى  
 الْكَاتِبَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ تَرَكَتْ صَارَ عَلَى مِنْهَا مَا عَلَيْهِ تَبَهُالَهُ وَلَوْ شَرَى  
 عَمْرًا غَيْرَ الْوَلَدَةِ لِلْأَخِ وَالْقَرْنِ لَا يَكْتَابُ عَلَيْهِ خِلَافًا لَهَا وَلَوْ شَرَى  
 الْكَاتِبَ أَوْ وَلَدَهُ بَدُونَ وَلَدِهِ هَارِيقُهَا وَإِنْ اشْتَرَاهَا مَعَ وَلَدِهَا مِنْهَا  
 لَمْ يَجِبْ بِقِيَّتِهَا أَنْ يَكْتَابَ وَلَدُهَا أَوْ لَمْ يَكْتَابْ مِنْهَا شَيْءٌ وَكَيْسَبَا  
 الْوَلَدُ لَهُ وَإِنْ زَوَّجَ الْكَاتِبَ ابْنَتَهُ عَمِيْدَهُ وَجَانِبَهَا فَمَنْ لَدُنْ وَلَدًا وَجِلَا  
 الْمَوْلَى كَتَابَتُهَا وَجِسْبَةُ لَهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ الْكَاتِبُ امْرَأَةً وَنَعَمَتْ أَنْهَا قَرَّةً  
 فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَاسْتَحَقَّتْ لِمَدَّةِ الْمَرْأَةِ فَمَنْ لَدَهَا عَبْدٌ لَكَرْبُ مَوْلَا بَيْنَ  
 الرَّقِيقَيْنِ فَإِنْ زَوَّجَ الْكَاتِبَ ابْنَتَهُ أَوْ فَاسْتَحَقَّتْ لَهَا أَوْ وَلَدَهَا شَيْءٌ أَوْ  
 فَاسْتَحَقَّتْ لَهَا ابْنَتُهُ أَخَذَ مِنْهُ عَمْرًا مَالًا الْكَاتِبُ وَلَوْ طَلَّقَهَا بِنِكَاحٍ

والله اعلم بالصواب في هذا العلم  
لان الكتاب في العتق والعتق  
ليس من الكتابات الشرعية  
تنتقل

بلا اذن فاستحققت اخذ العتق من عتق ولو كانت المولى أم ولد أو مدبرة

مع وعققت أم الركب فمجانا يموت وسقط المذهب بعد ثلث قيمته أو سعة

في كل البدل ان مات بتر لاه فتيق بان لم يترك شيئا غيره وان دبر بكتابة

صح التذبير فان عتق بعد الكتاب يترك ذرية والا فغيره عنه يسقط

في ثلثي قيمته أو سعة في ثلثي البدل يموت فتيق وان عتقت المولى بكتابة

عتق وسقط البدل وان كانت عبدة على النكاح فمجانا على نفق

الزهار صح ولو كانت مريضة على النكاح فمجانا في سنة فمات

المريض والحال ان قيمة العتاق الفاي لم تجز الذمة ذلك التارخيد

ولما له غيره فغير المكاتبة اما ادى ثلثي البدل حال او ادى بكتابة

موجلا او لم يفرج املا واسترق وان كانت ذك المريف على الزوال

سنة والحال ان قيمته الفاي لم تجز والى الذمة ادى ثلثي القيمة

او استرق ولو قال هب لسيد عبدي كاتب عبدا فلانا بالف درهم على ان

اديت له فموجلا وادى الخرحل لا العتق العبد بحكم الشرط

فان بلغ فيه هذا الامر الى العبد وقيل ذلك فموجلا لان الكتابة

بأنه قال الحاضر له لا بد من كتاب  
دوم على نفس واحد من كتابه  
الكتاب شمس

معرفة على اجازته ولو كان المؤلف عنده الحاضر وعبد القادر وقيل  
الحاضر هذه الكتابة مع واي واحد من الحاضر والغايب ادى  
بذلك اعتقاعا ولا يرفع على الاخر ما ادى لانه شمس في حق الاخر مع ما يرفع  
باب كتابة العبد الشريك بين اثنين  
لولا عبيد على العباد اذن احدى ما صاحبه في ان يكتب حقه بالان  
و ان يقبض بيد الكتابة فلابت الشريك الماذون له وقبض نصيب  
البدل فحجز المحاسب فالمقبوض من البدل للثاني عند الامام لتجزى  
الكتابة عنده وليس لشريكه فثبت لوجود الاذن ولو كانت ائت  
مالية لم يلين ثم جاءت بولي فادعاه احدى ما ثم جاءت بولي اخر  
فادعاه الرجل الاخر فحجزت عن بدلها فقه ام ولي الاول وفقه الاول  
نصيب قيمتها ونصوب عمرها لصاحبه وفقه شريكه عمرها وقيمة  
الولد الاخر للاول وهو ابنه واي منهما دفع الفم اليها مع قبل  
العجز فازدبرها الثاني ولم يطلها فثبت بطلان دينه وهي  
ام ولي الاول والولد له ففقه شريكه نصيب قيمتها ونصوب عمرها

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

لأنه قد ثبت ان  
الكتاب شمس  
في حق الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع  
على الاخر مع ما يرفع

وَأَنْ كَاتِبَاهُمَا فَمَنْ نَعَا أَحَدَهُمَا مَوْسَى أَنْعَزَ فَمَنْ الْيَقِينُ يَفْقَهُ قِيمَتَهُمَا  
*في الشريعة من* *في الامة المشركه من* *في حال كذا الحق من* *في حديقته انما كانت*

بِشْرِيكِهِ وَرَجَعَهُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ لِرَجُلَيْنِ أَنْ دَبَّرَهُ أَحَدُهُمَا ثَمَّ اعْتَقَ الْآخَرَ  
مَوْسَى فَلَمْ يَدْرِ بِكَيْسِ الْبَاءِ أَمْ يَقِينُ الْحَقِّ نَصُو قِيمَتِهِ وَإِنْ اعْتَقَ أَحَدُهُمَا  
ثُمَّ دَبَّرَهُ الْآخَرُ لَا يَقِينُ الْحَقِّ وَمَيَّا لَيْتَ عَاسِدٍ نَأْمَدُ وَغَالَهُ أَهْمُوعِينَ  
*في قوله عليه* *في قوله اعترف* *في قوله اعترف* *في قوله اعترف*

**بَابُ مَوْتِ الْكَاتِبَيْنِ وَمَوْتِ مَوْلَاهُ**

لَوْجَنْ تَبَيَّنَ عَزَادُ أَبِي وَبِزْ قَسْدَانِ شَأْنُ أَيْ لَمْ يَلْبَسْ  
سَيِّئًا إِلَيْهِ لِيُخْزِيهِ الْفَاحِشُ فِي الْحَالِ بَلْ يُدْعَلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْآخَرُ  
إِلَى مِائَةِ أَسَلًا مَحْتَمَةً فِي الْحَالِ وَفَسَّخَ أَيْ الْكَتَابَ أَوْ سَخَّرَ مَوْلَاهُ بِرَفَاةٍ  
*في قوله تباين* *في قوله عزا* *في قوله بيز* *في قوله قسدا*

وَعَادَ رَبُّهُ فَنَسَخَهَا وَمِنْ يَدِهِ لِمَوْلَاهُ فَازِمَاتٌ وَلَمْ يَلْبَسْ الْكَتَابَ  
وَيُؤَدِّي بِهَا مِنْ مَالِهِ وَهَكَذَا مَوْتُهُ هَذَا كَمَا يَحْكُمُ يَهْتَفُ أَنْ لَدَى الْوَلَدِ  
فِي كِتَابَتِهِ وَالْبَاقِي مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْتَهَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ مَالُهُ تَرَكَ أَوْ لَدَى الْفَتَى  
*في قوله عاد* *في قوله فتنسها* *في قوله من يده* *في قوله فزيمات*

وَلَدَهُ كِتَابَتِهِ سَلَحَ عَاجِزٍ الْمُسْتَطِيعُ لِأَنَّهُ كَرِهَ تَبْقِيَةَ أَبِيهِ فَإِذَا  
أَدَّى وَلَدُهُ بِهَا مِنْ مَالِهِ يَهْتَفُ أَبِيهِ فَبِمَوْتِهِ وَبِهِتَ تَبْعَالَهُ وَلِيَتَرَكَ  
الْأَيْتُ وَلِيَا بَيْنَ حَرَّةٍ مُخْتَفٍ وَتَرَكَ دِيَارَ بَيْتِهِ عَارِفًا بِدَلِيلِ الْفَتَى الْمَرْبِي  
*في قوله عاد* *في قوله فتنسها* *في قوله من يده* *في قوله فزيمات*

وَلَدَهُ كِتَابَتِهِ سَلَحَ عَاجِزٍ الْمُسْتَطِيعُ لِأَنَّهُ كَرِهَ تَبْقِيَةَ أَبِيهِ فَإِذَا  
أَدَّى وَلَدُهُ بِهَا مِنْ مَالِهِ يَهْتَفُ أَبِيهِ فَبِمَوْتِهِ وَبِهِتَ تَبْعَالَهُ وَلِيَتَرَكَ  
الْأَيْتُ وَلِيَا بَيْنَ حَرَّةٍ مُخْتَفٍ وَتَرَكَ دِيَارَ بَيْتِهِ عَارِفًا بِدَلِيلِ الْفَتَى الْمَرْبِي  
*في قوله عاد* *في قوله فتنسها* *في قوله من يده* *في قوله فزيمات*

وَلَدَهُ كِتَابَتِهِ سَلَحَ عَاجِزٍ الْمُسْتَطِيعُ لِأَنَّهُ كَرِهَ تَبْقِيَةَ أَبِيهِ فَإِذَا  
أَدَّى وَلَدُهُ بِهَا مِنْ مَالِهِ يَهْتَفُ أَبِيهِ فَبِمَوْتِهِ وَبِهِتَ تَبْعَالَهُ وَلِيَتَرَكَ  
الْأَيْتُ وَلِيَا بَيْنَ حَرَّةٍ مُخْتَفٍ وَتَرَكَ دِيَارَ بَيْتِهِ عَارِفًا بِدَلِيلِ الْفَتَى الْمَرْبِي  
*في قوله عاد* *في قوله فتنسها* *في قوله من يده* *في قوله فزيمات*



للتعاقب ولأد الموالاة فابتداء بالتعاقب كنه تدبا فقال من عتق اى  
 العتق

المعلم الخاضع لعملاً  
عند الصانع حال الاخذ  
والصانع حال الاخذ  
الكتاب

وَلَمَّا قِيلَ لَآخِزْهُمَا فِي النَّارِ  
قَالَا وَهَذَا مَقْعَدُنا  
وَقَدْ وَقَعْنَا فِيهَا  
مِنْ الْجَانِبِ  
مَقْلُوبَةً



حَصَلَ مِنَ الْهَنْوِ بِالْعَتَاقِ أَوْ بِفَرْقِهِ كَهَيْئَةِ وَتَدْيِيرِ وَاسْتِيَادَةِ أَوْ مَلَكَ  
 قَرِيبِهِ فَوَلَّاهُ لِسَيْدِهِ وَأَنْ يَشْرَاهُ عَدُوَّهُ وَبِئْسَ أَعْتِقَاتُهُ وَالْحَالُ أَنْ  
 نَوْحَهَا قَوْلُ الْفَرِيقِ قَوْلُ الْأَقْلَى مِنْ نَصْرِ سَيِّدِهِ بِنْدِ عَتَقْتُمْ فَلَهُ الْوَلَاءُ  
 بِمَا نَقَلَ عَنْهُ وَكَذَا الْقَوْلُ وَلَدَيْنِ تَمَازُجٍ أَهْلُهَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ  
 كَانَ الْأَمْرُ أَكْثَرُ مِنْ كَيْفِ وَرَتَبًا مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ فَانْزِلِيهِ إِلَى  
 الْمَذْكُورَةِ لَا لِكُنْزِهِ أَيْ مِنْ نَسَبِ السَّيِّدِ فَوَلَّاهُ الْوَلَدَ لِمَوْلَا أُمِّهِ  
 أَيْضًا لِتَقْدِيرِ تَبَيُّنِهِ لِلْأَسْرِ لِقَافَا وَاعْتِقَ أَبُوهُ قَبْلَ مَوْلَاةِ جَبْرَ وَلَاؤُهُ  
 إِلَى مَوْلَايِهِ لِزَوَالِ الْمَانِعِ عَنْهُ أَيْ كُلِّ غَيْرٍ عَنِ الْوَلَاءِ أَنْ  
 نَكَيْتُمْ نَفْسَهُ فَوَلَّاهُ مِنْ مَوْلَايِهِمَا وَلَدَ لَهَا مَوْلَايَهُمَا وَنَزَلَ مَوْلَاةُ  
 لِقَوَّةِ وَلَاءِ الْعَتَاقَةِ وَالْعَتَقَةِ بِكَيْسِ النَّاسِ مُقَدَّمٌ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ جَمْعُ  
 ذَوِي حِمٍّ وَهُوَ كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْأَرْضِ يُؤْتَمَرُ مِنَ الْقَبْضَةِ  
 النَّسَبِيَّةِ فَإِنْ بَاتَ الْمَوْلَى ثَمًّا بِالْمُحْتَقِ بَفَتْحِ النَّاسِ وَالْوَارِثِ  
 مِنَ النَّسَبِ فَإِنَّهُ لَا قَرَبَ عَصْبَةٍ مَوْلَاةٍ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَلَيْسَ  
 لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا اعْتَقَزُوا وَاعْتَقَزُوا وَكَاتِبُ أَوْ كَاتِبُ

كتاب ابن اودين اود بن مندي بن الحسين فصل في ولاد الموالاة

ان اسلم على عايد بن خلد ووالاه او له غيره مما اثيرته اذ مات

يعقل اي يخرج الارش عنه اذ اخرج من هذا العقد وعقله اي ارب

حنايته عليه وارث له واخر ارب من ارب ذي الرحم وله النقايع

بمصلحة الى غيره ان لم يعقل عنه فان عقل عنه او عن ولده فلا يستقل ولا

يؤك نفقة ايدا فان ولاد العتاقة مقدم على ولاد الموالاة فمصلحة ان

لا يكون ممتنا ولا مري ولا يعرف النسب ويأله على سيدنا محمد وآله

كتاب الاكل بملغة الاجبار وفيه

فقد نفقة الانسان بغيره فيزول اي بسبب هذا الفعل رفاة اي

الخير وشركة اربعة امور فالاول قذرة المعركة بكسر الميم اي في البقايا  
ما قد دبه من القتل او الضرب سلطانا فان المعركة او لها او نحوها  
والثاني خوف المعركة بفتح الدال اي بقاءه اي ما قد دبه والثالث  
كمن الشيء المعركة به مثيلا نيسا او عنوا او من حيائها يعدم الدنيا  
فقد ادب مراتب وهو مخلوق الناس فان الاشراق يقومون بحالهم حسن

فالبس القليل لا يكف  
أمره في حقهم

لأنهم النفس لا يكف  
أمره في حقهم

وفي غيره

وَالْأَزَادُ لَا يَبْقَى بِالضَرْبِ الشَّدِيدِ أَوْ الْحَبْسِ الْبَدِيدِ وَالشَّهْرُ

الرَّابِعُ كَوْنُ الْمَكْرَةِ مُتَّبِعًا لَهَا أَوْ عَلَيْهِ قَبْلُهَا أَوْ الْإِجْرَاءُ أَمَّا الْحَقَّةُ

كَيْفَ مَالِهِ أَوْ الْحَقِّ شَخْصِيًّا أَوْ كَاتِلًا وَمَالِ الْغَيْرِ أَوْ الْحَقِّ الشَّرْعِيًّا كَشَيْءٍ

الْخَيْرِ وَالزَّانَا فُلُوهُ أُخْرَى بِقَتْلِهِ أَوْ ضَرْبِهِ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسِهِ بَدِيدٍ هُوَ بَاعُ

الْمَكْرَةِ أَوْ اشْتَرَى أَوْ قَرَأَ أَوْ أَجَرَ أَوْ كَرَاهَا أَوْ نَقَضَ وَلَكِنْ خِيَارًا أَوْ فَاسَخَ

أَوْ أَمَضَى وَهَيْئَتُهُ يَلِكُ الْمُشْتَرَى أَوْ قَبِيضٍ يَمِصُّ أَعْتَاقَهُ وَلِذَا كَلِمَةُ

تَهْضُفُ لَا يُمْكِنُ نَقْضُهَا وَلِزَيْدٍ قِيمَتُهُ فَازْ قَبِيضُ الْبَائِعِ الْمَكْرَةِ ثَمَنُهُ أَوْ سَلَمَ

الْبَيْعِ طَرَفًا نَفَذَ الْمُبِيعُ وَأَنْ قَبِيضُ الثَّمَنِ يَكْرَاهِي لَا يَنْفَذُ وَدَّهْ أَوْ الْمُبِيعُ

أَنْ يَبْقَى لِفَسَادِ الطَّهْرِ فَلَوْ كَرِهَ الْبَائِعُ عَلَى الْبَيْعِ لَا يَنْكُرُهُ الْمُشْتَرَى عَلَى

شُرَائِهِ وَهَلَاكَ الْمُبِيعُ بِدَيْدِهِ أَوْ الْمُشْتَرَى فَهُوَ قِيمَتُهُ لِلْبَائِعِ الْمَكْرَةِ عَلَى بَيْعِهِ

فَإِنْ أُخْرَى السَّيِّئُ عَلَى أَعْلَى بَيْتِهِ أَوْ دُونِهِ مَصْفُوعٌ أَوْ لَحْمٌ خَسِيرٌ يَحْسِبُ أَوْ ضَرْبٌ

أَوْ قِتْلٌ لَمْ يَكُنْ أَعْلَمًا وَأَنْ أُخْرَى عَلَيْهِ بِقَتْلِهِ أَوْ قِطْعِهِ هُوَ حُلُّ الْأَخْلِ بِلِ

فَرِيضٍ فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ فَقِتْلُ الثَّمَرِ إِذَا أَهْمَ أَبَاهُ الْأَخْلُ بِالْأُخْرَى هِيَ

وَالْخُمُوزَةُ أَوْ الْجَرَعُ الشَّدِيدُ فَإِنْ أَنْصَبَ عَلَيْهِ فَأَتَتْهُمُ وَلَمْ أُخْرَى

عَلَى كَلِمَةٍ

[illegible]



وقوله **عند** لم ينفذ على المال الحر فيهما **ومن عقد** فهو اي المهر والمهر  
 والعقد **وهو** يعقله اي العقد سواء كان **شيء** او **بها** فهو موقوف  
 اما **يخير** وليه او **يبرء** وان ائتمن **اسبا** انما يعقله او لا **اشياء**  
 فمقتضى ما في مال ونفس **فمنها** لما مر من ان يخرج في القمار ولا يخبر على  
**هذه** **كل** **من** **هو** **تدبير** **المال** **وتفويض** **على** **خلاف** **الشريعة** **والعقل**  
 ولا ينسب **ودين** **وغدا** **بل** **ينسب** **منها** **من** **اي** **غليظ** **وهو** **الذي**  
**يهاجم** **الناس** **اي** **الباطلة** **كعلم** **الردة** **لام** **اداة** **لنفس** **من** **زوجه** **او**  
**لنفس** **عند** **الزكاة** **وينسب** **لمن** **ها** **من** **نفس** **وهو** **الذي** **يكره**  
**الدابة** **ويأخذ** **الحمار** **فاذا** **اجاء** **وقبض** **النفق** **فلا** **دابة** **له** **وما** **زال**  
**فيخرج** **نفس** **انها** **تكون** **كمولاء** **الثلاثة** **دفع** **النفق** **لهم** **عند** **الناس**  
**وعند** **بها** **يخرج** **الحمار** **الكل** **بالسنة** **والخفلة** **والذي** **يرد** **اي** **نفس** **لها**  
**ينفق** **في** **مناجاة** **لياله** **فان** **بلغ** **المهر** **فمنه** **يشيد** **الى** **وجه** **المهاجر** **لم** **يسلم**  
**وليه** **اليه** **ياله** **اتفاقا** **هت** **يلغ** **ههسا** **وعشر** **ين** **ينسب** **وتج** **تصير**  
**قبله** **اي** **قبل** **البلوغ** **الى** **هذا** **السنة** **وبهذه** **يسلم** **اليه** **ولم** **يؤنس**



منه رشد فاز هذا السبب بظنة الرشيد فيدرك الحكيم بغيرها وصيب  
القياض الحيز المدينون ليسع ياله في قضاء دينه ولو كان ياله دينه  
دراهم قضى دينه بأدراهمه ولو بلا اذنه وكذا لو كان طلاقا ونازله  
وباع القاضيه نازله لذراهم دينه وبالعكس استحسننا لا الاتحاد بها  
والثنية لا يسع عرضه ولا عقاره لدينه بل بحسبه حتى يبيع  
بنفسه خلافا ليعاوب يفتي كذا يفتي ببيع العروض فان لم يفت  
ثمنها بالدين باع العقار ومن افلس اى صار فليسا وبيع عرفا  
لرجل شرا به ولم يؤد ثمنه اليه فبائع في ثمنه اسوة اى تساو  
كيساير غرائب وليس باحق منهم وقال الشافعي للبائع الفسخ  
هزل ببلغ الغلام اى المبى بالاهتمام والاحبال اى قبل  
المراة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام

والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى

المرأة حبالا والانزال وهو الاصل وبلغ الجارية اى المبى بالاهتمام  
والحيف والجبل فاز لم يؤد ثمنها شئ من العلما المذكورة فحقت  
يتم لانها صحت عشرة مئة وب يفتي لقصر اعمار اهل ايتنا ثمانية عشر  
واذني مدته اى البلوغ له اى للغلام اثنتا عشرة سنة ولهاى



من لعلنا سنبت او نلحقه  
سبح خلاق واداره وها خالقه  
بالاجماع قد

للبجارية تسعة سنين وهو المختار كما في احكام المصارف فانها اي  
قار بالعلم قال ابلغنا صدقا فلها حينئذ كمال حكمنا وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله اجمعين كتاب الماء ذون

الاذن لفظ اعلم وشرا فكل ايج اي المنع في التجارة وهو استيقا  
المعنى في حقه المنع عنها ثم يتصرف القيد لنفسه باصلية الثابت له  
باعتبار الادمية فاليرجع بالعقد اى بحق التصرف كطلب الخدم  
غيره على سيده لئلا يجره ولا يتوقف بوقت لانه استقام الحق التام  
فلم اذن في لعنه يوما او اكثر ما راء ذونا مطلقا حتى يجر عليه  
ولا يتجسس الاذن ببيع تجارة لانه فكل ايج لا توكيل فاذا اذن له في

نوع عم اذنه الانواع كلها ويشته الاذن له لانه فهدرا به سيده  
يبع ويشته ويسكت فهو ما ذون ويشته صريحا فلو اذن له مطلقا  
فتح كل تجارة منه اجماعا في بيع ويشته ولو لم يفتن فاجتبه ويكره  
غيره بلها وينهز ينهز ويتقبل اى ياء خذ الارض اجارة و  
مساقاة ويزارعة ويشته ويزارعة ويشته غيره عنا بنا للمساواة

ويدفع المال ويأخذ هذه مقاربة ويستاء جرداً أوتياً ويؤثر نفسه  
 غيره ويقدر بدعيه وغدير ودين ويعد طعاماً نسيه الأغميه و  
 يفتن من يطعمه ويحارب الثمن يفتن قد راعمده ولا ينزع الا  
 باذنه ولا ينزع رقيقه ولا يعاقبه ولا يفتنه املاً ولا يفتنه ولا يفتنه ولو  
 بهوفين وقالوا لا يايسر لكم اذ تفتنون بئس ما يبتزونها بالما  
 اذ تفتنون وفليس وخبرها من غدا وينوبها على الماء ذوز تجارة اوها  
 هو من ههناها لا جارة واستجارة وغنم ودقيقة وغنم وفخرها  
 فتم يتقلب برقت قباع بسبب اي الدين ويسبب بئس اي العبد  
 بئس ما بالجمهر كما في التركة وما يت من الدين فلو كان العبد ب  
 بعد غنقه ويخجل الماء ذوز اي يفسد عجزاً بافاقة ويخجلها  
 اياه ويمت وجنوت ولحاقه من تد الى دار الحرب وتنجذ الالب بالاسلاد  
 لا بالتدبير وفهم المالك قيمته الى المستولدة والمديرة للقرنم والقرنم  
 الميك ياز ادعا يمتدحها من الدين ولو نجح فاقم باز ما في يده امانات او  
 غصب او اقر يد يدين عليه فاح اقراره فلا فالها ولهاها فاذنيه اي

الماء ذوز



فازرسل اليهم لايكون لهم اذنة لازيقضهم التمدد ليدعوا رضاهم فازغاب  
بائعهم وانحر المشتري الدين لايجامع القيمة ماء المشتري لانه ليس له قيم  
لهم ولو اقر به فحقه ولو فدم عبد الى بلدة فقال الناعم ما اذن لك ان  
فاشتري وباع لزمه المشتري من التجارة وكذا الحكم لو اشترى العبد وباع  
مساكنه اذنه وهجرة فهو ما اذن له من ضرورة التعامل ولحقه لا يبيع  
لديه الا اقر سيده بما اذن واعلم ان تعذر العبيد والعتق ان يبيع لغير  
الاسلام والانتخاب اي قبله العبيد وكذا يقضي المذقة في بيعه ولو  
بلا اذن وليها وان هنرهما كالطلاق والعتاق والعتبة والهدق والاقارب  
لا يبيع وان اذن اليه له باب ومات دد يبيع وهو كالبصير والشا  
توفى عما اذرن من الدين فان اذن لها وهما يفتلان البيع والشا فلهذا  
ما اذنون حكما فلا يقيد الاذن ببيع دون نوع وليس ان ما اذنون  
ببيع من الدين عند زواجه ذلك والبيع لها الابن ومبيع بعد موت تمت  
الجد ثم مبيع ثم التفاضل او رقبه ايها تصرف ببيع وليذا لم يقدّم به  
قال ابو الليث ديد وليا اقر العبيد والعتق بما اذن بهما من كسب وان في بيع

اقدارها و صلا الله على سيدنا محمد و على آله و اصحاب اجمعين

مِمَّا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ خَلْقٌ

عاطق التورم والظلم وشراً أخذ ما لا يتحقق ميتة وهم يتفهم فلا يتفهم

لَمْ يَتَوَخَّشْ شَيْءًا مَالَهُ كَمَا مَالَهُ الْغَدْرُ وَلَا أَذِنَ مَالُهُ اخْتَرَنِي بِهِ عَنْ

الدائم لما اذنه بخبر لاس الزيد لا جليل بين عمار بساط لعدم ان التها

لَقَامَهُ وَرَجَعَتِ الْغَمَّةُ إِلَىٰ آلِهَا ذَلِكَ أَخِي ابْنُ زَيْنَبٍ

المذموم فان اخطاه المثلان كان يوحده بالسوق وان وحده بالسوق

التمطاعون في الدنيا والآخرين في الآخرة

٨ بقية والغفر والذير والجار وفوقها

مفتی محمد امجد علی صاحب دہلوی

بذلك كذا في بشاة مضمون <sup>في القيمة</sup> وطرحها او شيئا <sup>انما كره لانها تحب</sup> كذا <sup>في القيمة</sup> مضمون <sup>انما كره لانها تحب</sup>

وكل ما جدد مضمون <sup>في القيمة</sup> سيف <sup>في القيمة</sup> مضمون <sup>في القيمة</sup> انا <sup>في القيمة</sup> وكالبناء <sup>في القيمة</sup> على <sup>في القيمة</sup> ساحة مضمون <sup>في القيمة</sup> بالبحر <sup>في القيمة</sup> خشب <sup>في القيمة</sup> عظيمة <sup>في القيمة</sup> تنبت <sup>في القيمة</sup> بالهند <sup>في القيمة</sup> فاز <sup>في القيمة</sup> ضرب

الغاصب <sup>في القيمة</sup> الحزين <sup>في القيمة</sup> اء الفضة <sup>في القيمة</sup> والذهب <sup>في القيمة</sup> وها <sup>في القيمة</sup> وندار <sup>في القيمة</sup> انا <sup>في القيمة</sup> لم يملكه <sup>في القيمة</sup> وهو <sup>في القيمة</sup> لالم بلا شئ <sup>في القيمة</sup> من اجر <sup>في القيمة</sup> الضن <sup>في القيمة</sup> لبقاء <sup>في القيمة</sup> اعظم <sup>في القيمة</sup> منافع <sup>في القيمة</sup> وهو <sup>في القيمة</sup> الثنية <sup>في القيمة</sup>

خلافا <sup>في القيمة</sup> لها فان <sup>في القيمة</sup> ذبح <sup>في القيمة</sup> شاة <sup>في القيمة</sup> غيره <sup>في القيمة</sup> ونحوها <sup>في القيمة</sup> ثمانية <sup>في القيمة</sup> كذا <sup>في القيمة</sup> حيا <sup>في القيمة</sup> المالك <sup>في القيمة</sup> عليه <sup>في القيمة</sup> واخذ <sup>في القيمة</sup> من قيمتها <sup>في القيمة</sup> واخذها <sup>في القيمة</sup> وقمنه <sup>في القيمة</sup> نقض <sup>في القيمة</sup> انما <sup>في القيمة</sup> كذا <sup>في القيمة</sup> الحكم <sup>في القيمة</sup> لو <sup>في القيمة</sup> خرف

ثوب <sup>في القيمة</sup> مضمون <sup>في القيمة</sup> باخر <sup>في القيمة</sup> قاف <sup>في القيمة</sup> فامشا <sup>في القيمة</sup> ولم <sup>في القيمة</sup> يافت <sup>في القيمة</sup> بقدر <sup>في القيمة</sup> القين <sup>في القيمة</sup> وبعده <sup>في القيمة</sup> نفقه <sup>في القيمة</sup> لا <sup>في القيمة</sup> يفر <sup>في القيمة</sup> كله <sup>في القيمة</sup> حتى <sup>في القيمة</sup> لو <sup>في القيمة</sup> فر <sup>في القيمة</sup> كله <sup>في القيمة</sup> غير <sup>في القيمة</sup> كل <sup>في القيمة</sup> قيمة <sup>في القيمة</sup> وفي <sup>في القيمة</sup> خرف <sup>في القيمة</sup> يسير <sup>في القيمة</sup> نقض <sup>في القيمة</sup>

اي <sup>في القيمة</sup> النفع <sup>في القيمة</sup> ولم <sup>في القيمة</sup> يفر <sup>في القيمة</sup> شيئا <sup>في القيمة</sup> منها <sup>في القيمة</sup> اذن <sup>في القيمة</sup> العيز <sup>في القيمة</sup> فمن <sup>في القيمة</sup> ما <sup>في القيمة</sup> نقص <sup>في القيمة</sup> من <sup>في القيمة</sup> بني <sup>في القيمة</sup> او <sup>في القيمة</sup> غير <sup>في القيمة</sup> في <sup>في القيمة</sup> ارض <sup>في القيمة</sup> غير <sup>في القيمة</sup> بغير <sup>في القيمة</sup> اذن <sup>في القيمة</sup> امر <sup>في القيمة</sup> بقلعه <sup>في القيمة</sup> وها <sup>في القيمة</sup> هذا <sup>في القيمة</sup> في <sup>في القيمة</sup> ظاهر <sup>في القيمة</sup> الرواية <sup>في القيمة</sup>

وعند <sup>في القيمة</sup> محمد <sup>في القيمة</sup> ان <sup>في القيمة</sup> كانت <sup>في القيمة</sup> قيمتها <sup>في القيمة</sup> اكثر <sup>في القيمة</sup> فالغاصب <sup>في القيمة</sup> يملكها <sup>في القيمة</sup> بقيمتها <sup>في القيمة</sup> والملك <sup>في القيمة</sup> ان <sup>في القيمة</sup> يضمن <sup>في القيمة</sup> له <sup>في القيمة</sup> اء <sup>في القيمة</sup> للغاصب <sup>في القيمة</sup> قيمته <sup>في القيمة</sup> بناء <sup>في القيمة</sup> او <sup>في القيمة</sup> شجر <sup>في القيمة</sup> امر <sup>في القيمة</sup> بقلعه <sup>في القيمة</sup> ان <sup>في القيمة</sup> نقصت <sup>في القيمة</sup> الارض <sup>في القيمة</sup>

به <sup>في القيمة</sup> ثم <sup>في القيمة</sup> يبر <sup>في القيمة</sup> طريق <sup>في القيمة</sup> يعرف <sup>في القيمة</sup> قيمة <sup>في القيمة</sup> ذلك <sup>في القيمة</sup> فقال <sup>في القيمة</sup> الفقهاء <sup>في القيمة</sup> بلا <sup>في القيمة</sup> شجر <sup>في القيمة</sup> والبناء <sup>في القيمة</sup> كما <sup>في القيمة</sup> كانت <sup>في القيمة</sup>



لا تنضم الا من خط البناء  
فيها اوسع الشئ فيها  
قد

لا تملكه تحتها الا من خط وجده  
احد من اهلها قد  
قد

درهم شلّا وتقدم مع اهدى ما استحق القلعة كمانه وعشرة دراهم مثلاً  
فيهم المالك الفاضل الذي ايسر قية مجرد الارض وهو العشرة فان  
غصب ثوباً ايضاً فصبغ باي لون كان او سويّاً فخلته بسمي فاليك  
يغير ان شاء ضمنه قيمة ثوب الاليفين وثلث السويق وان شاء اخذ  
اليسويغ او السويق المتوفى وغرم ما زاد اليسغ وغرم السمك لانه  
يشي وقت اتصاله بملكه واليسغ لم يبق شلّا قبل اتصاله بملكه لانه لا يجرى  
بالا وحته وما انت عار سولنا محمد وآله محمدين  
ولو غلب الغامبين ما غلب وفيهم لالجم قيمته ملكه عند ناضرة  
ان المالك يترك بدله ومقد قول الغامبين مع حلفه لاختلاف قيمته  
ان لم يترك المالك حجة على الزيادة فان اقام هو او طاعها فالقول للمالك  
فان ظم المضمون وقيمته الشئ ما ضمن والجل ان قد ضمن الغامبين  
بقوله مع حلفه ان هذه المالك ان شاء ودع عنه او انفي الضمان  
ولا خيار للغامبين للزوب باقره ولو ضمن الغامبين بملك المالك او  
بمجهت او بنقول الغامبين فبمواي القول له ولا خيار للمالك لرفضه

في ما عساه من الخلق  
في قيمة المصنوع

مبدأ في هذا المقادير فمما وإن باع القاصد نفسه في فتمت قيمته المالك  
بذلك بقيته وإن اعتد عهده المصنوع ففهم لا ينفذ اعتناؤه لأن المالك

المستند على الغماز الذي لن ينادي البيع لا للاتفاق وأعلم أن زوال المصنوع

مطلقاً أي سواء كان في متعة كالسهم والحسين أو في متعة كالولي والشهر

إبارة فلا ينفذ إلا بالتعدي أو بالبيع بعد الطلب أما عند الشافعي إنهما

مفهمون مطلقاً وانقضت الآية المصنوعة نال لادة فهو مفهمون

تجبر بوليها بقيته فليز في القاصد بآية في غير ما عساه ما عساه إلى ما عساه

فإنه بالولادة فهو قيمتها فإنها لا ينفذ إلا بالتعدي أو بالبيع بعد الطلب

وإن كان خلاف ما في المصنوع سواء استوفى أو عطلها فإنها لا ينفذ إلا بالتعدي

وإن كان اتلاف فهو مسلم وخبرية باز أسلم وهو زيادة فإنه لا ينفذ إلا بالتعدي

ولو كان التلصص فالتلفها فتمت لتفريقها في وقت ولو غصبهم مسلم فخلها

ما لا يقيمه له كشيء أو غصب جلد ميتة له فلا يقيمه به أي ما لا يقيمه له التراب

والشبه أخذها المالك بلا شيء من الأجر وكل من اتلفها فتمت لا بالتلف

لو خلفها القاصد يد في قيمته المالح والخل ملكه ولا شيء عليه لما له

فيكون له بالاشارة  
في حيز القاصد  
والغير من متهم  
بأنه المالح والخل

نعمت من يار غنوه المال ان شاء  
او قد ورن قد الماح ضا الحق  
شاهية

خالفها ولوديه الجلد به اي بذي قيمه كقرضا اخذه المالك  
ور د ما زاد الدين ولو اتلفه لا يغفر المالك ولا يغفر اليه الله  
كطنبور ويز ناز ولو لمسلم قيمتها ومن باراقه سكر يفتخيز اي

عمر الزط اذا اشتد ونصفه اي ياذن نصفه بالطبخ وقح يبع

هذه الاشياء كلها وقال لا يغفر ولا يبيع بيعها وعليه الفتوى يلتقي  
وذر و يلع وفيها و اما كيمر الذي يباع مذبذبه في العرس

فمضمون اتفاقا وكذا طيل الفخاة والعياد ين خلاصة كانت بغيره وجملة

طيارة وديك بقا ولو عصب ام ولد فمكنت لا يغفر بخلاف المذبة فانه

يغفر عند ابن حنيفة لتقوم المذبة دون ام الولد وعندها يغفرها

لتقوم لها ونجل قيد عند غيره او رباطا وحبلا و ابته او فتح باب

اضطربها او باب قفص طائره فذهبت هذه الاشياء او سقر الى سلطان

او نائب من سائر الامراء بشكاية من يوفيه والجال انه لا يدفع اذاه

بلانفع الى السلطان او سقى اليه يمسك والجال انه لا يتبع بنفيه او قال

مع سلطان قد يعزم بتشد يد الداء وقد لا يغفر انه وجد كسب افهمه

مع سلطان قد يعزم بتشد يد الداء وقد لا يغفر انه وجد كسب افهمه

اخذها عند من  
المالك واعط  
من زاد الماح

المشهور  
ام الولد اذا  
صلح

باب الغرض من هذا الكتاب

السُّلْطَانُ شَيْخٌ لَا يَفْتَنُ فِي الْمَوَدِّ الذِّكْرُ وَلَوْ غَمَّ السُّلْطَانُ الْمَنَّةَ يُمْلِكُ

السَّعَايَةِ قَتَمَ وَكَذَلِكَ يَفْتَنُ لَوْ سَجَّ بِشَيْءٍ حَقًّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ذُنُوبًا أَلْفَسَادِ

وَنَزِمَ إِلَهُ السَّامِعِ وَبَيَّنَّ وَعَزَّزَ وَمَا إِلَهُ سِوَا مُحَمَّدٍ وَعِيسَى  
 عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَنَزِمَ إِلَهُ السَّامِعِ وَبَيَّنَّ وَعَزَّزَ وَمَا إِلَهُ سِوَا مُحَمَّدٍ وَعِيسَى  
 عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

كتاب الشفوة في لغة الفهم وشرحها

تمت بقية ما شرى بياضه الفلانة اي ثمن الشري وسينما اتصال

[illegible][illegible]

بالاشهاد في مجلسه لا حق الشفعة في الاشهاد من قبل وثلث الشفعة

أما بالآخرين بالترافع أو بقرينة الترافع بقدر عدد رؤس الشفاعة لا باختلاف

المذبح والشعلة أما نبتة الخليلي الشبر في نفس المبعث نشان ليدى في مخرج

استغفار و  
الشفقة بهم على  
عذرهم

وَأَسْأَلُ تَيْبَتَ لَهُ أَوَّلَ الشَّرِيعِ فِي حَقِّ الْمَسِيحِ كَالْشَّرِيعِ وَالطَّرِيقَ خَامِسًا لِمَا

لَمْ يَسْمَعْ الْخَلِيفَةُ فِي نَفْسِ الْمَسِيحِ وَهُوَ  
مِنْ أَوْلَادِ الْعَرَبِ بِكُنَى الشَّيْبِ بِكُنَى  
تَحْتَ تَحْتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْخَامِسَةِ بِالْعَقْدِ  
فِي الْأَمْرِ خَامِسًا

فمن ذلك كتبهم وفيه لايزي في السنين وكل من لا ينفذ فلن  
الطبعة الخامسة  
بالدار  
الملك

03.

عائدين فلا شفاعة ثم ثبت لجان ملائكة وآبائه في سكة أخرى وظلم داره

لظلم ما فلو كان آباءه في تلك السكة فهو خليف كما مر كواضع جزع عاهلها

وإنما يطلبها أي الشفاعة الشفيع في مجلس علي بالبيع بلفظ ما يندم طلبها

كقول طلب الشفاعة أو أنا طالب للشفاعة ويبيع طلب ما يشاء أو ما يرى وهو

أن يطلب كما أسبق ثم يشهد عند العقار البيع أو عاين هو مع من يبيع

إذ لم يسلم أو شفعه أن سلم فيقول الشفيع اشترى فلان فله الدار أو هكذا

العقار وأنا شفيعهما وقد كنت طلب الشفاعة وأنا أهلها الآن فاشهدوا

عليه وتسمى طلب الشفاعة ثم يطلب الشفيع عند قاض فيقول اشترى فلان

داركنا وأنا شفيعهما بداركنا في ذمنا أي الشفيع أيما القاضين إن يسلم

الدار إلى وسعي فكذا الطلب طلب تمليك وهو مبيع وبناء فيه مطلقا لا

تقبل الشفاعة وقال محمد إذا أخذه فلهما بلاء عذر بطلت الشفاعة

به يفتد فلهما للنفذ وإذا طلب الشفيع بقاء القاضين الذم عندهما أي

ما للية الشفيع لما يشفع به فإذا أقر الخصم بغيرها أو زعم أن الخلف على العلم

بأنه ما ذكرنا أو يرد من الشفيع أي أنها يملكه سواء له القاضين عن الشراء

المشتري أم لا فان اقرب او نقل عن الحائز الحاصل في شقة الخياط  
 على السيد في شقة الجوار ومن هذا الشئ على شراء وفيه القامى  
 له بما اى بالشفعة وان لم يفسر التمس وقت الدعوى واذا قضى له  
 لزوم احيداره والمشتري حسب الدار المشفوع به باليقين منه فلو قيل  
 للشفيع بعد القضاء اذ التمس فانه لا تبطل الشفعة والحكم للشفيع  
 المشتري مطلقا والبايع ان لم يفسر البيع ولكن لا يقع البيع عليه  
 اى على البايع حتى يفسر المشتري لانه المالك فيفسخ البيع ويضمنه  
 ولو فسح اليه لا يلزم فهو البايع لزم الزمحه ويده بها ويقضى  
 القامى له بالشفعة والعدة لفهمان التمس عند الاستحقاق على البايع  
 قبل تسليم البيع والعدة على المشتري بعده لما في الشفيع خيار  
 الرتبة وخيار العدة وان شرط على البايع ان يفسر المشتري وان اختلف الشفيع  
 والمشتري في التمس وهو المشتري مع يمينه لانه متمسك ولو لم يفسر الشفيع  
 اتم لان يمينه يلزمه لا المشتري وان ادعى المشتري تمنا وادعى بايحه اقل  
 منه بلا قبضه فالبطلان له اى للبايع ومع قبضه فالقول للمشتري

المشتري أم لا فان اقرب او نقل عن الحائز الحاصل في شقة الخياط  
 على السيد في شقة الجوار ومن هذا الشئ على شراء وفيه القامى  
 له بما اى بالشفعة وان لم يفسر التمس وقت الدعوى واذا قضى له  
 لزوم احيداره والمشتري حسب الدار المشفوع به باليقين منه فلو قيل

للشفيع بعد القضاء اذ التمس فانه لا تبطل الشفعة والحكم للشفيع  
 المشتري مطلقا والبايع ان لم يفسر البيع ولكن لا يقع البيع عليه  
 اى على البايع حتى يفسر المشتري لانه المالك فيفسخ البيع ويضمنه  
 ولو فسح اليه لا يلزم فهو البايع لزم الزمحه ويده بها ويقضى

القامى له بالشفعة والعدة لفهمان التمس عند الاستحقاق على البايع  
 قبل تسليم البيع والعدة على المشتري بعده لما في الشفيع خيار  
 الرتبة وخيار العدة وان شرط على البايع ان يفسر المشتري وان اختلف الشفيع  
 والمشتري في التمس وهو المشتري مع يمينه لانه متمسك ولو لم يفسر الشفيع  
 اتم لان يمينه يلزمه لا المشتري وان ادعى المشتري تمنا وادعى بايحه اقل  
 منه بلا قبضه فالبطلان له اى للبايع ومع قبضه فالقول للمشتري

سما البائع بعض  
المنع عن الشراء

سما الشفيع

بالبائع بعد البيع

وصة البعض من الثمن تظهر في حق الشفيع فيأخذ بالباقي وصا

الكل والزيادة لا يظهر في حق فيأخذ بطا المسمى وفي الشراء بثلث

مثله يأخذ بثلث وفي الشراء بالثمن القبي يأخذ بالقيمة وفي الشراء

ففي بيع عقار يعقار يأخذ الشفيع كل من العقارين بيمين الآخر

وفي الشراء بثلث يأخذ بثلث أو طلب الشفيع في الحال وأخذ بعد

الأجل ولو سكت عنهما عن الطلب وصح حتى يطلب عند حلول الأجل

بطلت شفيعته وفي شراء ذبيحة أو غير ذلك كان الشفيع ذبيحة يأخذ

بمثال النحر وقيمة الخنزير وإن كان سبيلاً يأخذ بقيمة كل سبيل وفي بناء

المشروع وفي شراء شفع بها يأخذ الشفيع بالثمن في ثمن

الأرض وقيمتها بقلوعين كما في الفصا وحلف الشفيع المشتري بقلوعها

ووجه الشفيع بالثمن للأرض فقط إذا أخذها بالشفيع ثم يوافيها

فيها ثم استحققت الأرض ولا يرجع بقيمتها على أحد بخلاف المشتري

ويأخذ بطا الثمن إن اشترى داراً فخفت بئانقفا أو بستاناً فخفت

الشجر والأصل إن الثمن يقابل الأصل لا التبع ويأخذ بحصة القرية

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع

المنع عن الشراء  
بالبائع بعد البيع



وَفِي شَأْنِ الْوَيْلِ نَحْنُ نَحْنُ فَمَا أَوْعَى نَحْنُ لَا تَرْعَى فَإِنَّ فَيْدَةَ أَخْذِهَا

من الثمن في الآلة أي شيء أئتمنا به ما لا يشك من الثمن ثقباً له وقد أئتمنا به

**باب ما أثر الشفعة فيه أو لا أثرت**

وَأَنْ يَكُونَ أَنْ يَقُومَ خَلَاوَالِ الشَّافِعِ كُنْزٌ وَهَامٌ وَسِرٌّ لَانْتِزَاعِ عَرَفِ إِي

سُبْحَانَكَ يَا اَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

صالح عندهم عيون اجمعها - ثم اوان قريبا بعد هذا مال ولا نذر ايسرقت

سَعَا فَاَسَدًا رَامِيَةً فَافْتَقِدَ فَارِسَهُ قَاتِلُهُ وَالْاَفْدَالُ يَهْتَزُّ وَتُسَلِّطُ الشَّجَرَةُ

قد ردت خيار روية او غير شرم كما فيها كان او ردت خيار غير نفقاه لان ذلك  
 فيسح لا بيع بخلاف الرد بالعيب بلا نقض او باقالة فان له الشفعة فان  
 فينا كسبه جديد وثبت الشفعة للجد المار دون يد يونايد يذبحها  
 برفيقه وكسبه في بيع سيده وتثبت لسيده لا في سيده اي العبد يداي ان الاخذ  
 بالشفعة كالسرا والمشار بينهما صحيح وتثبت لمن شري امالة او رالة  
 او اشترى له بالرالة لا شفعة لمن باع امالة او رالة او بيع له اي  
 وكل آخر بالبيع والورق شفيع فلا شفعة له او اذا ضمنه الذر في بيع  
 وهو شفيع فلا شفعة له ولا تثبت فيما بيع الا اذا باعنا بالامتنع  
 الشفيع وحول كذا الذراع بقدر طول حد الشفيع كذا حيلة لا يباع  
 شفعة الجوار والحيلة الاخرى ما اذا اريد بيع دار شري سبعا قليلا منها  
 بغير كثير كسبه واحد من الف سهم بالن ادر نعماته شري باقية بالاد  
 فلا تثبت الشفعة للشفيع الا في السهم الاول بتمنه لا في الباقي لان المشتري  
 صار شري او هو احق من الجوار والحيلة الاخرى ما اذا اريد بيع دار بمائة  
 مثلا شاما بتمنه الي مثلا ثم دفع عنه اى عن ثمن الالف ثانيا يسارى

هذا هو المقصود  
 في الشفعة  
 بالبيع  
 بالشفعة

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع

لا يباع  
 لا يباع  
 لا يباع



بعض الشئ في ان لا يؤخذ  
نفسه او يبيع فحقا  
لا يؤخذ منه احد الا  
بالشفقة  
لان فيه قوة العتق على  
الشئ بخلاف الاول فان  
الشئ قائم بغيره  
فلا ينفذ العتق في ذلك

من واحد فالشئ ان يشفع منه احد المشترين ويتبركه منه الباقي ولو

باع جماعة من واحد لا يجوز له ان يأخذ منه احد الباقيين ويتبركه منه

الباقيين بل ان شاء اخذ كل واحد ان شاء تركه ولا يشترى نهيا شاعرا

بتركه اقسام الباقي والشئ في ان يأخذ كل واحد من الباقيين في اي

منه لان القسمة بين تمام القيد وقبالة على سواها نحو وعالمه اجمعي

باب القسمة

الشئ اي جزاءه وشراؤه في السبب الشائع وتقسيمه القيد على ما بين

الانفراد وهو اخذ من حقه وعلى من البادلة وهو اخذ من حقه

الاقرار غالب في الشئ والبادلة غالب في غيره اي التي فاذا تقرر هذا الاصل والبطيخ

الاول الذي اخذ منه حقه بغيره في الاول اي في المنع لعدم التنافس

والثاني في الثاني اي في التي لتفاوتها وبغير الاب من الشئ او عليها اي على قسمتها

التي اذا كان في اتحاد الجنس سنة عن طلب اهلها القسمة لانها من منع الانفراد

على ان البادلة قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير له تمام الشئ

ويجوز ملك المدين لرفاد فيه لا يجبر في غيره اي غير اتحاد الجنس فالعلم

فانه الغنم مع الابل جنسان  
وكان البر مع الشعير  
لان الغنم مع الابل جنسان  
ملتحق وشعره شامي لان منقته  
للغنم للقطاة والغنم شاتان

مع الابل والشعير وينقسم ندى باقسام يفرق بين بيت المال  
ليقسمه بلا اخذ اجر عليها وهاجر وان نصيب باجر المثل قح وهو

او الاجرة عا عدد الرئيس خلافا لما فانه عند ما يقدرا الارضاء  
القاسم يفرق بين ما كانا لهما اي بالقسم ولا يقسم واحد لهما شيئا  
يضمية الامر على الناس وان قسم واحد لا يشرك سائر القسام في

الاجرة وقسم القسم بهذا الشراء الا اذا عاهد من احد لم او من  
وقسم شئ نقل يد عن امره بينهم او ملكه مطلقا او شاة وقسم عقار

يدعون شاة او ملكه مطلقا فان اذعن له من زيد مثلا لا يقسم  
حتى يبرهنوا على موته وعاهد ورثة عبد ابي حنيفة وقالوا يقسم

باكثر ان كان الميراث الاخر ولا يقسم ارضه حيا له معها حتى يبرهنوا  
انها لهما اتنا قح الامح لانه يحتمل ان يكون باجارة او باجارة ولو

برهناء الدار ناز الخاضع ارضا الميراث وعلى عدد الميراث وهو ارض الفحل  
ميراثا ومنهم طفا او غائب قسم بينهم وينصب من يقسم لهما فان لم يكن

وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من خلفه اقل اولاد او عقار او غلب



لما خرج اسمي أو لم يعط  
 فاعلم ان الذي لا بد منه في القسم او القسم العتار او المتول الاب مناه  
 فان وقع في قسم من الاقسام او لم يقع في قسم من الاقسام  
 فاعلم ان الذي لا بد منه في القسم او القسم العتار او المتول الاب مناه

والقسم الاول لمن خرج اسمه او لا والثاني لمن خرج اسمه فانما الى ان يستخرج

واعلم ان الذي لا بد منه في القسم او القسم العتار او المتول الاب مناه

فان وقع في قسم من الاقسام او لم يقع في قسم من الاقسام

فان وقع في ذلك من ان امكن المهر والامكن فيسخت القسمه اجماعا عند  
 له او فقه على قسمين كان او سفل بمر مشتركة والعلم لا في علمه

مستكر والسفل لا في قوم على واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند

عندك وبه يفتى ولو ان جعل بعض المهر في بعد القسمه استيفاء بهيبه

شديد القسامان بالاستيفاء يقبل ولو شهد قايما واحدا لا تقبل لان في

ولو ادعى احد المهر ان به بهيبه شيئا وفيه يد صاحب غلط وقد كان

اقر بالاستيفاء او لم يقبل لم يصدق الا بالهجة وان قال قبضته ثم اخذ شيئا

بديته وانكر شيئا من ذلك جلت لان منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء

ايمانين ذلك كذا ولو نسيان الى وكذا به شيئا من ذلك فافهم القسمه

وان اسحق بعض مدين من نصيب التمسح القسمه اتفاقا على السوار

استحقاق بعض شيئا في الكل تمسح اتفاقا في استحقاق بعض شيئا

فانما هو من نصيب المهر  
 في نصيب المهر  
 في نصيب المهر



في تيسير التسخين جبراً خلاف الثاني بل السبعة من بينه من جهة ذلك  
ففي تيسير التسخين جبراً ان شاء او نفع القسم وفي الضرر التثمين ولو  
تساوى في سكن دار واحدة يسكن كذا بعضاً منها وذاك بعضاً آخر او كذا

تسكن او ذاك شهر او في دار يتسكن كل منها دار او في خدمة عبد واحد  
يخدم كذا يوماً وذاك يوماً او في خدمة يتخدم كذا يوماً والآخر الآخر او

في غلة دار او دار يتسكن كل من التمايز في الرجوع المذكورة استعساناً  
اتفاقاً ومما اتفق عليه عاملاً لما في الكتاب المزبور من  
لعم لعمه من جهة من النزع وشعاعه من النزع ببعض الخارج من الارض

وا لا نعلم انما في ذلك وفيه ولا تفرق المزارعة عند الامام  
الاكبر لانها استجاء الارض ببعض ما يخرج منها وفي ان لنفس الطحان  
تفرق عند لها وبقيت لتعامل الناس بها والحاجة اليها وقياساً على

المزارعة بشيء وثلاثة الاولى هي اجرة الارض للنزع والثاني اجرة  
العاقدين والثالث ذكيرة المدة او مدة معارفه والرابع ذكيرة البذر  
وقيل يحرم الارض والخامس ذكيرة حطب والسادس ذكيرة قسبها الآخر

والتبني فلهما نصيب في الميراث  
والتبني فلهما نصيب في الميراث  
والتبني فلهما نصيب في الميراث  
والتبني فلهما نصيب في الميراث

أو العامل والسابع التولية بين الأرض والعامل والثالث الشركة والخارج

فقط المزارعة إن شرط لأحد فلهما نصيب في الميراث وإن شرط لموضع

مقتين أو رفع زر البذر بغيره أو رفع الخراج الموقوف وقسم الباق  
بغيره بخلاف شرط رفع خراج القاسمة فالزبي أو المثلثة فانه لا

يؤدى له قطع الشركة كما شرط رفع القشر فلا يفسد العقد أو شرط

التبني لأحد فلهما نصيب في الميراث إن شرط لتبني الشركة فلهما نصيب في الميراث

شرط نفسه الحب والتبني لغيره البذر لانه فلا يفسد العقد

أو شرط نفسه التبني والحب لأحد فلهما نصيب في الميراث إن شرط

نفسه الحب والتبني لأحد البذر أو لم يرفع من التبني فلهما نصيب في الميراث

التبني لأحد البذر وقد تولى ما تعلق به الحب وكذا محبة لو كان البذر

الأرض له البذر والبق والبق والأرض له البذر والبق والأرض له البذر

والباق للأخر وهذه القصة الثلثة جائزة وبطلت في أربع صور

الأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر

الأخر والأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر

الأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر

الأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر والأرض والبذر للأخر

لا يمكن ان لا يكون الحق  
الاراضي لا يمكن ان لا يكون الحق  
على ما ذكره في المتن  
على ما ذكره في المتن  
على ما ذكره في المتن

فالحاج على الشرط والاشئ للعامل ان يخرج شئ من الارض ويجعل من ارض

لانها انقضت واجارة  
في عقد لاري

من العاقدين على المقي على من جرت التقيد الارز البذر فلا يجبر قبل

التأجيل وبعدة تجبر وتفسد المزارعة فالجاري لير البذر ويكون  
لا يخرج من ارضه او شاعله ولا يزرعها ما شرطه وعند تحديد له امره

لا يخرج من ارضه او شاعله  
ولا يزرعها ما شرطه

بالقايمة وان لم يخرج شئ ولو ادى زر البذر والارض من المقي

لا قيمة له فيها وقد كسب العامل فيها فلا شئ له كسبها اي في التضرار اذ

لا قيمة له فيها ويستوفى زر الارض منه ويأخذ فينته بان يفي في امره

شاه له في المزارعة فحق احدكما اي التعاقدين لانها اجارة

وقد قيس الاستحسان انه اذا مات احد فيا وقد ثبت الفرع يفت

عقد الاجارة فحق يستخمد ذلك الزرع وتفسخ المزارعة بدلين

تخرج الى بيدها اذ لم يفت الزرع فانقضت المدة اي مدة المزارعة

والحال ان الزرع لم يدر فيجب على المزارع امره من ان يفسخ من الارض فحق

يذكر ان الزرع ويستخمد ويجب نفقة الزرع عليها اي على التعاقدين

بتدريفتها اي عاقدها بعد انتفاء المدة فامر الخصام

الخصم عليها  
كلها اجارة  
تلك الزرع

كل سنة لا يصح عمل الزرع  
بعد الحصاد الى الغد  
بأثره من دقة في المصير  
ليخرج الدقيق من  
الخبث

وأما الزرع والدياس والتدريته فإنه عليها أيضا بقدر رحمتها فإن

شركة أي العمل المذكور من الحصاد وما بعده على العامل فسد الزرع

لأنه شيء طيخا لا يقتضيه العقد فإن الزرع إذا أدرك انتهى العقد وعن

أبي يوسف أنه أي هذا الشرط طيخا وليس أي العامل للتعاقد وهو

الأمير وعليه الترتيب لمنعه وملك كتاب الساقاة

في لغة متاعلة من السقي وشهر عام فائدة في شجر الميراث

بالسقي والتزينة والخدعة المعلوم من قهره وفي أي الساقاة فله الزرع

حكما وهو المقتضى ما التفت به وخالف أي بين الأيام وما فيه وشروط

بعضهم وهذا فيها فخر بيان البذر وهو فانه لا يمكن فيها إلا

المدة فإنما أي الساقاة تمنع بلا ذكرها لأن الأجر في الشجر وقتا معلوما

عادة وحسن يقع عقد الساقاة على أول ما يخرج في تلك السنة وإذا

وقع الرطبة ساقاة لا يشترط بيان المدة فيمضى إلى أدرك البذر الرطبة

فانه لا ذكرا الشجر والشجر وذكر عدة لا يخرج الشجر فيها فيفسد ما أي

الساقاة وأما ذكر عدة قد يبلغ الشجر فيها وقد لا يبلغ فيصح لعدم

وإذا أفسدت الساقاة فللعامل أجر مثل عمله

والزيتون والظفر والسكر والحب والارز والقمح والذرة والعدس والفاصوليا والبقول والحبوب والاشجار والنباتات والحيوانات والطيور والاسماك والبرمائيات واللافقاريات والنباتات المائية والحيوانات المائية واللافقاريات المائية والنباتات البرية والحيوانات البرية واللافقاريات البرية والنباتات البحرية والحيوانات البحرية واللافقاريات البحرية والنباتات العذائية والحيوانات العذائية واللافقاريات العذائية والنباتات الفطرية والحيوانات الفطرية واللافقاريات الفطرية والنباتات البكتيرية والحيوانات البكتيرية واللافقاريات البكتيرية والنباتات الفيروسية والحيوانات الفيروسية واللافقاريات الفيروسية والنباتات الفطرية والحيوانات الفطرية واللافقاريات الفطرية والنباتات البكتيرية والحيوانات البكتيرية واللافقاريات البكتيرية والنباتات الفيروسية والحيوانات الفيروسية واللافقاريات الفيروسية

التقريب من التوضيح فليخرج الثمر في الوقت المسمى بجمعها الشجر والتمتع

العقد والايخرج فيه فيقدر فليعلم احد المثل ليدوم عمله الى اذراك

الثمر وتفتح المسافة في الخرم وفي الشجر والبطاري البقل والكران

وفي اصول الباذنجان وفي النخل ان كان فيه ثمر الا ان يمس الثمر حرا

فلا تفتح المسافة لان الثمر انما يحتاج الى المسافة قبل اذراكه لا بعد ذلك لان

فانما لا تفتح عند الاستفاد فان مات الدافع اي رب الارض والثمر

تتبعه العايل عليه كما كان وان كره ثمة الدافع دفعه للغير وان

مات العايل والثمر تقدم ويرثه عليه ان شاء الحق يذكر الثمر وان

كبر الدافع وان ماتا فالخير ان ذكر له لورثة العايل كما وان لم يمت

احدهما وانتقضت ثمة اي المسافة والثمر في فالخير للعايل ان شاء

عالم ما كان ولا تنسخ المسافة الا بعد ذلك ان راع ومنه كون العايل

العايل مريضاً ميت لا يقدر على العمل ومنه كون مريضاً قانحاً على ثمة

او على سقنة اي غصن النخل دفعه للغير ولو دفع رجله فذا اي

ارضا خالية مدة معلومة ليخرج منها ويكون الارض والشجر بينهما

لا يفتح لا يشترط الشربة فيما هو ما قبل الشربة والشراب والغرس لها  
لن الأرض وللأخرى العاقل قيمته غيره أو أجزاها على الناس وقته

تفني الحمار وحيلة الجراد أن يسبح بعض الأجزاء من نصف الأرض  
بعض ما فتح لا يشترط  
بعض ما فتح لا يشترط  
بعض ما فتح لا يشترط

كتاب الدليل مع الذبيحة وفي اسم  
لما يذبح كالذبيحة بالكسر وإياها بالفتح فقطع الأجزاء من حيوان

من شأن الذبيحة من السم والجراد إذ ليس من شأنها الذبيحة  
لم يذبح ذلك شربة سواء كان اختياريا أو اضطراريا وأما ذلة الفبرقة

فهي جرم وطهر وانما دمها أو موضعها من البدن وأما ذكاة  
الاختيار في ذبح بين الحلق وبين اللب بالفتح والتشديد المذبح

من المذبح وعرفه أي الحلق الحلقوم وهو مجرى النفس على الصبي  
والمرءى هو مجرى الطعام والشراب والروهاز وهو ما كان عظاما

وهو يبي الهنوق فمن بين الذبح فوق العقدة لهدم فكل الحلقوم  
البدن افتت بالجراد لفتل عم والذكاة ما بين اللب واليمين وهذا

وهو الحشم والرف  
والدوات

الفرق بقطع أي ثلاث منها أي من الأربعة إذ لا أكثر حكم الحكم ولست  
هم إفرادي أقطع الأوداج مما شئت والأوداج جمع وأقله ثلث وهذا

يكن قطع أكثر من الأربعة فيه خلاف ومجيئ البياض يقطع كل  
العلم والبرق والبرق الدرع وكل الذبح بكل ما رأى إليه تقديره عما

أراد أن يرى أي قطع بما للأوداج أراد بالأوداج كل الأربعة تغلبا وأما  
أي أسيل بما الدم ولو بليطة أي قس القس أو مزة أي حبة فيها  
صدرة لاسعين الأسماء فلهما فلهما حتى لو كانا منوعين

هذه الذبيحة الأربعة الذبح بها لاف من الضرب بالحيوان الذبح  
بشكك كليل ونذر واحد شمره أي شكت قبل الانساج وكثير

أما ذهاب هذه أرفا فبالذبح وكثير الحزب جليها الذبح وفيها  
ببقاها إن بقيت حية حتى تشطع العروق والألم قبل لم تهابا

عظم الرقبة والساج قبل أن تبعد أي تسكن عن الاضطراب وكثير قير  
الترجى إلى القبلة عند الذبح ليما لفته الست وشكر ككون الذاب مساما

بلغة رشاشية  
الناصة تكون  
لأنه لا توارى



قال في الانتاج  
الصحة في وقت ثوبا  
الذكاة ان يكون الذابح مسلما او  
تتأبها ونحوها التسمية في ذكاة الذكاة  
عندنا ناسا 8 وجاهلا بالتسمية بالحيض  
او بالنايسة او بالحيض بالحيض  
وهو خمسة العربة اولها خمسة اربعة  
عند التسمية وثلاثة اربعة في ذكاة الذكاة  
الذابح حتى يسمع في ذكاة الذكاة

او كتابيا اي يقرأ او يقرأ او يقرأ او يقرأ  
الذكاة ان يكون الذابح مسلما او  
تتأبها ونحوها التسمية في ذكاة الذكاة  
عندنا ناسا 8 وجاهلا بالتسمية بالحيض  
او بالنايسة او بالحيض بالحيض  
وهو خمسة العربة اولها خمسة اربعة  
عند التسمية وثلاثة اربعة في ذكاة الذكاة  
الذابح حتى يسمع في ذكاة الذكاة

عند الذبح ذكرك الشبح فتعجل ذبيحتها اي المسلم والعنابة ولو كان  
الذبح مجنونا او مريضا او صبيعا يعقل له التسمية والتسمية والذبح ويقتضيه  
اي يقتضيه ذكرك الذبح او ذكرك الذبح او ذكرك الذبح او ذكرك الذبح  
واحد منهم بحيث لا يعقل التسمية ولا يفسد الشرح لا يحل الذبيحة  
لا تعجل ذبيحة غير كتابية مريضة وجوزية وترتد ذكرك التسمية عاتية الذكاة

تعر ولاناء لهم اتمام تذكرة اسم الله خلافا للشافعية فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

فان ذكركها ناسيا جهل  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا  
خلافا للهارك فانه عنده لا يحل وان ناسيا وان ذكرك عند الذبح مع  
الذبح ليعذر النسيان قال تعمر ما لا تراخذنا ان نسياننا وخطاونا

قال الامام القاسم الطوسي في كتابه المعتمد  
في بيان معنى التسمية بالاسم  
قال الامام القاسم الطوسي في كتابه المعتمد  
في بيان معنى التسمية بالاسم

عطف لهدم العرف وان عطف حرمة الذبيحة فهو باسم الله واسم فلان او  
باسم الله وفلان ولو قال اللهم ارحم محمد رسول الله بالبحر لانه اهل به لغير  
الله قاله من فلان لا اذكر فيها عند القصاص عند الذبح فتعذر بذكر

البحر عم او الوتر عند الذبح وان فصل بين التسمية وبين دعاء صيغة  
وهي كذا دعا قبل الاضجاع اي اضجع المذبذب وكذا دعا قبل التسمية

او الدعاء بعد الذبح لا يبادر به لهدم التران اصل لما روي انه قال  
بعد الذبح اللهم تقبل صداعتي امة محمد من شدة كذا بالروحانية وفي

بالبلوغ والمشرط في التسمية في الذكر الخالف عن شوب الدعاء وغيره  
فلا يجل الذبح بقول اللهم اغفر لي لانه دعاء فاذا جازفت هذا فاعلم انه

تجلى الذبيحة اذا كان الذابح جنباً او حائضاً لانه من اداء التسمية عند  
الذبح في الذكر الخالف وفي ايدينا تفهيم كذا عليه ما تاءتد والمستحب

ان يقول بسم الله الله السبيل او ذكره بقا لانه يقطع فدر التسمية در  
الختار ولكن قال الخوارزمي ما تاءتد لانه لا يقطع عند الذبح وهو بسم الله

وانه السبيل بالواو فيقول بسم الله ثم يقول في الذبيحة عن البقال انه المستحب  
فيها معنى

فيها معنى

فيها معنى

فيها معنى

فيها معنى

فيها معنى

فيها معنى

وفي الجردة وإن قال الله الرحمن الرحيم فهو حسن وليس في التحفة

النسبة هي عند العامة بخلاف ما قصد بها التبرك في ابتداء العمل أو تروى

بها اسم آخر فإنه لا يهيج فلما تحل الذبيحة وتنتهي التسمية من الذاب حال

الذبح فمن على المذبح فليس في غيره والذاب سبكت وهو ذاكر غير ناس

لا يتعلل بغيره وفي الصيد حال الإرسال والرفق في على الاله في لو افهم

شاة ربي لباو ذبح بقله التسمية غير بالاجوز ولو رت إلى الصيد

ويصح وأما غيره حال وكذا الإرسال والعبرة هو الذبح بعد التسمية

ففرقت لو يسم ثم استعمل بأخراش أو عظام أو تحديد بغيره ثم

ذبح قطع الغد فحرم الذبيحة وهي تحت الابل في أسفل الحنق وكذا

ذبحها والحكم في الغنم والبقرة عكس فبكرة ثم ما ترك الست وعند

عند العنق إن ذبح الابل وتحل البقر والغنم لا يجوز ولابد من ذبح مريد

مستقرا ونسب لأن ذبح الإضطرار أغلظ عند العرب عن ذبح الاختيار

وكيف من نعم كبر أو نعم تروى في حرم كصيد أو يهر تعذر ذبحه

كما استعمل في البئر أو مال في لوقته المفقول عليه ثم يذبحه جل



عَنْ أَنَسٍ بَقَرَةٍ إِحْلَاقًا وَلَوْ هُوَ سَافِعًا لَأَنَّ الْغَنِيَّةَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ لِلْإِمَامِ وَلَا  
 يَحِلُّ الْخِيَلُ عِنْدَ الْإِمَامِ لِلَاخْتِامِ إِلَّا لِلْخَاسَةِ وَعِنْدَ نَحْوِ الشَّافِعِيِّ يَحِلُّ وَقِيلَ  
 أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ عَنْ هَذِهِ قِيلَ بَقَرَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَغَلِبَ النَّوْهُ عَمَادَتُهُ

وَلَا يَأْتِيهِمْ بَلْبُهَا قَالُوا وَهِيَ وَلَا يَحِلُّ الْفَيْضُ وَالنَّعْلُ لَانِ الْإِمَامَ يَأْبَى وَعِنْدَ  
 الثَّلَاثَةِ يَحِلُّ وَلَا يَحِلُّ السَّخَاةُ بَرَّةً أَوْ بَعِيَّةً وَلَا يَحِلُّ الْغَرَابُ الْبَيْعُ الَّذِي  
 لَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْبَيْعُ فِي الْغَرَابِ الَّذِي يُلْتَقِى الْجَمْعُ وَلَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْبَيْعُ فَانْهَ حَالًا

وَأَمَّا الْغَرَابُ الَّذِي يَأْتِيهِ الْجَمْعُ تَارَةً وَابْنُ فَهْرٍ فَعِنْدَ نَحْوِ حَالًا وَمَكْرُوهٌ عِنْدَ  
 أَبِي يُونُسَ وَلَا يَحِلُّ الْغَدَاةُ وَهِيَ أَنْ تَسُوذَ أَوْ تَسُوذَ وَلَا يَحِلُّ الْفَيْضُ  
 وَالْفَيْضُ وَالْبَيْعُ وَأَبُو عَرِيسٍ وَالرَّهْمَةُ وَالْبَيْعُ وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الْبَيْعِ

يُشَبَّهِ الرِّفْعَةَ وَكَيْفَ الْخَاسَةِ لَانْهُ ذُو نَابٍ وَأَمَّا الدِّبْسَةُ وَالْمُلَامِيَّةُ وَالْقَفْقُفُ  
 وَالنَّعْلُ وَالْحَامُ فَلَا يَسْتَحِبُّ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُنْ فِي الْأَمْرِ حَالًا لَانْهُمَا لَانْهُمَا  
 بِأَمْرٍ أَيْ لَا يَأْتِيهِمَا فَيُفْعَلُ أَنْ يَخْتَارَ عَنْهُ وَيَكُنْهُ الْمَرْدُ وَالْقَدْحُ

وَهُمُ الشَّافِعِيُّ الْخَطَّافُ وَالْبَيْعُ وَالطَّائِرُ وَالْقَدْحُ أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ  
 السُّقْرُ الْأَمَّا وَالرَّهْمَةُ وَالسُّمُورُ وَالسَّجَارُ وَالْفَنَلُ وَالْدَلَقُ وَحَلُّ

226.





[illegible]

تَعْبُدُوا إِلَهُكُمْ فَإِنْ فَتِنَتْكُمْ فِيهَا أَوْ عَيَّبَهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ مَنَعَتْكُمْ  
رَبُّهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ نَامَ شَيْعُرُهَا لِاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً وَإِنْ قَامَ إِلَهُهَا

الحیوان یستخرج اعضاؤه بالمرور فیخرج المرور والاعین ومد الرجل ونوم الشف

هَلُمَّ الْيَوْمَ فَالْيَوْمَ وَمَعَابِلُهَا كَمَا تَدْرِي أَلَا يَمِينٌ فِيمَنْ وَهَبَهَا إِذَا أَلَيْسَ لَكَ  
 هَيُوتُهُ وَإِنْ خَلَّتْ هَيُوتُهُ وَإِنْ قَلَّتْ عِنْدَ النَّاسِ أَجَلَتُ بِكَ هَالِكًا يَلِي

وَلَمْ يَجِدْ سُلُوكَ بَطْنِ سَامَا فَانْزَلَتْهُمُ الْمَرْفَةُ مَحَبَّةً مِلَّةً لِرِزَالِ الْمَرْفَةِ  
بَاقَةَ الْهَيْكَةِ وَالْأَنْجِي مَحَبَّةً هَذَا الْمَرْفَةُ لِمَا الْمَرْفَةُ  
وَلِيُذْخِرَ لِقَدْرِهِ

الامير ونوره كواحد من القضاة يحرم لانه اهداه لغيره اسمته ولودته اسمته  
عليه وكذا في الفتيو لا يحرم لانه سنة الخليل والبرام الفتيو الذم اسمته

الغارق أنه ان قد ضلها الياء الله متعلا كان الذبح يتبر والتفت للفتير والولي

فَتَحْدُمُ فِيهَا كَمَا لَا تَذْأَبُ لَهَا عِلْمٌ عَالِفٌ وَهَذِهِ هِيَ أَمَّا بِلَا تَبِ مَسْأَلَةٌ  
الْعَصْرِ يَعْنِي الْجَزْءَ النَّقْطَ مِنَ الْعِيَانِ الَّتِي قَبْلَ الذَّخْرِ بِمَا فَإِنَّ كَيْفَ هَكَذَا  
سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وَالْبَرَاءِ فَازْجَعَا حَالًا مَطْلَقًا بِهَذِهِ

سورة السمك والبراد فانها حلالا مطلقا بقائه

بالحال لا ذنوب القطوع الا ان من يبيع قبل موته فيجده الله لولاه

في الدنيا  
منه من ان يبيعه  
عند موته اربعين  
فباركوا له  
عليه

الماء كذا لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلا بآثاره فلهذا كان تركه كالموت وسلم  
كتاب الألفية

في لغة اسم لما يندفع الماء النهر وشعره اسم لحيوان مغمور يدعى بـ...  
التي في وقت مغمور تحت الألفية عالم حر فلا تجب على مسم لا

باليسار الذي يتقلب به وهو مدقة الفطرة يعني ما لا نهار ولوغه  
فإنه كالموت فلا تجب عليه من نفسه يتقلب بفكره ولأنه لا يجب عليه

أن يقيض عنه طفله المقيم في ظلام الرأية كمالا تجب عليه من عبده ولا  
عز زوجه وفي رأية الحسد عن أبي حنيفة لا يجب عليه أن يقيض عنه كذا

مدقة الفطرة لا يقيض عنه أبوه أو أمه من ماله إذا كان غنيا وأبدا  
منه طفله وماتت من خوفها يد له باليتيم بقية كالقرب والخوف لا

يتنفع به بالأستحالة لا تجب ونحوه وفي شاة من فخره أربع بدنة في  
الأب والبرقة سميت به لفخامتها ولو كان لأجد من أقدم من غيره لم يجز  
عز أهل ولا تجزي من دون سهبة بالاول وفيه نسبة اشتراك

فَدَيْتُ عَنْدَ شَرِّهَا لَأَفْخِيَتْ اسْتَحْسَانَا لَأَفْأَسَا وَذَلِكَ الْقَدْرُ  
لَا يَدْرِي عَنْدَ شَرِّهَا لَأَفْخِيَتْ اسْتَحْسَانَا لَأَفْأَسَا وَذَلِكَ الْقَدْرُ

الشَّاءُ أَحْرَقَ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ يَكْفِيهِ بَعْدَهُ وَيَقْتَضِيهِ خِلَافُهُ  
أَذَا مَرَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاجِ أَوْ الْجُلْدِ مِنْهُ فَالْيَسْرِ فِيهِ إِلَى خِلَافِهِ

بِأَنْ يَصِفَ فِي الْيَسْرِ إِلَى الْإِلَهِ أَوْ الْجُلْدِ وَبِالْيَسْرِ فِيهِ إِذَا مَرَّ بِبَعْضِهِمْ  
بَعْضُ الْعَدَمِ الرَّبُّ أَوَّلُ وَفِيهِ بَعْدُ إِذَا الْمَلَكَةُ أَوْ عَمِيدُ الْأَفْخِيَتْ إِنْ

وَأَمَّا قِيلُ عَنْ رُبِّ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ وَهِيَ فِي الشَّافِعِيِّ فِي الرَّابِعِ  
وَالْيَسْرِ بِهَذَا النَّحْرِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ مَعْنَى أَنْ أَرَادَ التَّحِيلَ أَنْ يَكُونَ خِلَافُهُ

إِلَى خَارِجِ الْمَسْرِ فَيَنْدَجُّ فِيهِ إِذَا طَلَعَ النَّحْرُ مَجْمُوعٌ وَأَعْتَبَرُ أَفْخِيَةً وَفِيهِ  
وَالْوَلَادَةُ وَالْمَوْتُ فَلَوْلَا أَنْ فَيَسِّرُ أَوَّلَ أَيَّامِ النَّحْرِ فَصَارَ غَنِيًّا فِي آخِرِ مَا تَجِبُ

عَلَيْهِ وَغَيْسُهُ لَأَوْفَاخُ الْوَلَادَةِ وَالْمَوْتُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا  
لَا هَذَا الْغُلَامُ فَإِنْ تَرَكْتَ التَّغْنِيَةَ وَبَقِيََتْ أَيَّامُهَا تَقْدَرُ وَالْمَاذِلُ لَعَيْنَةٍ

وَقَدْ تَسَرَّعَ إِلَى الْأَفْخِيَةِ بِمَا حَقَّتْ وَتَقْدَرُ فِي الْيَسْرِ بِمَا تَسَرَّعَ أَوْ شَرَّهَا  
أَوَّلًا لَأَنْ يَمْتَنِعَ الْيَسْرِ لِلْيَسْرِ وَالْفَرْقُ أَنْ الْفَقِيرَ أَمَّا تَجِبُ عَلَيْهِ بِالشَّاءِ لَهَا

أَخْلَى كَمَنْ تَقْدَرُ مِنْهَا  
وَلَا يَدْرِي كَمَنْ تَقْدَرُ مِنْهَا

من يتبع يقيها عليه بخلاف الفسخ فانها تجب عليه مطلقا لتعلقها به من  
لم يتبع الفسخ لم يلزم عليه

لكن ذكره البداية ان المصحح ان الشاة المشاة لا افحية اذ الفسخ بها  
حتى متى الوقت يفسد الفسخ بها حتى لا يفسد بها بخلاف الفسخ بها  
ومع الجذع ذوسه اشهر من الفسخ وهو ثابته عظيمه ان كان شيئا

كبيره بحيث لو خلا بالشيء الى المكنه التمييز بينهما ذرا اختار وقبح التثني  
فما عد من التثني اي البذر والبقر بنوعيه والشاة بنوعيه والتثني هو اي  
خمس من البذر واثني من البقر ويدخل فيه الجارح والجانح وابن

هو من الشاة والغز واعلم ان التولد بين الابل والوحش يقع الام  
لكن في البداية فزوع الشاة اقل من سبع البقرة اذ استويان القيمة  
والحم والكتش اقل من النجبة اذ استويان فيها والاثني من المهن

اقل من التثني اذ استويان قيمته والافسخ من البذر والبقرة اقل من النكاح  
اذا استويان قيمته لو ولدت الا افحية وليك قبل الذبح يذبح معها وعند  
بعضهم يتهدق به هيا بالاذبح ولو ضل او سرق فاشترى اخرى

وجد ما فالافسخ ذبحها مع الاخرى في اياها ويقتدر بها بعد ذبحها  
لا تفسد ولا يفسد الاخرى في اياها ويقتدر بها بعد ذبحها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

ولكن إن ذبح الأولي وحل ما هان وكذا الثانية لو قيمتها فلا راي أو اعتراف

وإن كانت أقل فيمنع المزايد ويتصدق به ويجوز أن يفتح بالجواهر وهي  
التي لا قدر لها خلقة وبالحقوي وهو الذي أخرجه خفيته وبالثولاء

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

التي لا قدر لها خلقة وبالحقوي وهو الذي أخرجه خفيته وبالثولاء

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

وبالجواهر إذا كانت سميت ولم يتلج حلها لا يفتح بالفتيا وهي ذائبة

العينين ولا بالعمى أو في ذائبة أهدى العينين ولا بالعمى أو بالعمى

العينين ولا بالعمى أو في ذائبة أهدى العينين ولا بالعمى أو بالعمى

التي لا يفتح في عظامها ولا بالفتيا التي لا تفتح في المذبح ولا بالمر بغير اليدين

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

من فيها ولا يفتح أيضا ما هو مقطوع أكثر الأذنان الذئب أو الالبية أو

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

العنبر أي التي ذهب أكثر نحر عيناها لأن لا يفتح حكم العنبر وفيها بائنة

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

بقاء الشرا وعليه الفتى مجتبه ولا بالعمى أي التي لا أسنان لها ولا يفتح

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

بقاء الشرا ما هي يقتلوا ولا بالعمى أو التي لا أذن لها خلقة

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

فلو كانت لها أذن مغيرة خلقة إجمرت زيلج ولا بالجواهر أي مقطوعة

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

رؤس فترعها أو يابسها ولا بالجواهر أي مقطوعة أنفها ولا بالجواهر

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

لأنه في جميع الثانية وفيها  
جاءت أيضا لعلها لا تفسد  
الاولى الثانية تفسد  
لأنه في جميع الثانية وفيها

أي مقطوعة اليد أو الرجل لأن من المذكور أن لها خفية ولو اشتراها

سأله ثم تقيته. فقيت من العيوب المذكورة فعليه آفات غير ما قام هذا من غيبا

وإن كان فقير الجبراء ذلك وكذلك كانت معية وقية الشرائع ومن يراها عليه

فإن مات أحد السبعة المشايخ فاضحية وقال ومن نفسه أذبح عنه وعنهم

فج ذبحوا عن الجميع استسنا المهرود فقد الترتيب من العمل ورف

الاستسنا إن الموت لا يمنع الترتيب من الميت عند أصل السنة بدليل أنه

يجز أن يتمد عنه ويصح عنه وقد صح أن رسول الله عليه وسلم

بليغ أحدهما عن نفسه والآخر عن يدي من أتت وإن كان أحدهما كافر

أو مريد التيمم لم يجز عن واحد منهم لأن بعضهم ليس بترتيب ولا تجزى

وباء المفتح بن كرم أفحمية ويتركه غيره ولو غيبا كمن في الأضحية الرابع

أو المستحبة أماف المذكرة فلا ياء كل ولا يتركه غيبا ويد من نفسه وعياله من الأضحية

لحق لم بعد الذبح عن الأضحية كل أو أظهر أو أذخر أو الحديث وأه

الشحاز وأحمد ونذر التصدق بثلته ولم حسب كل لنفس جاز لأن

المقصد دائم أو قد جعلته ملذذ فتركه لأن عياله تربيعة عليهم

نذر أن يذبح بيده إن أحسن ذلك الذبح والأحسن أمر غيره بالذبح ولكن





235

في قوله الا الى والشر  
عنا مع ما في قوله  
سكننا نفوسنا

في قوله الا الى والشر  
من قوله من ملكنا  
الملك شانه

ملكه والاكل ما جوع اي شارب عليه ان نرى ان اكله من اكله وملكه وانما

ومن مروب والا الى ابيع الى الشعب ليس يدق وهو مرقم ان كان مزيلا

فوق اي فوق الشعب لانه امتناعه لئلا وانما في النفس وجاء الخبر ما

ملاذ اي ادم وعيا شرا من نفعه فان كان ولا بد فثمة الطعام وثمة اللحم

وثمة للنفس واطول الناس عذابا اكثرهم شيئا درستت الا القفيدة بقله

الزيادة فوق قبة صوم العبد او للنا يستحي منه فلا يارب ولا

باءه بانواع الفرك وتك اذنا واتخاذ الاطعمة اسرا في الاكرام

الامنياء وكبره لحي الا ان اي الحارة الاصلية خلافا للحالة ولذا لم يترك

وهمم وكين لينما وعند الامام كره بوله الا بل مطلقا وحله ابو يوسف

للنداء وتجدد مطلقا وكبره لحي النسب ولبندما عند ابن حنبل وكبره

لحي الجمالة ولبندما الجمالة في النهي التي تارة العذرة هامة حتى

يقتل لحيها في جسدنا راي ابو حنيفة لا يوقت بنفسها ويقول

فحسبته يطيب ويدب نضما وقيل يقدر في الابل بار يوبى يوما في

البر بهشرين وفي الشاة بهشرة وفي الدجاجة بثلاث ايام ولعل علب

وَيَا قَتْلَ الْاَحْمَرِ لَا بَادَ لَهَا بَلِي  
الِدَ جَابِئِ التَّيْلِ تَقْلُطُ بِالْهَيْدِ  
غَيْرَهَا لَانْ لِحَمَرِهَا  
لَا تَسْتَنْدُ

النجاسة ونعيم ما يحيط بها ليست لغيرها هلا ولذا قال الفقهاء ولا بأس بأكل

الدجاجة ولو غير محبوسة لا تدعى بخلد في أي النجاسة ولم ينسأ لمحمدنا في

روى أن الدجاجة تحب طعم ثلاث أيام ثم تنزع في ذكرها سبيل

التفسير في فتاوى الميرزا محمد باقر الحلي

الجدي لان نجمه لا يتغير وما غدا به من مستغلا المبتدأ ان قبله ان  
 يغني عن ذلك في مخرج الرومانيه عند التثنية  
 فلابا وسبيل ذلك  
 فكل الذي لا  
 في مخرج الرومانيه عند التثنية  
 في مخرج الرومانيه عند التثنية  
 في مخرج الرومانيه عند التثنية

الحال فحسب اياما و لربى ما يورى الله من افندي نساعتها

أَخْلَاهُ وَيَعْمَهُ رَبِّيهِ وَكَيْهَ الْأَعْلَى وَالشَّرْبُ وَالْإِذْهَانُ وَالْتَحْلِيَةُ مِنْهُ أَنْأَى

فَذِي بِيٍّ وَوَضْعٍ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِأَهْلِهَا الْحَدِيثُ وَهُوَ قَوْلُهُ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ

نَاوَدِيْمُ وَوَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيْلَ رَهْبَنٌ كَذِبٌ  
فَأَمَّا رَهْبَنُنَا الَّذِي اَتَى بِالسَّنَةِ فَاَلْمَمْنَا بِهِ بِمِصْرَ الْعَمَلِ فَاجْتَمَعُ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ الْغَلَمُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَارِهُونَ ۚ إِنَّ إِلَٰهَهُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ

[illegible]

فانما في هذه الرسالة من اهل بيعة علي بن ابي طالب واهل بيعة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
 مفتوح كسبابه شفا الخ بغير منقلا لرواة منقلا ورواة منقلا ورواة منقلا ورواة منقلا  
 استعمال

المذکورہ بالا  
 الشرب والادھان وغیرہ  
 جمع ذلک  
 لوقوع الخ  
 بقا

الادراك من الصفوة الخامسة لما ثبت في البخاري وغيره من انه علم قدامه من تعبه

اي اناء من ميعه مشرحة كثر ونسخه الا ان في اناء في ايسر اوصافه والافضل الخ

قال علم من اخذ او ان يثبت هذا فانه الملائكة والاختار وحل ذلك

من اناء ينفذ او عند اي موضع ينفذ او في هذا المركز على شمس

منه في هذا الخ لوصف على شمس او في موضع ينفذ ولكن في ان ينفذ اي يثبت

موضع الوضوء به ويثبت وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف

في مكانه مطلقا والجلود في الموضع اما المظان في الجاوس في اجزاء لان

الطلاء مستعمل في الاغصان فلا ينفذ في الجوز عيبه ويثبت في الجوز قال

اشترى به هذا النخيل من مسلم ان كتابه فيجده او قال اشترى به فيجده فيجده

فان قول الله مقبول بالاجماع في العسلات كثر وقوعها ويثبت في العسل

والصبر في العسل كما اذا جاء به يدية وقال اهدي فلان اليك بعد الدية

ما قبوله ما ركن في اخبار الاذ كما اذا قال انما هو وزن التجارة قبل قوله

وشمط الهدى في الديانات لا ينفذ في الخامسة الخ فيقيم اذا انصب في العسل

عدا او لم يعد ويصح في غير المسام الفاسق والمستقر بهام في المبال

في هذا الخ

أَوَيْبُ وَلَوْ رَأَى الْمَاءَ فَنِيمَ فَعَلِبَ مِدْقَ وَتَوَفَّاءَ فَنِيمَ فَعَلِبَ عَيْنَاهُ

وَسَدَّيْهِ إِلَى وَلِيمَةٍ وَبِعَ طَهْرٍ الْفَرَسِ فَنَجَدْنَاهُ لِعَبَا أَوْفَاءَ أَوْ أَمِيرٍ

فاز قدر على المنع فعلا والايقذز عليه فاز لان يقندي به خراج البسة

وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُمْ لِقَاءَ تَعْمَلْ فَاَتَّخِذْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ

إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ ۚ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ۚ

ان يصير مقتدي به والارضي من يقتدي به فقد مدح واحل هذا الى

هذه النسخة من المائدة العاشرة من كتابه في تاريخ العرب

عن ابن مسعود قال لا يلزم احبته الا بالحق اذا

لم يكن ليال منكم ما روي ان عليا من في المنه طعنا فدون

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إتيان أبيه تهماويه فخرج الحديث

فمادة ان هان المر جوع ولو بعد الحضور وان لا تلزم الاطباء مع

المنكر اما شايه في السراج وولت من السلي في ان الملاي كملها

هیرام و عازید حل علیهم بنا اذ زعم للنعم عن المنجر فالابن مسعود

صوب المذهب والفتاء يفتي النفاق في القلب كما يفتي الماء النار قلت وفيه

239. *Handwritten notes in Arabic script, including the number 239 and various phrases.*



قال في الخبرين انهما في غاية  
الاعتماد كما في غاية غاية  
الاعتماد كما في غاية غاية  
الاعتماد كما في غاية غاية

فهرم ليس الخبر على الرجل ولو كانا ليس وبين ذلك في اللاحق

او في الخبر فانه يجرم ايضا عنده وقال لا يجرم في جرم مطلقا عنده

الا قدر اربع اماليه مضمومة في ما وان زاد طوله على طوله اعطاه

النور لا يروى انه عم ليس جبهه مكشوفة في الحرير وحل تيسره وافتقر الله

والنوم عليه وكذا فعله ستر او تقلب على البار عند ابي حنيفة لا يروى

والنوم عليه انه عم كان جالساً عام فقه هري ولا ان الجرام هم ليس وليس ابو حنيفة

وخبره ليس وقال في الذكر والاباء سبعة الدباج وهو طالع

سداه وحيته على الدباج ليس ولو على الدباج والكلبة بالسر والتشديد

سنة ملحق في الذئبة لوفاية اليهود والاباء سنة الحرير عند اللط

الاعظم وثلة عند محمد بن ربه فليست الحرير وان كانت تحت الهامة

رحل ليس يا سداه ابراهيم وحيته غير سواء لان قطنا او كنانا او

صوفاء لو غلبت لا ان الثوب انما يجرى ثوبا بالمشج والشيح انما

هو بالاحبة فالعبرة به دون السدي فكل ما كان لحيته غير الحرير

فهو حلال ولو كان سداه الحرير في طاهر او قبل ثلثة اذ ان ظاهر المان



لا يسهل في منظر العين لا يشعير وفيه ضيلاء وعكسه اى عكس الحكيم  
 وهو ياركون لجمته خيرا وسيدا غير حلة في حالة الحرب فقط  
 بالاجماع للضرورة لانه اصيل وادفع بمفنة السلاح لوكا صفيقا  
 بمصالح ابتداء العذر فلو لم يهاجم بالاجماع لهدم الفائدة سراج  
 واما المصلحة فيه فبما عنده ظا لا بالمصلحة ولا يتجلى الرجل  
 بما كبر وقت مطلقا الا لخاصة ومنه حجة وحلية السن منعاى  
 من الذنبة اذا لم يزد في التزيب فعلا كذا كونه التحل بسمو  
 وقمة وسلسا ونحو ما منها وكذا حلية الصبي بما رجل ميمار  
 ونبه بفعله بنبه وفي ذلك المذكور من الذنب والفتنة والحريم  
 حلال المرأة ولا يتختم الا بالفتنة لوصول الاستغناء بما عن غير  
 فيجزم بغير ومع السرج حرام الشتم والعتيق ونبه في حريم  
 وحديد وميمر ونجاسه وما هو وزجاء وعيم حالماسر والفتنة  
 فحلت الخاتم لا يندبه فيجزم ان يحرم النفا اذا ازلحت من فتنة  
 ونحو الخاتم بالفتنة لغير السلطان والحاكم وطردى حاجته اليه

لا يسهل في منظر العين لا يشعير وفيه ضيلاء وعكسه اى عكس الحكيم  
 وهو ياركون لجمته خيرا وسيدا غير حلة في حالة الحرب فقط  
 بالاجماع للضرورة لانه اصيل وادفع بمفنة السلاح لوكا صفيقا  
 بمصالح ابتداء العذر فلو لم يهاجم بالاجماع لهدم الفائدة سراج  
 واما المصلحة فيه فبما عنده ظا لا بالمصلحة ولا يتجلى الرجل  
 بما كبر وقت مطلقا الا لخاصة ومنه حجة وحلية السن منعاى  
 من الذنبة اذا لم يزد في التزيب فعلا كذا كونه التحل بسمو  
 وقمة وسلسا ونحو ما منها وكذا حلية الصبي بما رجل ميمار  
 ونبه بفعله بنبه وفي ذلك المذكور من الذنب والفتنة والحريم  
 حلال المرأة ولا يتختم الا بالفتنة لوصول الاستغناء بما عن غير  
 فيجزم بغير ومع السرج حرام الشتم والعتيق ونبه في حريم  
 وحديد وميمر ونجاسه وما هو وزجاء وعيم حالماسر والفتنة  
 فحلت الخاتم لا يندبه فيجزم ان يحرم النفا اذا ازلحت من فتنة  
 ونحو الخاتم بالفتنة لغير السلطان والحاكم وطردى حاجته اليه

أما قوله تعالى **وَلَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**  
 وقوله تعالى **وَلَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**  
 وقوله تعالى **وَلَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**

**سَمِعْتُ أَيْمَنَ بْنَ أَبِي ذَرٍّ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**

**تَحَدَّثَ وَكَلِمَةُ الْبَاسِ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا أَوْ هِيَ بِأَزْوَاجٍ حَرَّمَ لِسَانَهُ هَذَا الْبَاسَ**  
 وقوله تعالى **وَلَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**

**لَوْ نَوَيْتُ أَنْ يَخْلُصَ أَوْ يَخْلُصَ لِنَفْسِي لَسَأَلْتُ السَّامِعِينَ لَوْ لِحَاجَةٍ وَلَوْ لِنَفْسِي تَبَيَّنَ لَوْ لِحَاجَةٍ**  
 وقوله تعالى **وَلَا يَسْتَحِبُّهُ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا**

**تَسْمَحُ بِهَا الْعَزَّةُ وَالْخَالِدَانِ الصَّلَاةُ لِيُعْظِمُوا وَالصَّلَاةُ مَعَهَا لَا تَقْبَلُ فِيهَا**

**وَمِنْ كِتَابَةِ الرَّفَاعِ فِي أَيَّامِ الشَّرَفِ وَالزَّاقِمِ بِالْإِبْرَاءِ لَأَزِيهِ تَعْظِيمًا**

**لِلْأَيَّامِ وَالْأَيَّامِ الدَّرَجَاتُ وَمِنْهَا يَقَعْدُ الْإِبْرَاءُ لَتَذَكَّرَ لَتَذَكَّرَ**

**بَقِيَتْ سَلَكٌ وَفِي الْحَتَّى اخْتَلَفَ فِي الْأَشْيَاءِ بِالْقُرْآنِ نَازِلًا عَلَى الرِّبَا**

**وَالْمُدْرَجُ الْمُنَاقِدَةُ أَوْ لَيْتَهُ دَرَجَتِي وَبَطَلَتْ عَلَيْهِ أَوْ فُطِمَتْ وَبَقِيَتْ**

**الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَاءَ مَعَهُ وَمَا لَيْتَهُ عَلَى سَعِيدٍ نَاصِحٌ وَعَلَى الْمَدَامِ بِالْإِبْرَاءِ**

**وَحَدَّثَ فِي النَّظَرِ وَالْمَسِّ وَنَظَرَ فِيهَا بِرَجُلٍ**

**وَمِنْ مَرَاتِقِ بِلَاحِ هَذَا الشُّعْرَةِ سَرَى مَا يَسْتَحِبُّ إِلَى مَا تَحْتِ كَيْفَ فَالْكَرَةِ**

**عَفْوٌ دُونَ السَّرَةِ وَنَظَرَ الرَّجُلُ نَظَرَ عَيْنِ أَيْ رَجُلٍ وَابْتِ الْخِلَالِ لَهُ وَلَيْتَهُ**

**فِي الْمَسِّ وَالْمَسِّ وَالْمَسِّ وَالْمَسِّ وَالْمَسِّ وَالْمَسِّ**

8 ختمه وعينه وخالته  
8 رشح واليهامه  
شاميه

8 ختمه الرضاعيه  
وام زوجه  
واشتعا  
نور

8 على عندها وساقها  
مدرها  
وندها  
نور

8 سلقا بل الجوده  
الريشه فان النظر  
اليها يباح  
سطقا بل الجوده

8 التاج والورود  
توضع الكحل  
والعنق والاصابع  
موضع العقاده  
والاذن موضع  
الزطو والعضن  
موضع الكملوح  
اي حن الطعن

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

8 الساعده موضع  
العضام والكفن  
موضع الخاتم  
8 الساق موضع  
الطخال  
شاميه

الوجهها ولرشفة ريشها من لا يلبس لها هذا ابدا بنسب اوسيب

ولونها الى ارضها ووجهها هذا وساقها وعندها ازا من شيموت

وشيموتها ايضا ذكره في العداية والآياتها فلا ينظر الى هذه الاعضاء

لا الى ظلمها وبطنها وفخذها وان اسر الشقوق والامثلة قبله في اليد

رئيسه في اللبني في الآيات والاعضاء من ارض الزينة بخلاف الظلم

ونحوه وكذلك حليم ام غيرة لغيره رؤية اعضائها المذكورة في ثياب

الهيئة وباحا نظره من هذا من الرجل والى اداة حليمه ان الشبهة

على نفسه وعليها الا ان اجنبية فلا يحل من وجهها ولو جاءوا من امة

الشبهة لانه اغلاظ ولم يشر ذلك الموضع الذي هو نظرة من امة اذا

اراد شير انداوا من شيموت لغيره وقيل لا في ما تبارك جدمه

الاختيار وآيات بلية حد الشبهة فلا تفرق على البيع في ازار واحد

يمنه ما بين السرة الى الساق لان ظلمها وبطنها جورة ونظر الرجل

من الاجنبية ولو كافتة الى وجهها وكفيتها فتحرر ظاهر الرواية للامور

وعنه حين انه يحل النظر اليه قد دعا لما به في شرط الفصل ان القدم ليس

تعلق في العلوة بندرة وليس  
في نظر الاجنبية الى القيد من غيره  
مختلفا عن المثل واللفظ  
ويصح في الانشياء ان القيد  
غيره خارج العلوة لا فيها  
ويصح في فتح النية كونه غير  
مطلقا باحاد سائر الجمل

بصورة قلنا الامح انه صورة خارج العلوة لعدم الضرورة فيجزم النظر  
الى سائر اعمانها ولو شقها او عتقها فيجزم عليها الشد التحريم ان شق  
يجزى الرئيس لان نظر الاجنبى واقع على اركانها واصلها والعقد مع

مسئله كالا هنى فينظر ايضا الى وجهها وكيفية فتحها يدخل عليها  
بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا فلامعة فان خان الرجل الشهوة  
او شق لا ينظر الى الاجنبية املا ولا وجهها فخر النظر بقيد بهدم الشهوة

وان نظر بها فخرام وهكذا زمار السلف اما في زماننا فتح الرجل من الشابة  
مطلعا نحو الفتنة الحاجة الى النظر كقائم فيجزم عليها وكشاهد

يشهد عليها وكن يد يد زكاتها ولو عن شهوة بغية السرة لا  
وفاء او يبد شراؤها ورجل يدا ورجل فينظر الى موضع مرفقها بعد

الضرورة وكثايلة وهذا فان يبد لا الهذا كد يبد لهر النظر الى  
الاجنبية مع خوف الشهوة للحاجة وتنظر المرأة السابعة من المرأة

تنظر الرجل من الرجل فيجوز لها ان تنظر الى كبد نهاسوى ما بين

السرة والركبة وقيل كالرجل المحرب وكذا تنظر المرأة من الرجل الاجنبى



# هذا في الاستبراء وغيره

هَذَا أَنْ يَسْبِي مِنْ أَسْبَارِ الْمَلِكِ كَثْرًا وَنَفَرًا مِنَ الْأَرْثِ أَوْ الرُّمِيَّةِ

وَلَوْلَا تَبَكُّرُ الْأَوْشَرَةِ مِنْ أَمْرَةِ أَوْ مِنْ عَيْدٍ أَوْ مِنْ عَمَلٍ أَوْ مِنْ مَالٍ فَتَبِي

حَرَمٌ عَلَيْهِ وَخِيَانَةٌ وَأَعْيَانُ التَّبِيلِ وَالسَّحَرَةُ تَسْبِي بِحَيْثُ فِيهَا

خَيْفٌ وَشَلَعٌ فِيهَا لَمْ يَجِدْ مِنْ ذَوَاتِ أَشْعَرٍ وَهِيَ مَغِيرَةٌ وَأَيْسَةٌ وَبُورَةٌ

الْجَمَادِ اللَّاتِ الْجَائِلِ وَلَمْ تَخْرُجْ الْأَسْبَابُ حَيْثُ مَلِكًا فِيهَا وَلَا الْجَيْشُ

الَّتِي وَجَدَتْ بَعْدَ الْمَلِكِ قَبْلَ قَبْلُهَا وَلَا تَكُنْ لَادَةً حَيْثُ كُنْ لَأَيُّ بَعْدَ

بَلَدًا وَقَبْلَ قَبْلُهَا بِحَيْثُ الْأَسْبَابُ أَوْ تَسْبِي أَوْ تَسْبِي شَرِيحًا مِنْ أَسْبَابِ

بَيْنَهُمَا لِقَامٌ مَلِكُهُ الْأَزْ وَالْجَبِّ عِنْدَ عَوْدِ الْبَاقَةِ وَعِنْدَ الْمَقْصُودَةِ

وَالسَّادَةِ إِلَى الْمَلِكِ وَعِنْدَ ذَلِكَ الْبَاقَةِ لَأَنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا أَسْبَابًا

الْمَلِكِ وَخَيْرٌ حَيْثُ أَسْقَاهُ الْأَسْبَابُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ خَلِيفَةَ الْمَلِكِ

وَأَخَذَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَمَوْقِفُ أَبِي يُونُسَ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا لَمْ يَنْقَرِهَا

ذَلِكَ الطَّعْمُ وَأَخَذَ بِالثَّانِ وَمَوْقِفُ مُحَمَّدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا ذَكَرَ الطَّعْمُ

وَبَدِيفَتُهُ لَمْ يَأْخُذْ بِالثَّانِ لَمْ تَكُنْ تَحْتِ أَيْ الشَّرِي رُجَّةً حَتَّى أَنْ يَأْخُذَ

الرُّجُوعُ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ أَيْ مِنْ رُجُوعِهِ إِلَى الْأَسْبَابِ أَوْ إِلَى الْمَلِكِ







كأيتافرو في الشجر في الخريف وفي القصة المعافاة اليماني مفتح الكواكب  
واقبال الوجه بالوجه فاخذ الامام ليس بمصافحة والبنت فيها ان تكون

بكتايدته مقللا ليد والبقير خايل من ثقب ونحوه وان تكون عند كل لافاء  
بعد السلام وان ياخذ الامام فانه فيه مما قايسة الحب كما كان في الحديث

والليزر للرجل مصافحة الرجل في الخاف واحد من رجلين بلا حاجز بينهما  
وان كان لهما واحد منهما في جانب من الفاش لقله ثم لا يفيض الرجل الى

الرجل في ثوب واحد ولا تنفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا طلع  
اليمنى او اليسرى عشيرتين يجب التفرق بينهما وبين اخيه واخوته وآب وائمه

في المفجع لقله ثم وفرقوا بينهم في المفاجع وفي ابنا عشيرته قال في الشبهة  
ويفرق بين الميادين في المفاجع اذا ابلغوا عشر سنين ونحوها يندفع

الميادين والنسوان وبين الميادين والرجال فان ذكرا دأب الى الفتنة  
ولو بعد حين انه في البزارة اذا ابلغ المسمى عشر الايام مع امه وافته

وامرأة الابامرأة او جارية امه فالمراد التفرق بينهما عند النكاح  
فوقان الوقوع في الحذور فان ولد اذا ابلغ عشر اعفاه الجماع ولا

249

فانما جعله فان ايتى به  
أيا لا يتعلم انما لا يتعلم  
في التعلّم ابتداء مع نقصان  
عقله قد

ديانة له تدره فترى واقع على أخته وخبرها فان النبوة وقت راحة مريح

ينبغي العذر في هذا الخبر

للشهوة وترتفع فيه الثبات عن الشهوة من الفريقين فيؤدي الى الخدوم

في عام شرعا قد

الى المفاجئة الحرة خسر من ابناء كذا النيران فانهم يعرفون الفسق

في بيان اهل البيت  
الذي امر به

في عام شرعا قد

الله من الكبار شايته

له بيع العذرة أي غايضا اذ به خالصة ومع بيعها في الدراية المبيحة

وقال العذر به وهو الموعود عنه من ر

مخلوطة من ارباب على اكلها مع بيع السرقين ومع الانتفاع

في عام شرعا قد

مخلوطة لا خالصة وليكن الامع عند أبي حنيفة ان الانتفاع بالخالصة جائز

والبيع من ابي حنيفة ان

فانما جعله فان ايتى به  
أيا لا يتعلم انما لا يتعلم  
في التعلّم ابتداء مع نقصان  
عقله قد

تسخر كثر وجاز المسلم اخذ دين له على ما فرم من ثمن خمر لا يبيع بخلاف

في عام شرعا قد

دين له على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن خمر ابطالا ببيع وجاز تحلية

في عام شرعا قد

المحجوراء الذين والحرمان في تظلم كما في نقض المسجد وجاز

في عام شرعا قد

دخوله الذي المسجد مطلقا وكذا مطلقا وكذا محمد والشافعي

في عام شرعا قد

وامد في المسجد الحرام لمقل تع اعا المشركين فيس فلا يقر بن المسجد

في عام شرعا قد

الحرام ولنا ما روى انه عم انه اوفى ثقيف في مسجده ولهم كفار ولان

في عام شرعا قد

الخبيث في اعتدالهم فلا يردى الى تلوث المسجد مداية وفي السندية عن

في عام شرعا قد

251.

وتَقَالَ الْمَسِيحُ الْمَسِيحُ أَزَقَلُ مِنْ كَافِرٍ لَا يَبْعَثُ مِنَ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَإِنَّهُ اعْلَنَ  
بِالْإِتِّفَاقِ شَاشِيَةً بِخِلَافِ بَيْعِ السَّلَامِ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْفِتْنَةُ لَأَنَّ الْهَيْمَةَ

تَقُومُ وَجَانِهَا مِنْ عَمْدٍ بِأَجْرٍ تَهْمِيهِ كَيْسَةً عَنِ الْكِنَارِ بِأَجْرٍ لَأَنَّ  
الْهَيْمَةَ لَأَنْ تَقُومَ بَقِيَّةً وَجَانِهَا بِأَجْرٍ بَيْتِ سَمَوَاتٍ أَوْ بَقِيَّةً غَالِبَةِ أَهْلِهَا مِنْ الْكِنَارِ

يَنْتَحِلُ بَيْتَ عِبَادَةِ نَارِ الْجَوْشَرِ أَوْ كَيْسَةً لِلْيَهُودِ أَوْ بَيْتَ لِنَصَارَى أَوْ أَجْرَهُ  
مِنْ بَيْعٍ فِي الْخَمْرِ وَقَالَ لَا يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اعْلَنَ عَلَى الْهَيْمَةِ وَبِهَا قَالَ الثَّلَاثَةُ

زَيْلَهُ وَأَمَّا سَوَادُ نَارٍ فِي زَيْلِ الْمَسَامِينِ فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ زَيْلًا  
فَهَذَا ذَلِكَ لَظُهُورِ أَعْلَامِ الْإِسْلَامِ فِيهَا وَالْأَمْرُ وَجَانِهَا بِبَيْتِ بَنِي إِسْرَافِيلَ

وَأَمَّا بِلَا كَرَامَةٍ وَبِهِ قَالَ الثَّانِي وَبِهَا يَنْتَحِلُ هَيْمَتِي وَجَانِهَا تَقِيْدُ الْعَبْدِ بِمَنْ  
عَزَا بَاقِيَةً وَقَوْلُهُ هَذِيَّةً بِأَجْرٍ أَوْ أَجْرَهُ دَعْوَتُهُ وَاسْتِغَارَةُ دَائِبَةٍ اسْتِغَارًا

لَا قِيَاسًا وَكَلِمَةً كَسُوتُ أَيْ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ غِيَةً تَوْبًا وَكَلِمَةً أَعْدَاؤُهُ لِي الْقَتْلِ  
أَيْ الذَّنْبُ وَالزُّنْفُورُ لَهْدَمِ الْفُتُورَةِ وَكَلِمَةً أَمْسَخَذَامُ النَّفْسِ لِأَنَّ فِيهِ تَحْرِيفًا

النَّاسِ عَلَى الْأَخْصَاءِ وَهُوَ غِيَةً جَائِزَةً وَكَلِمَةً أَقْبَلُ أَنْ يَقَالَ كَيْسَةً وَغِيَةً دَائِبَةً  
أَوْ فُلُوسًا أَوْ بِلَا وَهَذَا بِذَلِكَ مَقَرًّا بِأَشَادَةِ الطَّلَامِ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ تَحْقِيقُهَا

بَطْنِيَّة

لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ غِيَةً تَوْبًا وَكَلِمَةً أَعْدَاؤُهُ لِي الْقَتْلِ

لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ غِيَةً تَوْبًا وَكَلِمَةً أَعْدَاؤُهُ لِي الْقَتْلِ

الناس كما قال تعالى ابتغوا فيه الرزق فلا يابسه قططوا ولا يله  
 اقتدار قوت اعطاهم الله كالبزوخه والبدائين كالقور وخفه في بلد  
 يفتد يا ماله لحد يث الجالب من رزق والمحتج من رزق فان ايسر لم يله  
 الناس كما قال تعالى ابتغوا فيه الرزق فلا يابسه قططوا ولا يله  
 اقتدار قوت اعطاهم الله كالبزوخه والبدائين كالقور وخفه في بلد  
 يفتد يا ماله لحد يث الجالب من رزق والمحتج من رزق فان ايسر لم يله



بأن يثبت فيه أو يرفع  
أو يرفع فيه

قال السلطان أبو  
قال محمد

هو من أنفاه من أهياها الموان ملكه أن اذن له الإمام ولو  
كان ذميا والآية ذن فلما ملكه وقال لا يملكه ولو لا اذنه لقرع

من أصبي إرثا نيت فيجبه له راء احمد وبن حجر ارضا اي سعة غير

عنها يوضع حجر او غيره على جرابها ولم يقرعها وانما ملكها ثلث

سنة وفيها الامام الى غيره لانه لا يملك مجرد التجديد واما قبلها

فهي احرى بيا وان لم يملكها ومن خسر في ارض ميرات بالاذن

فله من ثمنها اربعون ذراعا من كل جانب في الامح لقرع من

خمس عشرة ذراعا اربعون ذراعا سواد هاتر البس للقطيع

الذي يفتح منه الماء باليد او للنافع اي الذي يفتح منه بالبحر

كذا عند الامام الا عظم وقال ان كانت النافع فدرعها استوب

ذراعا وجرع العين خمس مائة ذراع من كل جانب كما في الحديث

والمراد سنا ذراع العانة ويوصف قببات فان ذراع المراكب يسهل قببات

فليس من قبضة فيمنع غيره غير الخمر وفيه لانه ملكه فله خمر

الثان فيه فللا وريد او تفهينه النقصان لا يفتح له خمر فيما

في الاذن انما  
في الاذن انما  
في الاذن انما

في الاذن انما  
في الاذن انما  
في الاذن انما

في الاذن انما  
في الاذن انما  
في الاذن انما

في الاذن انما  
في الاذن انما  
في الاذن انما

في الاذن انما  
في الاذن انما  
في الاذن انما

الشرايب عليه  
وكانت فوس مولدا  
ايعاها يابسة  
وقد حاشا



لا يروى في الاثر  
لا يروى في الاثر  
لا يروى في الاثر

ورأه وان لم يفرق بينهما الا في الجانب من ثلث جوانب

اذ ليس له حد من جانب الاور والبقاة وهي جري الماء تحت الارض

جرت بقدر ما ينشأ عنها من الماء البسر ولو ظهر الماء في العين

والنهر في ارض غير لا حريم له الا انجى عند ابي حنيفة وقال لا حريم

من الجانبين بقدر الماء الطين والمشي ونحو ذلك بقدر ما يحد به بقدر

من النهر من كل جانب وهو ارفق واو يوسع بقدر نصف ذلك وعليه

الشيء في المختار

نموا في نسيب الماء وشعاع انبعاث بالماء يسقي الارض والدواب

اعلم ان الانهار العظام كجبل والفرات والنيل ونحوها غير مملوكة

لا احد وكذلك البحار وميناء لكل واحد من الناس حق ما فيها فله ان

يسقي ارضه به ويتقن فناء به ويسير به وينهب الرض عليه ويسقي

نخلها من كل الانهار فله ان يفرق بالعام لا ان يفرق

بالخاص لا يجوز الا اذا كان لا يضر باحد من الانهار بالشمس والحر والبرد

واما الانهار المملوكة والابار والعيان فانما يجوز لكل واحد منهم

العيان المملوكة في الموضع

سنة ثلثة الانعام  
الآباء والبنات المملوكين

منها وبقيت ذابته ان لم يكن تخريب النعم لقلته اولا يجوز سق دواب منها ان

حين تعرب النعم كثر تبدأ ولا سق ارضه وشجرة وزرع وفيها الا اياذن

المالك لان الحق له فيوقف على اذنه ولكن يجوز لسوق شجر او غيره بغير

فؤاده هذا اليه بحدارة او ابي في الاصح قيل لا يجوز ذلك الا باذنه

اما الماء الجذر في العنبر والحق فيه الجواز والخاصة فاليتفق احد

الابا ذر صاحب له قد ملكه بالاختار ونفت كثر في نفقه ملك

في منبت المال فان لم يكن فيه او في بيت المال شئ من المال فله بيع

العام فيمنع واعا كثر لانه غير اعطى على الناس واما ترى النعم

الموت فيمنع على اهله لان شفقتهم لهم على الخصم وفيه منافع

على كثر وقيل في العام لا يجوز ومنه كثر النعم الشيرة كثر عليهم

اغلاء عند ابي حنيفة من جاوز الحيز عند ارضه فقد ركن في منوق

فان يجز عليه كثر باقي النعم وقال عليه كثر من اولى الى اخره بالجمع

ومع ديموي قسم الشرب بل ان استعملنا لانه قد ملك به وزا

بازن او قدي باع الارض دون قسم الشرب فان اختلفت قيمه في شرب

في الشرب فلهما قيمه في الشرب

258.

انفاذ کر بعد از شش  
لازمی شش بعد از عقد واحد  
لقدما و معنی و قدم البشر  
لما سبقت لاحد الامرات  
شامية

كتاب الشريعة مع شرح ابن القيم رحمه الله

8۱۷ نا و غیہ ص ۸۵ نا و غیہ شامیہ

مائتي عشرة رشفة فما يسرعون والخدم منداي من الماشية اربعة اناج  
 الاول الخبز وفيه اى الخبز الذى يفسد الذى وتشد يد الياء اى العهيد الذى  
 لم يفتح من ماء الغيب اذا غل في القدير واشتد اى قوى بحيث فاع  
 يسرعون وقى بالزبد اى ربه برؤا ن قلته فدايا اتفاق انا اللفة وقال  
 بهندم لاسرعهم لما زوى عن ابايهم منه انه عدم قال لهم كل يسرعهم  
 قال يسرعهم شمس كثر وهم قليلها وكثيرها بالاجماع حتى انهم  
 الحدي يعلو في الشرب وكلم يسرعها لانهم متاهل عندها لا القدر الانوار  
 فخدم القدر منداي وبه نجاسة مغلظة كالبر والدم المسرع وفيه  
 ترم انا الخبز والميسر والانصار والازلام رجب من عمل الشيطان فاجتنبوه  
 لعلهم يفلحون الاية عشرة د لانا عايز من هذا ذكر في السامية فيك  
 منته خلفا لانارة الدليل القطع وسقطت من هذا هو الميسر لا يستعمل الانصار  
 في الامم وتخدم الانتاع بها ولرب دواي ولا يجوز بيعها لغيرهم ان  
 الذى هدم شمس يهدم يهدم والثالث الطاء بكسر الطاء وهو ما كسب

طبخ فذبح اقل من ثلثيه ومارس سكرًا قيل اذا ذبح ثلث وهو الطلاء  
واذا ذبح نصف وهو النصف واذا طبخ اذن طبخ وهو المبادون

الطهرام اذا غلظ واشتد وقد وباليزيد كما مر في كثر ونجاسته اي

الطلاء بالخمرة والطلاء وبه يفتح والثالث السكر يفتح من السكر الذي

من ماء الزبيب اذا اشتد وقد بالزيد والرابع يفتح بالزبيب وهو

الخمير ماء الزبيب يشد فان يقد وبالزيد بعد الغليان والجل اي الثالث

المذكور في هذا هرام اذا غلظ واشتد وكثر متعاد ومنه الخمير لانه

الخمير بالتمر ومنه متعادل بالاجتماع فلا يكثر متعادلان فيهما خلان

الاذخر والشراب واما الحلال منها اي من الاشربة فيمدا بعد ايضا

الاو ليشد التمر والزبيب اذا طبخ اذن طبخ فيجد شربه وان اشتد

وقد اذا شرب منه بلال وهو لاهب فلو شرب لاجلها فقليله وكثيره

هرام اتفاقا وايضا ما لم يسكر فلو شرب ما لم يغلب عليه انه مسكر

فيحرم لان السكر هم ام في كل شرب والثاني خليجان من ماء الزبيب

والتمر اذا طبخ اذن طبخ وان اشتد فيجد بلال وهو لاهب



والذين هم من كعبة القوم واما الذين فخرج من منهم في ذنوبهم وعيوبهم من يكون  
 الكبر عن هذه الاشربة فقال المايه فيهما ففيل له خالفت ابا حنيفة  
 الفجر والتابع فيهما حرام اجماعا كما روي عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ففيل له وكثير حرام وقعه له ذلك حرام ومبنيه اليه حرام اجماعا  
 والجماع ان الاشربة الاربعة الاولى حرام اجماعا ولو للتداوي اما الاربعة  
 الاخيرية فان كان شر بها للتداوي حرام في كل حال عندنا اجماعا  
 وان كان للتداوي او سكر منه ولو للتداوي فحرام اجماعا فاحذر ولا تجرب  
 يا اخي وهل الانتفاذ اي اتخاذ السند في الدباء وفي التربة وكذا  
 الختم وفي حرة الخمر في الدباء وكذا في المنزلة وفي الدباء المطبوخ بالزيت  
 او التير وكذا في التير وهو الطارق المنقوش من الخش فان عين الطارق  
 مختومة بالخمر فاذا حركت الخمر في التير هم عن الانتفاذ فمما فسدهم  
 كره تخمر عاشر في دواء الخمر والانتفاذ به لازي اجماعا في الخمر في ان  
 نيسا والانتفاع به مثله حرام وكل لا يحد سائر بلاس في خلاف الشائع  
 اما ما في هذا اجماعا وتجرم الى البيع وهو يات بغير العقل والخش  
 في هذا اجماعا في الخمر في الدباء وكذا في المنزلة وفي الدباء المطبوخ بالزيت  
 او التير وكذا في التير وهو الطارق المنقوش من الخش فان عين الطارق  
 مختومة بالخمر فاذا حركت الخمر في التير هم عن الانتفاذ فمما فسدهم  
 كره تخمر عاشر في دواء الخمر والانتفاذ به لازي اجماعا في الخمر في ان  
 نيسا والانتفاع به مثله حرام وكل لا يحد سائر بلاس في خلاف الشائع  
 اما ما في هذا اجماعا وتجرم الى البيع وهو يات بغير العقل والخش



وَلَوْ نَشَاءُ لَمُذَّبْنَا مِنَ الْجَنَّةِ الْبَعِيدِ

وَمِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَغُنَّ الصَّلَاةُ وَالْمُتَّقِينَ وَالشَّيْءُ وَالْإِيمَانُ لَهُمْ

عَمَارَةُ الْخَشَنَافِ يَغْرِبُ وَيَسْقُطُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا تَرَوْهُ عَلَىٰ وَيَقْتُلُ

وَيُؤَيِّنُ رِجْلَيْ رَاذِلَاحٍ عَلَى الْاُتَمِّينِ بِيَاوَالِ اَعْتَادِهِ يَفْتَحُ رُكْبَالَهُ

البرق لا يفرق الغشيء <sup>في</sup> وقتا لا يبدى غير <sup>في</sup> كذا <sup>في</sup> تذكرة <sup>في</sup> دار

كتاب الفئد

هذه المنحياة وهو ما لا يلتزم لآل الميراث عنه الا ثلاث

کامر فبار العطر و تحلی الامطیاد ریادی ناب و تحلی قدس شایه

فِي بَابِ الدِّيَارِ مَكَلَبُ إِذْ لَهْ نَابٌ وَبَارِئُ إِذْ لَهْ مُخَلَّبٌ وَنُفُوسٌ هـ

تَقَارِبُهَا إِلَى مَطَايِدِ لِقَائِهِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ مَعَهُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أَفَتَأْتِيهِمُ الْحَسَنَةُ وَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

محمد الأرساوي ولو لم يكن هذا الشاهد لم يفر كذا بعد وبالله التوفيق

راجع إلى الشهادة وقم بذكر أحوال  
أساس الشهادة

له ملوك  
من كان من  
أمره أن لا  
التسمية أو

حيوان متين بقرايه ان ينهايه عن الادب فالصيد الذي وقع

في الشبكة او السر بنفسه يحمي فانه غير متين متروك فالذي

استاء نسب كذا فانه غير متروك وشرا ان لا يشترك الله العظيم

له لا يحل فيه كمال غير طعام او كلب مجوس او من سئل للصيد او

ترك التسمية عليه عما فلا يحل شاة كراحد من الذكرا وشرا ان

لا تطول وقته اي القرب العظيم بعد ارساله لمالكه او نال

ثم اتيه لم يترك كما في المحيط لا لا يطعمه ولم يكن مضافا الى ارسال

وانما يطعم كمن العظيم في المبيت كالمالك ثلث مرات في الباري والجميع

بعد الارساند فانه فان اجل الباري منه اي من صين الى ان يطعم

ليس يترك الا في وان الله الحكيم من لا يترك مطلقا عندنا ولا يترك شاة

الله الحكيم منه بعد تركه ثلث مرات لانه علامة الجفاء وكذا لا يترك شاة

بعد اي بعد اكله منه حتى يتطام ثانيا يترك الا ثلثا او قبله بعد اذا

اكل من الصيد فلا يماضاه قبل الاكل ايضا اذا بيع ذلك الصيد في ملكه

فان ما تلف لا يطعم فيه الميت اتفاقا لفات المحل وشرا طحله بالرحي

وهو المصنف بأشراج الدين  
الذي أقام الحج شافيا

والناس شافيا

التي تسمى ولو حكما كما رشح الجرح ليحقق معنى الذللة لا المنطوق  
رشح فان يتعدى عليه ان غار الفيد من هذا الاسم فليست في كذا الى  
فادركه شيئا فان اتبعه فليست يجد وان فقد عنه لا يدل لاحتمال موته بسبب  
اخر كما قال من لعله يرام الارض فقلته فان اذكر المرسل او الذي هما  
في كاه وجربا فليست كفا عدا حتم واما الحياة المعينة فليست يكون  
فوق حياة الذنوبه باز يهيش يراما او الكثر فان كانت هيأة مثل الذنوبه  
فلا اعتبار لها في التبع ذلته واما النقص في التبع ذلته واما النقص  
المرتبعة وهو مطلق الحياة وان قلته وعليه القوي فليست لو كانت في هذا  
هيوة قليلة وفيه ملائمة توم الا ما ذكيت فان لم يكن اي الذللة عما مع  
القدرة عليها فان جرح او اسلجوت فزجره نعام فان جرح او قتل فليست سم  
ولم يثبت لا يثبت له افا تبي بالامانة بغيره فليست في راس هذه  
فامان بحدة هذا الوقت فليست في اي طينة مدورة ثقيلة ولو كان  
حدة لاحتمال ان يمتد بشقه فليست جيفة بيا حدة جلد ان  
فان جرح والاهدم مطلقا او من سيدا فوقع في ماء او وقع على

لا تملك السطح او من الجبل نفسه  
وهو مملوك لغيره  
ارسل جميع النسخة

سَطَعَ اَوْ عَامِلٌ فَتَدَى مِنْهُ اِلَى الْاَرْضِ حَرَمٌ لَاحِقًا اَنْ يَتَوَّعَ بِالْمَاءِ اَوْ  
بِالنَّارِ فَاِنْ وَقَعَ الْمَيْدُ عَلَى الْاَرْضِ ابْتَدَأَ اَوْ اُرْسِلَ مَسَامٌ عَلَيْهِ فَزَجَرُهُ  
مَجْرَسٌ فَانْزَجِرْ اَوْ تَنْسِلُهُ اِمْدُ فَزَجَرُهُ سَامٌ فَانْزَجِرْ اَوْ اِجْزِ الْكَلْبُ  
اَوْ الْبَارِي غَيْرَ مَا اُرْسِلَ اِلَيْهِ اَعْلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ كَهَيْدَرٍ يَنْقَطِعُ  
عَفْوَتُهُ فَاِنْ بُوْكَ وَكَلَّ لَا يُوْكَ الْعَفْوُ خِلَافًا لِلشَّانِقِ فَعِنْدَهُ اَعْلَى  
مَعَاوِلًا قَدْ لَعِمَ مَا اُبْنِيَ اِيْ فَيُحِبُّ مِنَ الْحَيِّ وَفِي مَيْتَةٍ اِنْ قَطَعَهُ الرَّابِ  
اَثَلًا ثَانِيًا يَكُونُ الثَّلَاثُ فِي هَذِهِ رَأْسُهُ وَالْثَنَاءُ وَالْثَلَاثَانِ مَعَ حَجَرَةٍ اِي  
ذِيهِ اَوْ قَطَعَهُ نَحْوُ رَأْسِهِ اَوْ الثَّنَاءُ اَوْ قِيْدُهُ اِي شَقٍّ هُوَ لَا اَنْصَبِيْنَ اَعْلَى  
كَلِمَةٍ لَّا يَزِيدُ الْمَوْتَ لَا يُمْكِنُ هَيْوَتٌ فَرَقَ حَيَاةَ الْمَذْبُوحِ فَلَمْ يَذْهَبْ  
فَوَحِيَ الْحَيُّ فَلَمْ يَتَنَاوَلَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بِخِلَافِ الْمَرْكُوزِ اَلْكَشَّةُ مَعَ رَأْسِهِ  
لَا يَزَالُ ذَلِكُ فَاِنْ رَجَعَ هَيْدَرٌ فَلَمْ يَتَخَنَّهُ اِيْ يُخْرِجُهُ عَنْ هَيْوَتِهِ الْاِسْتِغْنَاءُ  
نَحْوُ مَا هُوَ اَمْرٌ فَعِنْدَهُ وَفَعِلَ لِلثَّانِ لَانَّهُ هَيْدَرٌ وَهَلْ لَهُ لَا اَذْهَبَتْ اَنْظَرَتِ  
وَاِنْ اَتَتْهُ الْاَرَضُ فَعَمِلَ لِاَنَّهَ اِذَا اَتَتْهُ وَفَعِلَ هَيْدَرٌ هَيْوَتٌ وَلَكِنْ  
حَرَمٌ لَهَا لَازِ الدَّلَاةُ الْمَرَامِيَّةُ تَقُوْتُ عَنْهُ بِقَدْرِ الثَّانِ وَفِيهِ الثَّانِي  
فَتَالَهُ

فانكلام في محرم ١٢٠٠  
لم يذكر في شعر الثغري  
نحوه عليه السلام  
فادعوا عاده كانه  
لا تاذن انفسه ما  
منه

لأنه لم يرد في الأصل  
الاول قد 8. فمحل  
لأنه ملكه بالاشارة في

قيمة مبروها لأن ان لم يرد في ملكه وحل امطياذ يات في الحق  
لأنه لا يرد في ملكه لا في اليد والنفذ فانه وان لم يرد في ملكه ينفذ

بجلده وشقه ورشه اول دفع شقه وله شريح لاطلاق اليد في قوله  
تع فاستادوا له كتابا

لم يرد في ملكه شريح مطلق وشق فاحسب الشق المالك اي جفاه يجوز سياحقا في سبيل  
يخرج اخذ في ملكه اي من ذلك الشق كالدين لان الدين يمكن اخذه من

الدين من اعدم نفسه فعلا كما لا يجوز الرقن الا بالدين لان العيني  
لا يمكن اخذه بملكه الا اذا امارت مفعولته بنفسها كالقصور بها ويصدق

الدين بايجاب وقبولها كونه غير لازم فالدين تسليم اي المهر  
والرجوع عنه اي عقده في الفهم استخدام فاذا سلمت الزانية وقبضت

اليدين حال كونه مفعول اي مجموع فلا يجوز من التمسك بها دون الشجر  
لعدم الجوز مفعول اي غير مفعول بحق الدائم فلا يجوز من التمسك بها

بدون سماع فيها وحال كونه مفعول اي غير سماع فلا يجوز من التمسك بها  
كنصف عبد لزم الدين اذ ان القبض شرط للزوم كما في اليمين و

الاول قد 8. فمحل  
لأنه لم يرد في الأصل  
لأنه ملكه بالاشارة في

من لبن المصدق  
المرتفع قد

التعليق بأن يرفع الرافض المرفوع من مفعول يمكن المرفوع من هذه قبلة

حكما فيه أي في الرافض كما كانت في البيع أيضا قبلة وأما الرافض

مفهوم بالافضل من قيمته ومن الدين فإن الدين أقل من قيمته وهو

مفهوم بالدين وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو بالقيمة ثم بين

توزيع هذا الكلام بقوله فلذلك الرافض في يد المرفوع وهو سواء

سواء كان فيه وإن كانت قيمته أكثر من الدين فالرافض المانع يده فيهما

بتقديره وبدونه لا وإن كانت أقل مضمون كما رخص بعشرة قد لا

خمس فذلك سقاه من دين بقدر ما رخص خمسة ورجع المرفوع

على الرافض بالفضل منه وهو خمسة بأقضية والمرفوع طلب دينه من

رافضه لأن حقيقة باقي بالرافض وله حسب به وخمس فله بقدر

عقده حتى يفتقر دينه لله أو يبيع له لأن الدين لا يبطل إلا بغيره على الرافض

على وجه الفسخ ولا يجوز له الانتفاع به أي بالمرفوع مطلقا لا باستخدام

ولا سكر ولا لبس ولا إجارة ولا إجارة الأبد وكل واحد منهما لا خير

فيما الانتفاع به وقيل لا يخل للمرفوع لأن يدا وقيل إن يخل له لأن

الرافض يفتقر دينه لله أو يبيع له لأن الدين لا يبطل إلا بغيره على الرافض

في ركنه شطوط  
فلا يابس ولا يفسد

كُنْ رُكْنًا وَالْأَلَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالْجَوَاهِرِ أَبَاهُ الْإِسْلَامُ لَمْ يَكُنْ رُكْنًا أَعْلَى الْقَارِ  
أَوْ سَكَنَ الدَّارِ فَأَعْلَاهُمُ يَقْضُونَ دَرَجَاتُهَا فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا لِمَا لَمْ يَكُنْ رُكْنًا  
فَمَا رُكْنًا يَأْتِيهِمْ كَالْعَقْبِ وَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا بِأَيِّ التَّعَدَّى أَعْلَمُ أَنَّ  
بِاتِّعَامِ أَعْلَى الْمَدِينِ فِي مَنَسَكِنِ الْمَرْكُزِ فِي دَارَةِ الْمَرْكُزِ وَجُوبًا  
وَضَرْعًا عَتَاةَ الْمَرْكُزِ وَأَجَارَتِهِ وَجُوبًا فِي بِلَادِنَا الْمَرْكُزِ عَلَى طَرِيقِ  
ذَلِكَ لِيُعَايِلَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ وَجُودَ الْأَذْنِ الْعَاقِي وَإِذَا طَلَبَ الْمَرْكُزِ  
دِينَهُ أَمِنْ بِأَخْضَارِ رُكْنِهِ فَإِنْ أَحْضَرَهُ بِسَامِ الدَّارِ لِكُلِّ دِينٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
الْمَرْكُزُ رُكْنًا تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ فِي تَقْيِينِ كَلَامِهِ وَإِنْ طَلَبَ دِينَهُ فَمِنْ  
بِلَدِ الْعَقْدِ لِلرُّكْنِ فَكَذَلِكَ الْجَمْعُ أَلَمْ يَكُنْ لِلرُّكْنِ مَنَسَكِنٌ هَلْ وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ مَنَسَكِنٌ بِسَامِ الدَّارِ دِينَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُكْنًا لِمَا لَمْ يَكُنْ رُكْنًا  
أَمَّا هُوَ تَسْلِيمٌ مَعْنَى تَحْلِيَةِ الْأَمْنِ نَقْلًا مِنْ مَنَسَكِنِ الدَّارِ وَلَكِنْ لِلدَّارِ  
أَنْ يَكُنْ بِأَلَدِهِ مَا يَكُنْ الدَّارُ وَبِأَلَدِهِ إِذَا أَدْعَى الدَّارُ يَكُنْ أَمَّا إِذَا  
لَمْ يَدْعُ فَلَا فَايْدَهُ فِي أَحْضَارِهِ وَلَا يَكُنْ مَنَسَكِنٌ قَدْ طَلَبَ دِينَهُ بِأَخْضَارِ  
رُكْنِهِ قَدْ وَضِعَ عِنْدَ الْعَدِ بِأَلَدِ الدَّارِ وَلَا يَكُنْ بِأَخْضَارِ رُكْنِ رُكْنِ



باب مایح علیہ السلام

لا يفتح ريشه شجاع أو شجرة فيه لعدم كونه شجرة أكاسير ولا ريشة شجرة  
لا يفتح ريشه شجاع أو شجرة فيه لعدم كونه شجرة أكاسير ولا ريشة شجرة

عاشجرون ولا ريش زرع ارضيا او شجرة ارضيا او بناؤها دونها لعدم كونها  
عاشجرون ولا ريش زرع ارضيا او شجرة ارضيا او بناؤها دونها لعدم كونها

بجور اكاسير وكذا عكسها كرش شجرة دون ثمره وكرش ارضي دون زرعها  
بجور اكاسير وكذا عكسها كرش شجرة دون ثمره وكرش ارضي دون زرعها

او شجرة ما لعدم كونهما شجرة فالباقى التيقن في الوجوه الثلاثة وعن ابي حنيفة  
او شجرة ما لعدم كونهما شجرة فالباقى التيقن في الوجوه الثلاثة وعن ابي حنيفة

ان ريش الارض يدور وشجرة ارضي عما هي ارضي ولو ريش الشجر  
ان ريش الارض يدور وشجرة ارضي عما هي ارضي ولو ريش الشجر

مواضعها او الدار ما فيها جاز ولو دورا ريشها لئلا يكون اتصال ريشها  
مواضعها او الدار ما فيها جاز ولو دورا ريشها لئلا يكون اتصال ريشها

يكون اتصال تجارة وعليه الشرى ولا ريش الحذر والمذبح والكتاب  
يكون اتصال تجارة وعليه الشرى ولا ريش الحذر والمذبح والكتاب

وام الولد ولا ريش عقار الوقت فلما ذكرنا لا يفتح ريشه شجرة فيما  
وام الولد ولا ريش عقار الوقت فلما ذكرنا لا يفتح ريشه شجرة فيما

بأن اشترى شاة وبيعته  
ثم أخذ به رهنه من البائع  
فقال له البائع لا بد من بيعه  
فقال له البائع لا بد من بيعه  
فقال له البائع لا بد من بيعه

فالبائع يرد البائع فانه مضمون بثمنه فلا يبيع المشتري ان يابح

به من البائع رهنه ولا بالكفالة بالنفس كما اذا كفل بنفسه رجل فمضى  
الكفيل بغيره لئلا يجرى ولا بالتصام مطلقا في نفسه وما رها  
من الجراح كما اذا وجب على رجل التصام فمضى شاة لئلا يبيع عنه لا يبيع

ولا بالشفعة كما اذا رهن البائع او المشتري شياء للشيخ ليسلم الدار  
بالشفعة لا يجرى لعدم الدين في هذه الصور الثلاث ولا باجرة المأجرة

والقنية لبطان الاجارة ولا بالهدى الجاهل او المدين فان لم يملك

لا يجرى عاملا لا شيء ولا يجرى حيزا وانما يجرى مسلم او ذمى لا يجرى

ذولا لمسلم ولا يقرن للمسلم الدافع شياء ثم تعينهاها كونها ذميا اذا

ملكته في يده وفي غلبه اي رهن ذميا لمسلم الفهم اي يقرن

المسلم للذمى اذا اهلك في يده لا يقرن بها غيره لا في مسلم وقع اخذ

الدفع بعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او بالقيمة كالمضروب ويدل بالمثل

الخامس والاربعون في المصالح عند الهوى فان قيده الاشياء اذا اقامت

يحب زرع عينا وان ملكته يحب مثلهما او قيمتهما فيقع اخذ الدين

كقوله او لا يجرى  
كقوله او لا يجرى  
كقوله او لا يجرى

بما وقع بالدين ولو عوداً بازهرين شيئا لرجل يقرض الرجل  
كما يرد فيهم لان مثلاً فلو اقرضه بعضهما بعد ذلك وامتنع عن الباقي  
لا يجبر عليه حتى لو كان كذا الرهن في يد المقرض قبل الاقرار بذلك  
مضموناً عليه بما وعد من اللق عليه انما اذا كان الدين الموعود مبيعاً  
لقية الرهن او اقل منها اما اذا كان اكثر منها فهو مضموناً على القيمة  
لانها وعدة وقع برأه مال السليم ومن الضرف والمسلم فيه لانها  
غير مفقودة فانها ملك الرهن في المجلس قبل الاقرار فقد تم الضرف  
والمسلم وهو الرهن نفسه فبالتق لثبوت القبض حكماً وان افترق  
التعاقدان قبل نقد المهر وزد وقبل هلاك الرهن بطل اي الضرف  
المسلم لغزات القبض الذي هو شرطه اما الرهن بالسلم فيه فيخرج  
مطلقاً لا يقبضه في المجلس لا يجب فان ملك الرهن صار مستوفياً للمسلم  
فيه فلا يثبت ولو لم يملكه ولكن تفاخا عقد السلم وبالسلم فيه رهن  
برأه مال المستعصماً لانه بداهه فقام مقامه فليس السلم هيس الرهن  
حتى يقبضه راء مال وان ملك الرهن في يده بعد الفسخ المذكور

باعت السلم ان يوده  
ان السلم ان يوده  
ان السلم ان يوده  
ان السلم ان يوده

تلكه اي بالسلم في فيلزم ورسول الله في السلم في لبقاء الردين

كما ان ان يوده ولا ان يدين بدني لا جني عليه عهد فله لان

له ان يوده في هذا اولا وبيع بتمن عبد ارحله اذ ذلته او من يوده  
ان ظلم العهد جرا والخذل في الزانية يمينه فالدين مضمون ان يوده

بدني واجب فظاهر اولا وبيع ببدل صاحب عن انما ان اقر بعد الردين بان  
لا دين عليه لم يرض ان وهو الدين ظالم ينفى له الردين وبيع ردين

المعجز ان الذي في الزينة والميل والمزورين فازر من كل منهما الخالق  
جنسه فذلك في ملكه بقيته وهو ظاهر وان في جنسه وقيل والمزورين

فذلك مثله قدر او زنا كلبان دين فيهم مثله ولا علة الجدة  
عند القابلة بجنسه فازر تساوي ظاهر وان كان الدين اريد فالر ايد

في ذمة الردين وان كان الردين اريد فالر ايد اثنان د وعندها  
يقيم بيمينه فيقيم بخلاف الجنس كما قوت هيلة الذمة باليمين

وبالعكس ليكون خلافه رضاء له ومن شئ شيئا عما شهد ان  
لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا

لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا  
لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا

لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا  
لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا

لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا  
لا يتقبل ثمنه بان يدين بيمينه بيمينه او يخط به كفيلا



میثاق بیعتیہ و احدیہ شاہ

والفاتيح لان قبضنا الرضا  
وفنا وقع على الله فلا  
شيعه  
در

الرافعة والمرحلت عند عمل الحج  
وخط الرافعة والمرحلت عند عمل الحج  
الرافعة والمرحلت عند عمل الحج  
الرافعة والمرحلت عند عمل الحج

رَمَاهُ رَجُلًا آخِرَ ثَانِيًا رَمَاهُ أَحَدًا بَيْنَهُ عَلَيْهِمَا مَجْعُ هَذَا الرَّجُلُ رَمَاهُ  
الَّذِينَ مِنْهُمْ وَتَسْكَنُ الرِّجَالُ فِيهِ دِينُهُمَا لَهُ وَمَلِكُهُ

الدَّيْنِ مِنْهُمَا وَتُسَكَّنُ الرُّوحَ إِلَى فَيْفٍ دَيْنِيَّاهُ وَفُلْتَمِ  
 الرُّوحُ فِي رُوحِ عَدْلٍ

يَوْمَ الرَّسْمِ وَيَلْبَسُ بَقَعَهُ عَذْلًا إِذَا شَاءَ الرَّسْمُ وَالرَّسْمُ وَفَتْحُ أَيَّ

الدين عند الله لا يدرى فيه الماتى بيد الرحمن ولا يأتى هذه أحدى  
بلاؤه من أذى من أذى العبد التعلق بها جميعاً بل العبد  
بلاؤه من أذى من أذى العبد التعلق بها جميعاً بل العبد

فَمَنْ الْعَدْلُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَى أَحَدٍ مَالَهُ أَوْ الْإِثْرَ فَلَمْ يُعْطِ عِنْدَ الْعَدْلِ

وإذا ملك عند العذر ملكاً رتبنا لأورد به فيبقى الرتبين فإن

وَقَالَ الدَّامِيُّ أَوْ الْعَدَاغِيُّ عَمَّا يَسِيرُ إِذَا خَلَّ أَجْلُهُ فَجَّ التَّيْلُ فَإِنْ

شهادت القبول في عقد الميراث فيقول المولى بعزله ما اى

الارض او المذهب ولا ينبغي لمجرة اي احد مما لا زهد التكليف

في القدر فله من ينزله من تحت المراكب يعطى التكبير فلما يتم وانتهى

أَوْ قَسِيَةً مِّثْلَ ذَلِكَ وَيُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ وَإِذَا مَا

البراسفلة ای الولید بیف ای الرموز یغیب و تیر و لا یجوز ان



لا يبيع كل الرهن الموقوف  
بالعمل في عقد الرهن  
نقد

لا يبيع الرهن مع الرهن  
الابيض والارض والارض  
للمتعهد ذلك الابيض والارض  
فاجاز الرهن  
نقد

نقد  
هذا في رهن  
فان الرهن الموقوف  
لا يشترط ان يكون  
رهن الموقوف  
فان الرهن الموقوف  
لا يشترط ان يكون  
رهن الموقوف

يبيع الرهن والمزينة الابيض والارض فان هذا احد وغار رهنه

اجبه الرهن على بيعه كما هو الموقوف في الرهن بالخصصة اذا غار موقوف

واباها الرهن فانه يجر عليها ايضا وكذا يجر الرهن على بيعه لو

شتره التوكيد بعد الرهن في القول الامح وقيل لا يجر هنا فان باه

اي الرهن العبد الذي اورد عينه فالتن من فيه كالماء

اي الرهن فيستحق الدين كما في ماله عند الرهن فان ارضه العبد

بعد بيعه في الرهن فاستحق الرهن فاذا اهلك في يد المشتري

فمنه السيقان رهنه قيمه وحسين مع البيع اي بيع العبد والرقن

او قبض الرهن الثمن لملكه بالفمان او فتمن العبد التجدي

بالبيع مع تسليم الثمن ثم هو اي العبد يقبض الرهن واذا فتمن

معا ايضا او يقبض الرهن من الذي سلك اليه وهو اي الثمن

اي للعبد لانه ملكه بالفمان وحسين يبيع الرهن على رهنه

منه وبطلان قبضه وان كان الرهن فائما في يد المشتري اخذه المشتري

منه فتمن مع حيوان المشتري على العبد لانه العاقد ثم

يترجم معنى العقد على الراتب أي بثمنه وحسنه مع ثمنه من  
 المرفوع أو يترجمه العقد على المرفوع بثمنه الذي سلمه إليه ثم يرجع لمعنى  
 المرفوع على الراتب بدنيته وإن لم يشترط التعديل في عقد الراتب أصلاً  
 أو شرطاً بعدة رجع العقد بعد الاستحقاق على الراتب فترجع  
 قبض المرفوع ثمنه أو لا قبضه فإن سلم الراتب عند المرفوع فاستحق  
 الراتب والمستحق ضماناً فثمنه أو ثمنها فترجع الراتب قيمته  
 بملاك الراتب عند بدنيته فيسبق بدنيته وإن سلم المرفوع قيمته يرجع  
 المرفوع على الراتب بقيمة التي فوضها له من مرفوع الراتب  
 يرجع أيضاً بدنيته على الاستحقاق قبضه فيخرج قيمته كما كان وسلم  
**باب التصرف في الرهن والحجاة عليه**  
 أعلم أنه يترتب بيع الراتب بثمنه على إجازة مرفوعه أو قبضه فإنه  
 وجد أحدهما عند البيع وما رتبته هنا إجازة وإن لم يجر بثمنه  
 فبأنه لا يفسخ بفسخه والامتناع وإذا كان البيع متوقفاً على الشيء  
 بالخيار إما مصلحاً في الرهن أو مصلحاً في الغاف لفسخ الغاف

سورة عن اوائله

هَذَا وَفِيهِ اعْتَقَدَ اَيُّ الرَّاهِزِ وَتَذَيُّرُهُ وَاسْتِلَادَةُ رَحْمَةِ الَّذِي يَسْمُوهُ كَذَلِكَ

فَعَلِمَا غَنِيًا وَكَانَ دِينُ اَيُّ الرَّاهِزِ هَلَّا اخَذَ دِينَهُ هَلَّا وَانْ كَانَ فَوْجًا

اَخَذَ قِيَمَتَهُ لِلرَّاهِزِ بِدَلَالَةِ رَفْعِهِ حَلَلًا اَمَّا وَفَائِدَتُهُ تَعْلِيْمًا اِذَا كَانَتْ

الْقِيَمَةُ مِنْ غَيْرِ حَيْثُ الدِّينِ وَانْ فَعَلِمَا اَيُّ الرَّاهِزِ مَعْنَى الْقِيَمَةِ لَمْ يَكُنْ

فِي الْاَوَّلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَنِزَالِ الدِّينِ يَكُونُ اَنْفَعًا لِيَا اَقْلَامًا مِنْ الْاَخْرِسِ وَفِيهِ وَجْهٌ

اَلْجَبْدُ بِمَا سَمِعَ عَمَّا سَيِّدِهِ اِذَا هُمَا غَنِيَا وَفِيهِ اَخْتِيَامُ الدِّينِ وَاسْتِلَادَةُ

سَمِعَ مَا مَعْنَاهُ فِي الدِّينِ بِلَا رَحْمَةٍ لَانْ كَيْسَ الدِّينِ وَانْ الرَّاهِزُ يَكُونُ

وَاِنْ اَتَى الدِّينَ رَحْمَةً فَيَكُونُ اَعْتَقَهُ غَنِيًا مِمَّا رَأَى اَتَى اَيُّ الرَّاهِزِ

اَيُّ قِيَمَتِهِ اَيُّ التَّلْذُّذِ الرَّاهِزِ وَانْ يَأْتِيهِ رَحْمَةً كَامَةً وَنِيْلًا اَتَى

الرَّاهِزِ اَيُّ رَحْمَتِهِ فَلَمْ يَكُنْ الدِّينُ يَدُ الرَّاهِزِ يَكُونُ بِحَالٍ

اَيُّ السَّقْوَةِ اَيُّ الدِّينِ فَاِنْ عَادَ قِيَمَتُهُ يَأْتِيهِ رَحْمَةً وَانْ يَكُنْ اَيُّ الرَّاهِزِ

مِمَّا اَلَيْدُهُ فَاِنْ مَاتَ الرَّاهِزُ قَبْلَهُ فَالْزَمَتْهُ اَهْلًا بِمَنْ سَأَلَ الرَّاهِزَ

لِبَعْدِ حَكْمِ الدِّينِ وَانْ اَعَارَهُ اَوْ اَرَدَعَهُ لَهَا اَيُّ غَنِيًا بِاَخْرِسٍ

سَقَا فَمَنْ اَيُّ الدِّينِ وَلِكُلِّ سَنَةٍ اَنْ يُعْبَدَ رَحْمَةً لَمْ يَكُنْ

لان الضمان لما عليه باعتباره قيسه وقد ان القهقري  
قوله الرهنة او بالاعارة باذنه قدر الحق

وكانت في الغسل الوضوء  
وكانت في الغسل الوضوء  
وكانت في الغسل الوضوء

أما من لم يضمن في استيفاء الرهن أو إعادته للموافقة الرهن قبل العمل

أو بعده فمنه المرفوع كالرهن المأقوله فليقأ ويد الرهن وأما بعده فلا تراجع

يد العارية ولو ملك في حالة العمل والاستيفاء لا يضمن لأنه ملك أمانة

لثبوت يد العارية ومع استيفاء شيء لم يضمن عند أخذ الأمان رهن

ببطلان دين المستعير ملك فإذا أهلكه ولم يضمن شيء حاز الرهن بتمامه

أما من أقره وكذا عند أي رهن وفي أي بلد شاء وإن قيده المهر

فقد أوجسأه رهن أو يلد وجه أن يقيد بأي بذلك الشيء ولا

يخالف فإن خالف ما قيد المهر ففي المهر يستعيره أو المهر تضمن أن ملك

في يده لتعديله كونهما وإن ضمن الرهن وجه بما ضمن ويد يمين عار رهن

المرتب فلا يضمن إلا استحقاق وإن وافق ما قيده وملك عند الرهن فقد أخذ كل

دينه كعشرة مثلاً حكماً إن كانت قيمة مثل الدين أو أكثر وهي مستعيرة

قد رهن الدين أو فاه منه وهو عشرة للمقيم لا يضمن قيمته ولو أكثر لأنه

قد وافقه أو أخذ الرهن بدينه إن كانت قيمة الرهن المأقوله يدا

أما إذا كانت قيمته والدين عشرة وباق الخمسة من دينه على رهن

والايمن ان يتبع المزمع تسليم الرهن اذ قضى الميز عن المستعير دينه  
 ونك عنه رهنه وينزع المغير على الرهن المستعير عادى لان غير متبع  
 لانه يستحق في تخليص ملكه ولو ملك الرهن المستعار في ذلك الرهن قبل  
 رهنه او بعد فك لا ينفك لان يده عارية ولم ينفك به شيئا من دينه وان  
 استبد به او ركه او اخذ ذلك من قبل الرهن لان الدين خالف عادى الرهن  
 فلا ينفك خلافا للشافعي ولو مات مستعيره مملسا يدون اذ الرهن ياتي  
 على حاله فالباع الا يعرف المغير لانه ماله ولو اراد المغير بيعه وان  
 المزمع يبيع يبيع ولو يبيع منه اذ كان بهى بالرهن وفاء والا  
 يباع الا برضاؤه ولو مات المغير مملسا وعليه دين اغير الرهن عاقبا  
 دينه حتى يرد الرهن الى ورثته ليمسك اذى حتى يمته وان عجز الرهن  
 عن ذلك فالرهن على حاله كالان ولكن لم يردت اى المغير هذه اى الرهن  
 بعد فناء دينه كره فيه فاز طلب فيه اذ المغير مضمون يبيع فان  
 لانه وفاء يبيع والا الا برضا المزمع كما روى اهل ازجاية الرهن  
 على الرهن كما اوبعضا مضمون كحناية المزمع عليه اى الرهن فيسقط  
 اى مضمون المزمع على التبعين

من دينه شيئا بقدر ما في الجناية لانه اقل ما في غرة وجناية الدين اي الدين  
 البر هو زعلها اي على الرافض او المرتفع وعلى العوامد اي باطل ومن زعلها  
 عيدا بعد الثامن ذريه بالموجل فصار قيمته مائة درهم فقتل احد  
 وغير مائة وهذا اجله فبغير مرتفع تلك المائة من حق وسقط باقيه  
 وان باء المرتفع بانه اي الرافض في الصورة المذكورة وقبض منه وهو  
 مائة ربح المرتفع مائة من حق وهو مستثنى ولو قتله عيدا بعد يقدل  
 قيمته مائة فدفع به فجهه الرافض وهو بايحل دين وهو اللان  
 لقيام الثاني مقام الاول فان جنى العبد الرافض على اجنبى خطاء فداه  
 المرتفع ولم يبرج على الرافض شي ولا يجوز ان يدفعه المولى الجناية فان  
 ابي المرتفع من الفداء دفع الرافض اليه او فداه وسقط الدين وان مات  
 الرافض باع رقبته عنه ربحه باذن المرتفع وقبض دينه فان لم يربح  
 له ومضى يغب وهو عنه حتى يسره ويقبض عنه دينه وماله  
 مهمل في مسائل متفرقة  
 غير قيمته عشرة لدره عند رجل بعشرة فقتل ثم تخلل اي صار فدا



فانما ما ان لم يصحح البيع  
فانما ما ان لم يصحح البيع  
فانما ما ان لم يصحح البيع  
فانما ما ان لم يصحح البيع

ثم خلاو الحال ان الخلاص بعد العشرة بقى القدر المتخلل منها بالعشرة

كما ان مسئلة ولزم حصة شاة قيمتها عشرة بعشرة فانت طاذج قد بع

جلدها وقرى الجلد بعد درهما وقرى الجلد ريفه ريفه ففك الى ارض

بدله ولا شيء عليه بمسألة وغار الدين كملده ولبس وسوقه ومرة

فهو ذلك كله للدين ففك منه من ملك وهو اى النماء الذكى من هذا مع امله

تبعاله واذا املك النماء ملكا بجانا اى بغير شيء لان يد هذا تحت العقل

مصدر اى املك الامل وبقى النماء وحده فك النماء بقضه اى

بقضه من الدين وحسين يقسم الدين وهو الذى مثله اى قيمته اى النماء

يوم فكه وعاقبة الامل يوم قبضه ونسق طام الدين همة الامل

وفك النماء بقضه كما لو كان الدين النما وقيمة الامل يوم قبضه النما

ايضا وقيمة النماء يوم فكه ضماك ففكنا من الدين همة الامل

فستحقوا ثلث الامل همة النماء فيك ب مسئلة ولو اذن الدين

للمنزلة اكل زوايدة او الدين بان قال له من هذا اذ فكله فاعلمنا

اى اكل اعيان الزوايد وظاهره هوان بينهما والى منها وب افق

لا صار خلاصه

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع

فانما ما ان لم يصحح البيع



المسكن حيث تسكنهم من نخل وأيام لهم ثم ثمار ما قبل يجوز له بيعها  
 وأكل ثمنها فأجاب بأن ظاهر كلامه أن له التصديق مطلقا إذا ظاهر أن  
 المراد من قوله فاعلموا أعلموا وأكل ثمنها شايه فلا ضمان عليه أي على  
 المُرْتَهِن لأن أكله باذن المالك ولا يستحق شيء من دينه قال في الجواهر  
 رجل رهين دارا وأيام السكنى للمُرْتَهِن فوق يسكنه خليل وفيه البقي  
 منها لا يستحق من الدين لأنه لما أباغ له السكنى أخذ حكم العارية في اختيار  
 أعلم أن هذا الحكم أوفق بما يتعامل أهل المدين من أن الدار قد أخذ  
 للمُرْتَهِن بالأكل والسكنى عادة ولا يستحق من الدين مسألة  
 والزيادة في الدين تصح وفي الدين لا تصح خلافا لا يسوغ فإن الزيادة في  
 الدين عند لا تصح فإن الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن محسنة  
 عليه انتهى تيسير الناس مسألة ونزعت عنه مثلا بالنقد دفع  
 عبدا آخر فبنايد القيد الأول والحوال أن قيمة كل من العبد يزيد الف  
 فالأول رفعت بزيادة إلى الدار والمرتب في الأخير ما هي بجهل بلان  
 الأول وذلك العبد بزيادة الأول إلى الدار وفيه لا بد له من تجديد القيد  
 الأول

وان لم يجعله الله فلهذا  
الاسماء فلا خلاف

فانه اصله من الارض فلهذا في اسمك مسئلة ولما جاء  
الترقيم من عند دينه او من غير فلهذا في يد المرتفع ملك بغير  
من استعملنا المستوفى الدين مسئلة ولما قيل المرتفع دينه كله او  
بقدره من الدين او من غير كطريق او شى المرتفع من الدين بالدين  
عينا كغيره من الاموال مع عنه او عن دينه عاين لانه استيفاء او اهل الدين  
من دينه بدينه في اخر ملك المرتفع ما عند اى المرتفع ملك بالدين  
وتمد يا قنبر الى بن ادى في سورة البقرة او تطوع او شى المرتفع او  
صاحبه وبطلت الخلة وملك المرتفع بالدين لان مع البقرة وكذا لو تعادقا  
على اولاد دين له عليهم ملك المرتفع ملك بالدين لتفهم وجوب الدين  
بتعاقب دعاهما قيا فكل المطالبة باقية وما اتم عارسوا بعد دعاهما  
كتاب الجنايات وبعده جنائيه وفيه

اسم لما يكتب من الشر شرعا اسم لمفعول حريم سواء كان في مال او في نفس ولكن فقد  
التمتع الفقه والفرقة بين المال والجناية بما في نفس وجوارح اعلم ان القتل الذي  
يقتل في الامم الخمسة الالهية ينفذ ودية وكفارة وان هذا ما ارض

**خمس** والأفاناع كثيرة **تقتره** فالأول **عند** وهو أن **يقعد** **عظم**  
**أو من** **الأدوية** أي موضع **من** **جسده** **بأية** **تقر** أي **تشفق** **الأجزاء** **للسلاح**  
**من** **السكين** **والسيز** **ويحد** **أو** **ذ** **هذه** **من** **خشب** **أو** **حجر** **أو** **لبط** **أي**  
**قشر** **التمش** **وكتار** **لأن** **ما** **تشق** **الجلد** **وهذا** **بما** **أن** **فيه** **قود** **بما** **لا** **يطق**  
**البذر** **زيت** **حجر** **عظيم** **أو** **خشب** **عظيم** **يس** **عند** **أيما** **موجب** **أي** **التل** **عند**  
**هو** **الأثر** **لتم** **تقر** **من** **قيل** **بعض** **من** **قود** **أو** **هذه** **وب** **يجب** **التد** **أي**  
**التصام** **عينا** **أي** **مقتضا** **فلا** **يجز** **لأن** **المقتول** **أخذ** **الدية** **لأن** **بالتصام**  
**في** **مباح** **ولو** **من** **الدية** **أو** **كأن** **لا** **تف** **الكلالة** **لأن** **كيفية** **مقتضا** **و**  
**الكلالة** **مقتضا** **العبادة** **فلا** **يأبى** **بها** **و** **الثاني** **يشبه** **قتل** **الهدم** **وهو** **قتل**  
**قود** **بغير** **يأذ** **كفر** **الهدم** **وغیر** **هو** **أن** **لا** **يذ** **الأجزاء** **أو** **القصا** **أو** **السطر**  
**والجحد** **المفسر** **ولو** **يجز** **عظيم** **عنده** **خلاف** **الديانة** **وموجب** **الأثر** **والكلالة**  
**و** **دنية** **مقتضا** **على** **العاقلة** **بما** **يجب** **تفسير** **و** **كل** **بأق** **وهو** **أي** **من**  
**قود** **بذلك** **في** **جراح** **مادون** **النفس** **من** **الجراح** **عند** **وهو** **موجب** **التصام**  
**فليس** **فيما** **و** **نما** **شبه** **الهدم** **والثالث** **قتل** **خطأ** **وهو** **نوعان** **أحد** **هما**

خطأ وهذا كثر تخمير حيث فيه هيدا ارميها اي كاف انحر بامتنا  
فاذا اتممت في دار الحرب والثاني خطأ فهذا كثر في هذا اي هذا فاذا  
نال عنه فامبارا دسيا او تجارته عن الماوي اءه فامبارا والاربع ماوي  
عجرا اي الخطأ كذا في ستمائة فاش عار من الخيول فتمت ففلف برفوف  
عليه لانه معذور بخطئ وموجب تدين كفاة ودية على العاقلة والخمس  
التنل بسبب كذا في موضع حجر وهو غير ملكه وكذا وضع  
خشب على قارعة الطريق وموجب الدية على العاقلة لا اللقاة ولذا ذكر  
بوجوب حرمان الارث لو كان التنازل والى ما يقتول الا ان القتل بسبب لهدم  
بما فيه من بالقتل والحقه الشافعي بالخطأ فيه كذا في وهو ما لا يري ومسلم  
باب ما يوجب القتل والى ما يوجب  
باب الرداء النصارى يقتل كل عصفور اءه من دم واكثر من ربع الرد  
والراي المحمدي على التاميد وهو المسام والذنب لا المستاء من فان حقن  
في بئر قتل او جوعه الى دار الحرب عدا فلا قود في غير القيد فيقتل الجور  
منهم الجور يقتل ايضا بقتله العدة عندنا ذلانا خلافا للشافعي ويقتل

اَيْضًا الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ ظَالِمًا وَلَا يَنْتَازِ اَيَّ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي يَقْتُلُ مُسْلِمًا  
 لَا ذِمَّةَ عَلَيْهِ يَحْقِرُونَ فِي النَّارِ بَيْدًا فَانْعُدْ مِنَ الْمَسَاوِةِ بِالْإِقْتِلَابِ يَوْمَ يُقْتَلُ بِقَتْلِهِ  
 قِيَاسًا لِرَجْمِ الْمَسَاوِةِ بَيْنَهُمَا لَا اسْتِحْسَانًا لِرَجْمِ الْمَسْلُومِ وَيُقْتَلُ الْعَاقِلُ  
 بِقَتْلِ الْجُنُونِ وَالْبَالِغُ بِقَتْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّحِيحُ بِقَتْلِ الْأَعْمَى وَالزَّيْنِيُّ بِقَتْلِ الْفَقِيرِ  
 الْمَرْفُوعُ وَنَاقِمُ الْأَهْرَاقِ اَيُّ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلُ وَيُقْتَلُ الرَّحْلُ بِقَتْلِ الْمَرْأَةِ  
 بِالْأَجْبَاعِ وَيُقْتَلُ الرَّجُلُ بِقَتْلِ امْرَأَةٍ وَأَعْلَى الْجَنُومِ النُّصُوفُ لَأَعْلَى اَيُّ لَا  
 يُقْتَلُ الْأَمْلُ بِقَتْلِ الْعَمَلِ لَيْتَادُ الرُّوْلِ الذِّبُولَةُ وَلَا السِّيفُ بِقَتْلِ الْخِصْفِ وَلَا  
 لَا يُقْتَلُ السَّيِّدُ بِقَتْلِ عَبْدِهِ وَمَذْبَحُهُ وَمَطْبَخُهُ وَعَبْدُ وَلَدَةٍ وَلَا يُقْتَلُ عَبْدٌ بِقَتْلِ بَيْتِهِ  
 لَا الْقَتْلُ لَا يُجْزَى وَلَا يُعْدُ الرَّفِيقُ اَيُّ لَا يُقْتَلُ قَاتِلُ عَبْدِ الرَّفِيقِ بِقَتْلِ بَيْتِهِ  
 عَاقِدَاهُ اَيُّ الرَّاغِبِ وَالْمُتَمَنِّعِ وَقَالَ تَحَدُّ لَأَقُوْدُ وَإِنْ اجْتَمَعَا جُورَةً وَلَا يُقْتَلُ  
 الْقَاتِلُ إِلَّا بِرَأْسِهِ مَرَرِيقُهُ عَمْدًا لَا هَاجَةَ لِقَتْلِ لَانْ شَرَّاهُ كَمَا تَرُدُّ عَنْ دِفَاعِ  
 وَارْتِدَائِهِ وَسَيِّدٌ وَإِنْ اجْتَمَعَا لِمُخْتَلَفٍ الصَّحَابَةِ فَمُوتَ حَرًّا أَوْ قَتِيلًا فَاشْتَبَهَ  
 وَلِيَّهُ فَانْتَفَعَتْ قَتْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَدْعُ وَإِنْ ثَاغِيَةً سَيِّدَةً سَوَاقِرَ فَرَكٍ وَفَادَا وَلَا  
 أَوْتَرَ وَارْتَا وَلَا يَبْرُكُ وَفَادَا أَقَادَ سَيِّدَةً لَنْعِيٍّ وَلَيْسَ وَهُوَ سَيِّدَةٌ وَيُسَبِّحُ

وغير ذلك ان ينقل  
ام انه على او ثا  
من جانب اية مخالفة

قد قدورته الرجل على اية كما اذا قتل شهيدا او في القود ابنه سبعة اجرة

الابوة لا يجب قتل بغيره مسامحة في مشركا عند التقاء المتن لمحمد

في بعض النسخ المسلمين ومن اشكر  
المسلمين قتل

انه من الخطا وانما اعاده ليس هو بغير بل القاتل انما عليه الكفارة

وهذا المتن  
في بعض النسخ

والدية قال ابن ابي اذ اختلفوا فان كان من المشركين لا يجب له قتل

الابن اذ اختلفوا  
في بعض النسخ

عقوبته لقتله عم من كفر سواد قتل وهو منهم في المختار والافاد اى

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

قتل القاتل الابا بسنن ولو قتل بغيره خلافا للشافعي فانه عنده يفعل

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

به مثل ما فعل فحققت التسوية والى المعتد او نازم القتل القود واذا

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

ملك بكل الصالح بالاول لا يملك القود جانا ينقطع يده اى المعتد

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

وبتتاديريه كانه واثم والشافعي كالباب في جميع ما ذكرناه الصحيح وليس فيه

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

الصالح فقه دون القود والعنف والمهر لا ينعى فيما ذكر وللعبارة

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

القود الشتر بينهم وبين المقتول قبل كبر اى يبلغ المقتول خفا فالله

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

وله انه مما نيات لعل منهم على المال فيجوز ان يزوج بعضهم من يتقن

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

الجارح عهدا في هذه تبيح عيانا او محبة ومعدا ذلك الجرح الجرح ذبا

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

فراش اى واثم لم ارش قتل يوت لان الجرح والشويع المذكور سب

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

ظاهراً لموته في حال عليه ويقتله قتل بعد من يفتح اليمين وتشد يد الرأى وصف  
خشب داريلته رأى بها حد يد عم يفتي يفتي بها الارض لا يقتل  
في قتل بظلمه اى المروكناز قتل بعد اذ يقتل كما لا يقتل في خنوقه في

او في ضرب بسوطه من المياقات وعند هوا وعند الشانق يقتل في الله  
ولو اذ عليه في بيت فطلق باب فأتى فيه جوعاً لم يفتي شيئاً وقال في البيت

ولو دونه هيا لمار يقاد به عند محمد مجتبه بخلاف قتل ثم الارض في السوط  
كما سيحكي في المختار وان ما من شخص يقتل نفسه وفقر يد وفقد السبل

وحية قتل الميت على يد الناس ما تثلثه افعال ويجب على المسلمين في جنسية  
الحال قتل من شهداى رفع حرة سباعا المسلمين ليقول قتلهم ولاش

بقتله ولاش في قتل من شهداى رفع حرة سباعا عاى رجل قاصدا قتل مطلقا اى ليليا  
او نهارا في غير او غيره او شهد عليه عيا ليليا في غير او شهد عليه

نهارا في غير فقتله المشهور عليه اما في السلاح فمات في غير ملبس فلا يش  
بقتله مطلقا واما في العصفافه وان كان ملبسا في الليل لا ياتحم القوف

ولو في غير وكناز النمار في غير المصر بخلاف قتل من شهداى عليه نهارا  
فان الناس مشهورون بالنعم



فلا يجوز له قتله فانه قتل مقتله

في قتله ذلك الرجل قتل

في قتله ذلك الرجل قتل

في قتله فانه مقتله لان الظاهر هو ان القوي بالبرهان مع كونه القوي

مقتله ولا يشك في ان مقتله بالبرهان مع كونه القوي

اذ لم يتمكن من الاستعداد الا بالقتل لعم قاتل دون مال اي

لا يجوز له قتله قبل الاخذ اذ قد اخذ ماله ولا يتمكن من

قتله الا بالقتل في الخاتمة لو اي رجلا يصر قتله او يقتلها او

ما اذ غيره فمما به ولم يصر به حال قتله ولا يقتله عليه وكذا اذا

قتله بالسلح في داره فقتله على فانه صاحب الدار انه دخل

لقتله حاله قتله وفتل اي هل قتل السارق اذ صاح عليه لم يضر ماله

ولم يضره وان لم يضره ولم يضره وحيث عليه التماس لقتله بغير حق

ولم يضره رجلا سيفه على رجله بظلم السيف ولم يضره في حق

القتل بقتله اي الشاهد في اوهو فعليه التماس فانه اذا رجع

عاد عزمه وان شعر الجنون او الهوى فقتله الشاهد

عليه او غيره ونقاعه عدا بغير الدين في ماله والقيمة بقتل دابة هيالت

عليه وقال الشافعي لما فمات في العزل لانه قتله لدنعه شه كان العادل البالغ

في قتله الجنون والعين والباطل بغير

لا يفي بيان جملته ما دون النفس  
من الاطراف واليد والجوارح  
الرجلين وغيرها

لا يفي بيان القصاص فيهما  
شرح في القصاص فيما دونها  
من الاطراف مثابة

# وسئلوا باب القصاص في ما دون النفس

فهي اي قدا التذ انما يجزى فيما يجرى حنفا المائلة في قفا

فيمتد القاطع بقطعه في غير من المفضل يقطع يده كذا

لقتل قهر والجور في ما يجرى وانتم بالفضل عن القطع من يمين ساعد او  
من يمين ساق او بين وصبه انما لا يجرى فيها الا لا يكتف حنفا المائلة

وهي الاصل في جريان القصاص ان لا يذبح القاطع كسر من يد المقتول اذ

لا اختيار كبير ما يجرى ما لا اتحاد المنفعة وكذا الحنم في الرجل اذ قطع من  
المفضل وكذا ما في الناق اذا قطع شخص يقطع من الايمان المائلة لاني

وكذا الاذا اذا قطع شخص يقطع منه باذ كذا وكذا غير من قفا

هيوذ ما والالتصاف قائم غير منقصه لايمان المائلة فاذا ارد القصاص

ينقطع على وجه او الجان قطن رطب وتقال عينه بمرارة نوايس قفا له

ولو قلقت عينه لا يجرى القصاص لتعذر المائلة وكذا في الشجة اكرسة اويس

ترام فيها المائلة للشجة الموضحة وهو ان يظلم العظم يما ولا قفا

في عظم لتعذر المائلة الا ان النفس لا يفي قفا القتل نر والسب بالنفس وان

<sup>من اتحاد النعمة شافية</sup>  
 فَمَا وَتَأْتِي سِنَّ الْمَالِ وَسِنَّ الْمَقْلُوحِ طَوْرًا وَكَيْفًا لِمَا فِي قَلْبِهِ أَنْ قَلَعَهَا  
<sup>في باله</sup>  
 أَوْ يَسِّنْ غَيْرَ وَتَبْرَدَ أَوْ تَنْقُصَ مِنْهُ أَنْ كَسَرَهَا وَتَوَخَّذَ الشَّيْءَ بِالْشَّيْءِ وَالنَّارَ  
<sup>في باله</sup>  
 بِالنَّارِ لِأَيُّ خُذَ الْإِيمَانُ بِالْأَسْفَلِ وَالْأَسْفَلُ بِالْأَعْلَى وَالْحَاصِلُ لَأَيُّ خُذَ عَفْوُ  
<sup>في باله</sup>  
 الْإِبْتِهَالِ فَلَا تَرْخُذُ الْفَيْنَ الْيَمِينُ بِالْيَسْرَى وَلَا الْيَسْرَى بِالْيَمِينِ وَكُلَّ الْيَدَانِ  
<sup>في باله</sup>  
 وَالْبِرَّ جُلَّازًا وَلَا قِصَامَ عِنْدَ نَابِيْنِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَبَيْنَ خَيْرٍ وَعَمَلٍ وَبَيْنَ عَمَلَيْنِ  
<sup>في باله</sup>  
 فِيمَا دَوَّرَ النَّفْسَ مِنَ الطَّرَفِ لَتَعْدَرَ الْمَائِلَةَ بِدَلِيلِ اخْتِلَافِ دَيْتِهِمْ وَفِيهِمْ  
<sup>في باله</sup>  
 وَالْأَخْطَرُ إِخْرَافُ الْأَمْرِ وَعِنْدَ الشَّافِعِ حُجْبُ الْقِصَامِ فِي الْمَالِ إِذَا خُطِعَ الْخَرْقُ وَتَعْتَمِدُ  
<sup>في باله</sup>  
 طَرَفُ الْعَهْدِ وَطَرَفُ السَّلَامِ وَالَّذِي يَسِيرُ لِلنَّسَائِرِ فِي الْأَرْضِ وَلَا قِصَامَ فِي قَطْعِ  
<sup>في باله</sup>  
 يَدٍ مِنْ نَصْفِ السَّاعِدِ لِمَا مَرَّ وَلَا قِصَامَ فِي جَانِبٍ وَفِي هَرَاةٍ تَصَالُحُ الْبَطْنِ  
<sup>في باله</sup>  
 إِذَا أَبْرَأَ الْجَانِبُ بِمَا لَيْسَ فِي يَدِهِ فَارْتَبَعَ بِالْأَيْدِي سَائِرَ جِهَةٍ  
<sup>في باله</sup>  
 حُكْمٌ مِنْهَا يَتَقَيَّدُ وَلَا قِصَامَ فِي قَطْعِ لِسَانٍ وَذَكَرٍ وَلَوْ مِنْ أَمْلِهِ لَأَنَّ الْإِنْتِمَاءَ  
<sup>في باله</sup>  
 وَالْإِنْسَانَ يَجْرِي فِيهِمَا فَلَا تَرَاغِي الْمَائِلَةَ وَعَنْ أَبِي يَسُوفَ إِنْ لَانَ الْقَطْعُ مِنْ  
<sup>في باله</sup>  
 أَمْلِهِ يَنْتَقِضُ وَفِيهِ فِي الْحَيَاةِ قَوْلُ الْأَمَامِ هِيَ قَالُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ  
<sup>في باله</sup>  
 قَطَعَهُ الْيَدُ ذَكَرَهُ مِنْ أَمْلِهِ أَوْ مِنْ هَشَفَتِ أَقْتَصَتْ مِنْهُ إِذْ لَهُ هَدٍ مَعْلُومٌ أَلَا

لا يقطع بمقتضاها لا يقتضي  
لنفسه المماثلة  
لا يقطع بمقتضاها لا يقتضي  
لا يقطع بمقتضاها لا يقتضي

أَنْ يَنْقَطِعَ كَمَا انْقَطَعَتْ فَيَسْتَمِرُّ وَلَوْ قَطَعَهَا لَوْ سَجَّ مَا قَطَعَ بِهَذَا السَّارِ

فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ أَشَلَّ أَوْ نَاقِصًا لِأَصْبَحَ أَوْ لَا رَأْسَ الشَّامِ الْمَسْرُوعِ

الشَّيْءُ خَيْرٌ الْخَيْرِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقَوْدِ وَأَخَذَ الْأَرْضَ وَعَلَى تَذَاكُرِهَا إِذَا كَانَ فِي

الْجَانِ مِنَ السَّبِّ وَسَائِرِ الْأَطْرَافِ فَيُجِبُ عَلَيْهِ خِيَارُ بَيْنَهُمَا الْخِيَارُ

وَيَسْتَعْمَلُ الْقَوْدَ بِمَعْنَى الْقَائِلِ لِمَنْزِلَةِ الْحَدِّ وَيَقْبِضُ الْأَوَّلِيَّ وَيُضَاهِيهِ عَلَى مَا لَمْ

لَوْ قَلِيلًا وَبِحَيْثُ مَا لَمْ يَحْدُثِ الْإِطْلَاقُ وَيَسْتَعْمَلُ بِضَاحٍ أَحَدُهُمْ وَعَمَلُهُ أَيْ

أَحَدُهُ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْمَرْثَةِ هَهُنَا مِنَ الدِّيَةِ فَإِنَّهَا حَقٌّ كُلُّهُمْ وَيُقْبَلُ

جَمْعٌ قَصَامًا يَقْبَلُ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدٌ جَرَامَهُ لَكَ وَالْأُخْرَى كَمَا

لَا يَقْبَلُ الْجَمْعُ كَمَا قَصَحَ الْعَلَاءُ الْقَاسِمُ وَيُقْبَلُ فِيهِ يَقْبَلُ جَمْعُ التَّعَادُلِ

بِالْبَيَانِ خَلَا فَالْمُتَأَنِّي أَنْ يَحْفَظَ وَيَلْزَمُ أَيْ الْقَوْلَيْنِ وَأَنْ يَحْفَظَ

مَقْبُولٌ وَاحِدٌ قَبْلَهُ وَسَقَا عِنْدَ نَاهِيَةٍ وَلِي الْقَوْلَيْنِ الْبَيْتُ كَمَثَرِ الْقَائِلِ

هَيْتَ أَنْتَ لِمَنْزِلَةِ الْحَدِّ كَمَا لَوْ قَطَعَ رَجُلًا أَوْ شَيْئًا مِنْ رَجُلٍ أَوْ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا

أَوْ يَحْفَظُ كَمَا عَمَادُ وَنَظْمُ فَلَا رَاسَمًا عِنْدَ نَاهِيَةٍ وَاحِدٌ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ

لِيَعْدِمَ الْمِثَالَةَ لِأَنَّ الشَّيْءَ فِي الْأَطْرَافِ السَّادَةِ الشَّيْءَ وَالْقِيَمَ بِخِلَافِ

لا يستعمل  
الشئ ما بين  
كبر واستعمل  
ما بين في  
الشئ ما بين

لا يستعمل  
الشئ ما بين  
كبر واستعمل  
ما بين في  
الشئ ما بين

لا يستعمل  
الشئ ما بين  
كبر واستعمل  
ما بين في  
الشئ ما بين

فقط يقتل جميع بنو كلب

النسب فان الشرا فيها المسافة والعصمة فقتلوا وهايمنا او فاهمنا

ديتها على عدد دم بالسرية وان قطع رجلا يميني رجلا فليها فليها يمين

وليها دية يد ان حضر ايمارا ان حضر اخذها وقطع له فللا اخر عليه

اي التلح الدية ويقاد اي يقتل عبد اذا اقر بقتل عبد خلا فالزور

وان رت رجلا عمدا فيقتل بالسيف من الاخر ما نابذ في السفهم

يقتل الزمان الاول لانه عمد ونحو للثاني الدية ما عاقلة لانه خطأ

فقط يذ رجلا ثم قتله اخذ بها اي بالتلح والقتل قصاصين في

كونها عديت او اخذ بها مختلفين كونها مختلفين اي اخذ بها عمد

والاخر خطأ سواء تغلب بينهما اول او اخذ بها دية يمين في كونها

خطا اي ان تغلب بينهما برة والاي تغلب بينهما كفتها دية واحدة لتد فلها

فالحاصل ان القصاص اما عمد او خطأ والقتل كذلك فصار اربع فصول

ثم اما بينهما برة او لا في صاريها ثمانية فصول فيؤخذ بالامرين في الله

بلاتنا هذا الارض فخطا اي لم يتخلل بينهما برة فان كفتها دية واحدة

اي القتل فانظر في هذا التوضيح

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

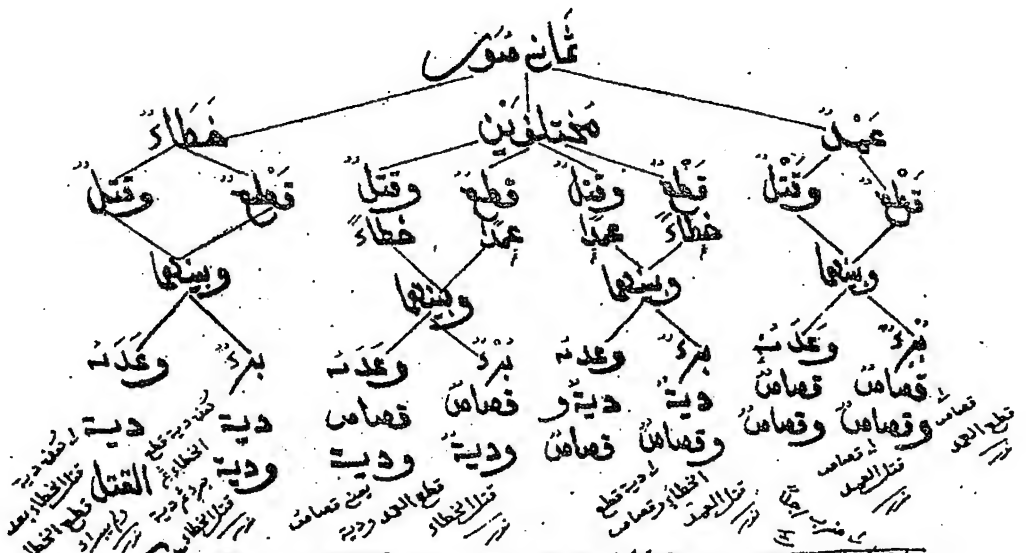
فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية

فقط ولحقه شرا  
تقطع نصف الدية



كُلُّ هَذِهِ مِائَةِ سَوَرٍ فِي ثَمَانِ سَوَرٍ وَثَمَانِ سَوَرٍ فِي ثَمَانِ سَوَرٍ  
 وَهِيَ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهَا بَدَأَتْ بِالسَّيْفِ لَمْ يَتَّقِ مَهْبِةً فِي حَقِّ الْإِصْبَعِ  
 هَذَا التَّعْزِيرُ وَهَذَا كَلَامُ بَدَأَتْ وَبِئْسَ لَهَا التَّعْزِيرُ أَمَّا الْيَسْتَجِيزُ  
 وَغَرَابَةُ يَسْتَجِيزُ فِي قِتْلِ حَكِيمٍ عِدَاوَةٍ عَنْ عَدُوِّ تَجِيزُ أَهْلُ الطَّبِيعِ وَهِيَ  
 الْأَذْوِيَّةُ وَتَجِيزُ حَكِيمَةٍ عِدَاوَةٍ فِي مِائَةِ سَوَرٍ حَكِيمَةٍ وَبِئْسَ بَدَأَتْ  
 أَيْرُهَا بِالْأَجْمَاعِ لِبَقَاءِ الْأَثَرِ وَهُوَ الْإِصْبَعُ بِالْأَثَرِ وَتَجِيزُ عِدَاوَةٍ  
 أَوْ خَطَاً أَوْ شَيْءٍ أَوْ جَرِيحٍ فَعِنَّمَا جَرِيحٌ قَطْعُهُ أَوْ شَيْءٌ أَوْ جَرِيحٌ  
 فَازِنُهُ بِالْأَثَرِ فِيهِ لَمْ يَطْلَعْ دِيَّةً خِلَافَ الْإِصْبَعِ لَوْ عِنَّمَا الْجَنَابَةُ  
 أَوْ عَنِ الْقَطْعِ وَغَرَابَةُ يَسْتَجِيزُ فِي قِتْلِ حَكِيمٍ عِدَاوَةٍ عَنْ عَدُوِّ تَجِيزُ أَهْلُ الطَّبِيعِ وَهِيَ

في الجارية العذبة عند

في الجارية العذبة عند

يقتضي الدين لآزله واحد من جنس في الفروع السرية و هيند  
 هناية الخطاء يقتضي من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيما والا فلهما عاقلة  
 ثلثا الدين وفي العهد يقتضي من ثلث ماله الا ان زوج العهد المتوفى  
 وليس ماله فيم يتعلق به هو الدرث فيخرج الفروع على الكمال وكذا  
 النجاة والبراحة فالبعض عنهما لا ينفرد عن القطع حكما وظافا كما فان  
 وقطعت امرأة يد رجل فمكدها جعل يده مضمومة ما بالسرية فلو لم  
 ففهم ما الارش اجماعا يجمع منه ماله والدين في ماله ان تعبدت  
 القطع فيجوز المتابعة بينهما ان تساوي والا في في الوفاة عا فاقطعها  
 الدين ان اخطأ القطع فلا يجوز المتابعة وان نكحها في اليد عا ما جازت  
 فمضا او عا الجنابة ثم ما توفى ففقط العهد وجب الثلث عليه والثلث  
 عليها الرضا ثم يستوفى القصاص على جعله ثم اؤرق قطع الخطاء رفع عن  
 العاقلة مضمون ماله والباقي وفيه لغير فان خرج المهر من الثلث سيقطع  
 عنهم قديرا والاستمدا ثلث الماله فتد ولو قطعت يده فاقطع له بان يقطع  
 يد القاطع فان مقطوعه بالسرية قبل القاطع وقصاصا عند ابيه بوسن



**القتيل يد التاتل ثم عنائه فمن القاطع دية اليد لانه استوفى غير**

**حقه لازحقه التهام لكن لا يقف للشبهة وعندنا لا شيء عليه وعليه**

**الفتوى وملهم باب الشهادة في القتل واعتباره**

المقدم للورثة ابتداء بطريق الخلافة لا ارثاى لا بطريق الارث خلافا  
 للمعروف في القدر لتعريفه لان المعروف في ملك الموت في حياته  
 لا يما ولا يمس احد ثم اى العرف في جميعها عن البقية من ذوى الاستيفاء الوهاب  
 لا يما ولا يمس احد ثم اى العرف في جميعها عن البقية من ذوى الاستيفاء الوهاب

فلما قال دعوا الامم ان كل ما يملك الرثة يترك بطريق الارث فاحد منهم  
 عن الباقرين اي قائم مقامهم والخسرة وعلى ما لا يكون بطريق

لا يصير احدكم فريسة لغيره فممنع عما تضمنه قوله فلو اقام احدكم بيعة  
عما تضمنه قوله لا يصير احدكم فريسة لغيره فممنع عما تضمنه قوله فلو اقام احدكم بيعة  
عما تضمنه قوله لا يصير احدكم فريسة لغيره فممنع عما تضمنه قوله فلو اقام احدكم بيعة

هَتِ يَحْضُرْ أَخُوهُ الْعَائِيْ بِفَانْ حَضَرَ وَجِ عَلَيْهِ اِنْ يَحْيَدُ مَا اِي الْبَيْتِ ثَانَا  
خَالَا لَهَا وَفِي قَتْلِ الْخَطَا وَفِي الدِّيْنِ لَا يَبِيْعُ اَخْرَجَ لَا يَحْيَدُ مَا اِي اَجْمَاعًا اِنْ

مرحباً بالارثية بميراث الارثي ولذا الذين قلروا في القائل بما عرفت  
الغاية عندهم فالجاءل ختم بالانلاب بالارثية القتل وكذا لو قيل

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فلا تترك بينة أقامها الشافعي  
من غاياتها بها ضعف  
الغالب شافعي

جاءت شدة بين رجلين واحد منهما غايته فهو على التقدير السابعة فإن

أخبر وليا قتل بغيره أخيه الآخر فلو رأى أخبارا غامضة بينهما

بغيرهما فإن صدقها القاتل رده ذواها فليحل واحد منهم

ثمة الديرة وإن كان بها القاتل والى أيضا فلا شيء لهما ولا شيء

الديرة وإن صدقها الآخر وحده ذوا القاتل فله الثلث أيضا لأن

تصديقه إن كان بتكذيب القاتل فوجب له ثلث الديرة ولذا لو صدقها

القاتل مع فلا شيء له عما أنتهدي به وإن اختلفت شأنا من القتل في زمان

وفي مكان أو في التبر أو قال شامد قتل بهما وقال الآخر حدثت

لنتي شهادتهما وإن شهدا قتل واحد قال أحدهما التبر في الديرة

في ماله استعسانا والقياس أن لا يوجب شيء وإن أقرت الدليلين بقتل

زيد مثلاً قال الولي قتلته معاً فله أو للولي قتلتهما عما باقراهما

وإن شهدا إني أراهما قتل زيد معاً مثلاً وشهد أخيه أنهما قتل زيد

أياه فادع الولي قتلتهما معاً أياه لغنا أي الشهادتان لأن في هذا

تكذيب الشاهد له بالشاهد في بعض ما شهد له والتكذيب تفسيق

لأنها  
بغيرها عند  
أخبرها وعنف  
البعث يستحق  
التدخين

والآخر بالعدا  
نفس

مقتل مطلق  
والطالق ليس  
بموجب فوجب إقرار  
مؤشبه وهو  
الدينونة

لأن الضماد فيه اشتبا  
أنفراد الضماد عليه  
بالتكذيب والادع  
قتلها معاً في ادعاء  
تكون بالشاهد

ونفسه الشاهد يبطل شهادة. <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 والظن بحالة الرب لا لحالة الرسول <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 فان قيل المستقيم فومل السيف اليه والقياس التفرؤك سقط للشبهة <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 قال لا شيء عليه وجب القيمة بقتل عبيد بعد الرب قبل الرسول <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 بغير الجزاء عما يحرم ربه <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 عما حال اياه فاحرم فومل كونه <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 مقيما عليه بالرجوع فيرجع شاهدة فلا يجوز الرب فومل بعد ظهوره <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 وهل ميد رماه سيام فتجس فومل السيف لا يجل يارماه مجزئ <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 فاسلم فومل لما عرفت من ان القيمة حالة الرب ومثلهم <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
**كتاب الدييات مع الدينة وفي لغة** <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 ودي كعدة وشرع اسم للمال الذي <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 للواحد فمما دون النفس اقام ان دية قتل القتل مائة من الابل <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 ارباعا او خمسة الى اربعة ارباع فربها من ثمن فاقا وربها من ثمن <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>  
 من يكون وكل من قتل وهدية في كل نوع منها خمسة وعشرون <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup> <sup>لان الشاهد يبطل شهادة</sup>

لا دية الا بالدية في الكلد لا تفلح  
الا بالدية لان الشريعة قد  
عليه الاجماع قد

لا دية الا بالدية

وفي اي دية الخطاة لا غير والدية في الخطاة مائة منها افراسا  
اخماس ثوب

عشرون ابن مخافين وعشرون بنت مخافين وعشرون بنت لبين وعشرون

مئة وعشرون هذه او الزديار اربعة الا درهم وكفارة اهل الدية

قتل الخطاة وشبه القتل عتق عتق فان عتق من مائة شاة من اهل الدية  
ولا يجوز اهلها المسكين فيها لان لا يرد فيه قيمته وقبح اعتاق عتق  
احد اهلها من مائة لان مائة لا اعتاق الجدين في البطون وفي المراتع

النصف من دية الرجل النفس وما دونها روى ذلك عن ارض

دية المسام والدية سواء

اعلم ان قتل النفس وقطع مائة الاثر والذوق والحشة وانما العقل

الشعر والذوق والسمع والبصر واللسان من في الحقيقة في اشعار

بانه لسان الاخرى حلت عدل او من اداء الكثر الحرف وفي الحقيقة فام

تنبه وحلف شعر الرأس اذا لم يثبت ايضا الدية المملة ان اثنى عشر

ما ذكرناه والاهل في الاثر ان اذ اذت جنس شفع على الكمال او

الاهل لا يفيء في الادب على الكمال بل كل الدية لان اطلاق النفس من

الاهل لا يفيء في الادب على الكمال بل كل الدية لان اطلاق النفس من

الاهل لا يفيء في الادب على الكمال بل كل الدية لان اطلاق النفس من

الاهل لا يفيء في الادب على الكمال بل كل الدية لان اطلاق النفس من

سنة لم يجز اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة

سنة لم يجز اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة

من هذه الاشياء المزدوجة كعشرين وثمانين وثلثين  
 اشعار الحسنة كلها وفي اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
 من اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
 ثلثة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
 كما في كل سن فان فيها اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
 ثابتة بالثمة وان كان عدد الاسنان اثنين وثلاثين اربعة اربعة اربعة  
 اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
**فصل في الشجاعة**  
 ولا تزد في الشجاعة اذ لا يمكن هذا المائة فيها الا في المائة  
 ذلك فيها وفي ما تزد في العذر اي تزد في المائة وفي المائة  
 في العاشرة وفي ما ليس في المائة وفي المائة وفي المائة  
 ونحو عشرة ما في المائة التي تصل الى ام الدماغ اي اصل ثلثها وكذا في المائة  
 وهي جراحة وصلت الى الجوف فان نزلت الى الجوف الى الجوف ثلثها

سنة لم يجز اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة  
 في اربعة اربعة

303.





عندنا وعند الشافعي بمواهبنا بغير حيلة لغيره وشعر ذلك

الامام اى السلطان اونايبه غاز اذن الایام فذلك فارتب اومات واقعه

فِيهِ طَرِيقٌ سَبِيحٌ أَخْرَاجُهُ جَوْعًا أَوْ غِيًّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَبَيْنَ نَفْسِهِ خِلَافًا لِمَا

وَمِنْ جِيٍّ أَيْ بَعْدَ هَجْرٍ وَفِيهِ أَجْرٌ الطَّرِيقِ وَهُوَ إِلَى مَوْضِعٍ أَخْرَجَ فَيُطْبَقُ

أَيْ هَلَجَ بِهِ رَجُلٌ فَهُوَ الثَّانِي لِأَنَّهُ الْاَوَّلُ انْفُسَحَ بِفَعْلِهِ كَمَا هَلَجَ شَيْءٌ

رَأَى أَوْ عَاظَمَهُ فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ مِنْهُ أَيْ أَخْرَجَ أَوْ دَخَلَ تَحْتَهُ أَوْ قَبِلَ أَوْ

هَمَّاهُ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ فَسَقَطَ عَلَى أَحَدٍ فَمَكَدَ بِهِ أَوْ جَلَسَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا

فَعَطَبَ أَخَذَ كَمَا سَقَطَ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ فَانْهَ فِيهِ لَا يَفْتَنُ مَنْ سَقَطَ

بِهِ رَدَّ أَوْ قَدْ لَبَسَهُ عَلَى أَحَدٍ فَعَطَبَ بِهِ أَوْ دَخَلَ مِنْهُ الذِّكْرُ أَيْ مِنَ الذِّكْرِ

وغيره في مسجد غيره أَيْ عَمِلَتْ أَوْ جَلَسَ فِيهِ مُعَلِّيًا وَقَالَ لَا يَفْتَنُ بِإِذْخَالِ

هَذِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ كَانَ غَيْرِهِ لَازِلًا لِأَنْشَاءٍ يُطْلَبُ بِذَلِكَ الْمُقَرَّبُ فَيَسْتَوِي

فِيهِ أَهْلُهُ وَغَيْرُهُمْ وَبِالْأَمْرِ الثَّلَاثَةِ وَبِالْفَتْحِ وَكَذَا لَا يَفْتَنُ الْجَالِبُ

فِيهِ مَطْلَعًا عِنْدَهُمْ

مَنْ سَالَ هَائِلُ الطَّرِيقِ الْعَادِي فَازْجَالِبُ يَنْفَعُهُ مَسِيْمٌ أَوْ ذَاتٌ فَمَنْ يَنْفَعُهُ

فِي مَدَّةٍ يَكُنْ فِيهَا يَنْفَعُهُ فَسَقَطَ فَمِنْ مَا تَلَفَ أَيْ سَقَطَ مِنْهُ أَنْشَاءٌ وَغَيْرُهَا

وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى بَيْتِ الْحَائِطِ فَيُجَاعُ وَفِيهِ الْمَشْيُ أَيْ أَوْطَلَبُ نَفْسَهُ

تمن لا يبرح فقهه من يستلها بأجارة أو إجارة كالتدب أو المذوع فسقط <sup>للعامة</sup>

بعد ذلك وأتلف شيئا فلا ضمان أصلا فإن مال هائلكه إلى دار رجل فلب <sup>للعامة</sup>

الطلب لنفسه فيخرج قاذبيه وأبادة منها عت الجنابة حتى لم يسقط

بعد ذلك قبل مضي المدة لا يضمن لأن الحق له لا يبرح التاديب إن مال <sup>للتأجيل والبراءة</sup>

إلى الطريق للعداء فأجله الفاضل أو من طلب الترضي لأنه من الهات فلا <sup>للعامة</sup>

يكون لها إبطاله فإن بنى الجاني ما يملك ابتداء فممن ولو يملك طلب نفسه <sup>للعامة</sup>

سما فممن فسقط ما اشترع الجاني ونحوه كالسيرة بالتقديم به حاله ما يملك بين <sup>للعامة</sup>

خمس لو طلب نفسه من أحدهم فلم ينتفعه فسقط على رجل فيمحقه <sup>للعامة</sup>

خمس الدين لأن الطلب يبرح في الخمس كالمالك الذي يملك ثلاثه <sup>للعامة</sup>

أخذ من فيها بشرا أو بني حاله فممن ب رجل فممن ثلاثي الدين <sup>للعامة</sup>

لتدبيره الثلاثين ومائة فممن ب رجل فممن ب رجل فممن ب رجل فممن ب رجل <sup>للعامة</sup>

**باب جنابة البهيمة والجنابة عليها**

فمن البهيمة ما ركبته أو شربها أو غلبها أو أفسدها أو كذبها أو عنت <sup>للعامة</sup>

بها أو خطبها أي من شربها أو مدها أي من شربها أو مدها <sup>للعامة</sup>

الاخر ان هذه الذكوة ان تمكن لا يفهم الركبت فانفتحت دابة او ضربت  
 بخافير فليعلم ان ذنبها لهدم انما ان الاخر ان عند او عجب السابق ما انت  
 اى افرجت رثها او بالث في الطريق شابة او ارقصها لذلها فان او قطعها  
 في الطريق لغيره فليعلم ان احد منهم لتعدي يومه فان اصابته او غيرها  
 حمية او غيرة او اثار الدابة بخار او غيرها فليعلم ان هذا هو  
 لا يفهم لانه ولو كان الخيول فيهم وفيهم السابق والقائد ما فهمت الى ان  
 لانها مثله في السبب ولكن على الكفاية والعلية ولو اعطيتهم فاسان  
 اى تاليتا يفتن فسقطت الفرس فانا فهمت عاقلة لا سداوية الاخر  
 ولو ساد دابة ففرقت اذ اتعاها رجل فاقرب فيهم ولو قاد قطرا  
 وهو ابل كثيرة في نكاح واحد منها على اخر فليعلم انهم يهتيم واحد من اى  
 من القطار بها فان من فيهم الدية وان كان منهم سابق فيها لا يستأمنوا  
 في السبب فان هذا بهي ربي على قطار القاييد بلا علم وجلالهم عاقلة  
 الدية في جعل ابعها على عاقلة الدابة وشارسها وسادة بعدة فاصاب  
 جلا في فمهم فمداحه فمهم لا يفهم ان يستفوا ان ارسلوا فيهم لا يفهم

سیوہ نصیب  
امریکے  
من غیر افتیا  
ساجھاندر

۶۰

مطلقاً ساداً أو لا وإن أنزلت دابة أي فقامت من قيدها بنفسها فامابت

نفساً فاملاحتما او مالا لئلا نزع اعنته ايما او نهار الا يقم لتدعيم

العلماء أي فاعلنا جباري مذكور من صدر ذات للغير علماء الكبار

فخسما او طعنوا بالاذن الركب ففزع الذين هم جملها او هم يتبيلها

فَتَحْمِلُهَا أَخْرَجَهُ الْفَارَّاءُ وَأَوْفَرَ فَعَدِمَتْهُ وَقَتْلَتْهُ فَمِنْهُ هُوَ أَيْ الْفَارَّاءُ

او النافس لا اله الا الله عز وجل وكذا هو مستقر اليه يرضى ويغضب

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا كَسَفًا  
وَأَمَّا الشَّجَرُ فَهُوَ طَبَقٌ لِّلْعَالَمِينَ

لَا وَفِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ

[illegible]

٢٠ ربح القيمة وعند الساتح <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣</sup>

باب جنایۃ الملوک و اعیانہ علیہ

فَارْجِي عَيْدَ خَطَاةٍ دِيْعَهُ سَيِّئَةً بِمَا اِيْبَاجِيْتَانِي فِيْهِ كَرِهًا وَلِيْعَةً

أَوْفَدَاهُ السَّيِّدَ بِإِزْمِيلَهَا لَا كُنْ الْعَاقِبُ إِلَّا مَعَهُ أَمْرٌ لِلرَّحْمَةِ عَلَى الصَّحِاحِ

ولذا سقى الواجب موت بالخلافة من الحر فإن شاء فمضى بهذه الآية

سَمَنُ الْحَنَاءِ لَا لَرِيَّ هَكَذَا فَإِنْ جِئْتِ فِي هَذِهِ السَّيِّدَةِ بِمَا أَوْ بِالْحَنَاءِ

فيجب بالتأنيب الدفع أو الفداء

الوليها أو فداء سيده بارسها فإن اعتق المولى غيره عالم بالجناية فمن

المولى الأقال من قيمته ومن الأرض فإن اعتقها المالكها المولى الأرض فقط

أما عالم القيمة بالمأبدا وكفيل عتق بقتل زيد مثلا أو من أرضه فقط

فذلك النفل وإن قطعه عبيد جرح عدا ودفع العبد إليه أي الحر فاعتق

فإن من المولى في العبد ما جاز بها أي بالجناية وما جاز ثلث لأن عتقه وإلها

تصحيح المانع وإن لم يعتق الجرح وماتت السيدة العبد عالم سيده

فقتل قضاها أو يفتنه عنه لبطان المانع فإن جنى ما ذكر من مديون

خطأ فاعتق سيده بتمام علم بها أي بالجناية عتق السيد لمر الدين الأقال من

قيمه ونزدية وغرم لوليها أي الجناية الأقل منها أي قيمته ومن الأرض

فإن أتلف حقين الدفع المولى الجناية والبيع للبراء فإن لذب ما يؤونه

مديون ولما يباع الولد معهما لدينه فإن جنت فولدت لا يدفع المولى

معها الجناية بها فإن قبل عبيد لرجل خطأ وله حريم من السيد أو عتقه فلا

يؤخذ للحر الزام عليه لأن بغيره ذلك أقدر أنه لا يستحق دفع العبد بل

الدية على العاقلة لكنه لا يهدد ولا ينجح فإن قال مقتب لزيد مثلا قتلت

الدية على العاقلة لكنه لا يهدد ولا ينجح فإن قال مقتب لزيد مثلا قتلت



بفتح في حال كونه عبدا  
فان العبدان على سلاي  
نفس

لا بعد عتقه فانه ان  
عبد نفسه

اذا قال قبل عتق خطاء فقال المولى لا بل قتلتك بعده فالتقوا للهدى لانه  
لانه اسند قتله الى حاله ثانياً للعبدان وضع المولى نفسه  
شكر للفيها فان قال رجل لامة قطعت يدي وانيت فقالت الامة لا  
بل قطعت يدي بعد الحق فالتقوا لاما لان الناطع اذ سبب الفهمان  
ثم اذ عن ما ينكره فلا يصدق قوله وكذا التقوا لاما في لاما اخذه المولى منها  
من المال الا الجماع والخلع فالتقوا لاما فان امر عبد مجبور او مبي  
مبياً يقتل رجل فقتله فديته على عاتقه المبي القاتل وجعل على العبد  
الامر بعد عتقه لاما المبي الامر اي القصور اعلية فان كان ما يجر  
العبد المجبور مثله يعني امر عبد عبد يقتل رجل فقتله دفع السيد العبد  
القاتل الى المبتول او فداه بالارش في الخطاء ولا يرجع له اي السيد  
القاتل على العبد الامر في الحال ونزحه بعد الحق بالاقارب القاتل  
ومن قيمه العبد للقاتل وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل مبيهاً  
لا زعمه خطاء فان كان كسب المبي القاتل فان قتل قاتله مبيهاً  
منها وليان فها احد وليي على احد منها اي من المقتولين عنه دفع  
سيدة ونصفه اي العبد الى الآخر من الذين لم يظفوا او فداه منها

لان يصف ذلك الى  
حالة معصية فثابرة  
للعبدان وهو حاله  
الرق في كونه  
في العبد المجبور

ثم قال لهما  
اخذت منك مائة  
الحالة اذ امتلك  
طالب العاقبة  
وقال المبي لا  
بل اخذت منك  
بمئة فوجب عليه  
العبدان

أول من مات القتل  
جريمة

للعنف

بدية له لانه بذل العفوسه التود وانتلب بالاولى هو ديار واحد

للعنف الا في حلة

ساقطة بعنف الاولين فحبب الاخرى للاخرين فاز قتل ذلك القاتل

اي الحرين عمدا وقتل الاخر خطأ وعنا احد وليي مقتول القتل فذبي

للعنف والخطا بعنف

التميز لانه يديه لولي مقتول الخطا وينفذها لاهل القتل

الخطا والخطا بعنف  
الخطا والخطا بعنف  
الخطا والخطا بعنف

الذي لم يعن او دفع القتل اليهم وقسم اثلاثا على العمد اي يحميه وقسم

للعنف

اربعا سارعة عند قتلها فان قتل عبد لرجل من قريته فاعنا احد لعنا

للعنف

دون الاخر بطل كفه عندة وقال لا يدفع الهان فهو نصيب لغير العان

ثلاثة ارباع

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

للعنف

محمل في الحنازة على العبد

اعلم ان ذية قتلى العبد قيمته فان بلغت له اي قيمته ذية الحر وبلغت قيمته

للعنف

الامة ذية الحره بغير من له من ذية عشرة ذواتهم اظلمار الا لخطا

للعنف

تبع الرقي عن الحر وفي الفقه قيمته بالان ذية بلغت بالاجماع وكذا

ما قدر من ذية الحر او ارش على الاطراف قد رغب العبد من قيمته فمقطع

للعنف

يده فهو قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح ولو قطع يد عبد عمدا

فاعتق فسرى حتى يموت به اقيد القاطع ازلان واثر سيده فقتل

للعنف

للعنف

لا يولد وثنه غيبه  
لا يولد وثنه غيبه

لا يولد وثنه غيبه  
لا يولد وثنه غيبه

لا يولد وثنه غيبه  
لا يولد وثنه غيبه

والا لان اعتق رجلا احد عبدي به بلايمان فتشبا فقيم المولى احد منهما

في العتق فان شهما السيد لان الميان كالانشاء وفي فتع هيمي عيبد

د بته سيده للثاني واخذ منه قيمه او انكس بلا اخذ النقصان

وقال له اخذ النقصان فان جنى موبى وام ولد فقيم السيد الاول

من القيمة ومن الازن لى الجناية اذ لا حمله في التهم منها فان جنى ايما

جناية اخرى شارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمه ودفعت اليه

بقضاء اذ ليس في جبايات كلها الا قيمه واحدة وان دفعت له بلا قضا

اتبع وفي الثانية السيد او في الاولى **مفضل في عصر القن وغيره**

ومن غيب عيبد قطع سيده يديه قبل الزمير فسرى ايات بالسراية

بعده فقيم قيمه اطلع فان قطع سيده في يد غامب فسرى في يده لم

يقيم الغامب ولو غيب عيبد عيبد مثله فان في يده فقيم فان الجيرة

مراخذ بانفاله فان جنى يد ب عند غامب فزده على سيده ثم جنى عند

سيده او على فقيم السيد قيمه لهما اى لاجل الجنايتين ورجع السيد

بنصفهما على الغامب ودفعت اى هذا النصف الى وفي الجناية الاولى

لا ينفك عن الغامض اول  
 ثم عند الموت قد  
 لا ينفك عن الموت قد  
 لا ينفك عن الموت قد  
 لا ينفك عن الموت قد

وفي الصورة الاولى رجع السيد بعل الخامب لطلب الجنابة هذه وفي الثانية

لما يرجع بعل الخامب لتأخير ما عنده والقرعة الفصلين كما ذكره السيد

يدفع النفس فمنا ويدفع ثم اى في الدبر القيمة كما مر مدبري

عند غامض فردة ثم غمض ثانيا فجاء عنده من سيدته قيمة ثانيا

الجنائيتين رجع السيد بقيمة بعل الخامب ليعود عنده ودفع فمنا

اى القيمة الى اخر ذة ثانيا الى اول الجنابة الاولى رجع به اى بذلك النفس

على الخامب ومن غمض صياحه اوقات فريده لاجاة او حتى لا يفهم لان ذلك لا

يفتقر بافتلاى الاماكن وان مات بمعاقة اى نارساوية او غمضا او بغيره

هية فديته على عاقلة الغامض استعسانا لتسبب بنقله الى مكان المواقف

او الحياز كذا مبي اودع عمدا فقتله القبي فانه فمنا فيه عاقلة قيم

فان اتلف القبي ما لا يحل طعنا ما ايداع عنده فمنا له عاقلة ولا

لا وان اتلف بهذه اى الايداع لا يفهم لان سلطه عليه فلا فاعا الى

رويته بالقسامة

مع لفتهم القسم وبعو اليمين طاعوشة اليمين ياتى طاعا بسبب

نہایت سے  
خداوند کے  
قادر ہاں سے

أثافي

و بعد از آنکه

عليه قشور بالاس - الحلف

[illegible]

١٣٥٥  
 ١٣٥٤  
 ١٣٥٣  
 ١٣٥٢  
 ١٣٥١  
 ١٣٥٠  
 ١٣٤٩  
 ١٣٤٨  
 ١٣٤٧  
 ١٣٤٦  
 ١٣٤٥  
 ١٣٤٤  
 ١٣٤٣  
 ١٣٤٢  
 ١٣٤١  
 ١٣٤٠  
 ١٣٣٩  
 ١٣٣٨  
 ١٣٣٧  
 ١٣٣٦  
 ١٣٣٥  
 ١٣٣٤  
 ١٣٣٣  
 ١٣٣٢  
 ١٣٣١  
 ١٣٣٠  
 ١٣٢٩  
 ١٣٢٨  
 ١٣٢٧  
 ١٣٢٦  
 ١٣٢٥  
 ١٣٢٤  
 ١٣٢٣  
 ١٣٢٢  
 ١٣٢١  
 ١٣٢٠  
 ١٣١٩  
 ١٣١٨  
 ١٣١٧  
 ١٣١٦  
 ١٣١٥  
 ١٣١٤  
 ١٣١٣  
 ١٣١٢  
 ١٣١١  
 ١٣١٠  
 ١٣٠٩  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٠  
 ١٢٩٩  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٠  
 ١٢٨٩  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٠  
 ١٢٧٩  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٠  
 ١٢٦٩  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٠  
 ١٢٥٩  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٠  
 ١٢٤٩  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٠  
 ١٢٣٩  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣١  
 ١٢٣٠  
 ١٢٢٩  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢١  
 ١٢٢٠  
 ١٢١٩  
 ١٢١٨  
 ١٢١٧  
 ١٢١٦  
 ١٢١٥  
 ١٢١٤  
 ١٢١٣  
 ١٢١٢  
 ١٢١١  
 ١٢١٠  
 ١٢٠٩  
 ١٢٠٨  
 ١٢٠٧  
 ١٢٠٦  
 ١٢٠٥  
 ١٢٠٤  
 ١٢٠٣  
 ١٢٠٢  
 ١٢٠١  
 ١٢٠٠  
 ١١٩٩  
 ١١٩٨  
 ١١٩٧  
 ١١٩٦  
 ١١٩٥  
 ١١٩٤  
 ١١٩٣  
 ١١٩٢  
 ١١٩١  
 ١١٩٠  
 ١١٨٩  
 ١١٨٨  
 ١١٨٧  
 ١١٨٦  
 ١١٨٥  
 ١١٨٤  
 ١١٨٣  
 ١١٨٢  
 ١١٨١  
 ١١٨٠  
 ١١٧٩  
 ١١٧٨  
 ١١٧٧  
 ١١٧٦  
 ١١٧٥  
 ١١٧٤  
 ١١٧٣  
 ١١٧٢  
 ١١٧١  
 ١١٧٠  
 ١١٦٩  
 ١١٦٨  
 ١١٦٧  
 ١١٦٦  
 ١١٦٥  
 ١١٦٤  
 ١١٦٣  
 ١١٦٢  
 ١١٦١  
 ١١٦٠  
 ١١٥٩  
 ١١٥٨  
 ١١٥٧  
 ١١٥٦  
 ١١٥٥  
 ١١٥٤  
 ١١٥٣  
 ١١٥٢  
 ١١٥١  
 ١١٥٠  
 ١١٤٩  
 ١١٤٨  
 ١١٤٧  
 ١١٤٦  
 ١١٤٥  
 ١١٤٤  
 ١١٤٣  
 ١١٤٢  
 ١١٤١  
 ١١٤٠  
 ١١٣٩  
 ١١٣٨  
 ١١٣٧  
 ١١٣٦  
 ١١٣٥  
 ١١٣٤  
 ١١٣٣  
 ١١٣٢  
 ١١٣١  
 ١١٣٠  
 ١١٢٩  
 ١١٢٨  
 ١١٢٧  
 ١١٢٦  
 ١١٢٥  
 ١١٢٤  
 ١١٢٣  
 ١١٢٢  
 ١١٢١  
 ١١٢٠  
 ١١١٩  
 ١١١٨  
 ١١١٧  
 ١١١٦  
 ١١١٥  
 ١١١٤  
 ١١١٣  
 ١١١٢  
 ١١١١  
 ١١١٠  
 ١١٠٩  
 ١١٠٨  
 ١١٠٧  
 ١١٠٦  
 ١١٠٥  
 ١١٠٤  
 ١١٠٣  
 ١١٠٢  
 ١١٠١  
 ١١٠٠  
 ١٠٩٩  
 ١٠٩٨  
 ١٠٩٧  
 ١٠٩٦  
 ١٠٩٥  
 ١٠٩٤  
 ١٠٩٣  
 ١٠٩٢  
 ١٠٩١  
 ١٠٩٠  
 ١٠٨٩  
 ١٠٨٨  
 ١٠٨٧  
 ١٠٨٦  
 ١٠٨٥  
 ١٠٨٤  
 ١٠٨٣  
 ١٠٨٢  
 ١٠٨١  
 ١٠٨٠  
 ١٠٧٩  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٠  
 ١٠٦٩  
 ١٠٦٨  
 ١٠٦٧  
 ١٠٦٦  
 ١٠٦٥  
 ١٠٦٤  
 ١٠٦٣  
 ١٠٦٢  
 ١٠٦١  
 ١٠٦٠  
 ١٠٥٩  
 ١٠٥٨  
 ١٠٥٧  
 ١٠٥٦  
 ١٠٥٥  
 ١٠٥٤  
 ١٠٥٣  
 ١٠٥٢  
 ١٠٥١  
 ١٠٥٠  
 ١٠٤٩  
 ١٠٤٨  
 ١٠٤٧  
 ١٠٤٦  
 ١٠٤٥  
 ١٠٤٤  
 ١٠٤٣  
 ١٠٤٢  
 ١٠٤١

[illegible]

سابقاً وقائداً أو كُتبت فديته عما قبله دون أهل الخطة لانه في يده  
فصار كانه داره فازاجتمعوا الى السابق والقائد والديك ذاب  
فديته عليهم جميعاً وان لم يكن ملجأ لهم على ايديهم وان تم زديته  
ووجد عليها قتيلاً بين قريتين فديته عما قبله فان وجد قتيلاً في دار  
رعيه فعليه القسامة وعما قبلته الدية ان ثبت انها في الدار في الحجة  
وان ثبت ذلك باقراره فعليه ايضاً ان ماتت بالافرار لا يتحمل العاقلة  
ان وجد قتيلاً في دار نفسه اي القتيلى فالدية عما قبلته ورتبه وعند  
الاشخ فيه اي في القتيلى وبديته والقسامة عما قبل الخطة كسر الخاء اي الارض  
التي اعطاهم الامام يوم النحر ولو وقع منهم واحد من السكان في  
الشربين قال ابو بربك كلهم شربون فيها وان قاله الثالث وبديته لو هو  
التي بينهم لله وهو في هذه الخطة من اشركه فاز وجد القتيلى  
فدار شربته بين قوم ليعرف منهم فيها قسم الشرب كما ان ثلثه مثلاً  
لاهمهم نصف وللثاني ثلث وللثالث سدس فليكن اي الدية مع القسامة  
سواء بينهم على عهد الرؤس وان يبيت الدار ولم تقبض فوجد فيها قتيلاً

لا دية القتيلى  
لا عاقلة ولا وليد مع وزر  
الذي لان العطف والدية  
لا القتيلى  
لا في يد من

لا دية  
طهها قتيلاً

مع الذين كمل لهم الامام اول النحر وقسم الامانة  
في القسامة  
لا في الدار  
لا في الدار  
لا في الدار

لان ما ج القتل وما ج الشرب  
سواء في الحفظ والتدابير

في الدية مع القتل في داره على  
 بغيره بغيره فدية على  
 عاقلة قتل في داره على  
 في الدية مع القتل في داره على

فله عاقلة البائع في البيع بخيار على عاقلة ذى اليد فله عاقلة البائع

ان وجد في النكاح فالتسامة والدية فما من فيه من الزكوة والملاهي

اتفاقا لان ايزيدى واف وجد مسجدا عجلة او قبيلة فبما على اهله وان

وجد بينه القريبين فما اقر بها وان وجد في سرق عمل في الهلاك

وعند ابن يونس على السطرن وعليه القتي وان وجد في الشارع اى

الطريق العام والسجدة المحصورة والسجدة الجارية فالتسامة والدية

على احد وانما الدية على بيت المال وانما على ابن يونس فالتسامة على اهل السجدة

ولم يقاتلوا فاقبلوا او انكسروا فقتل فالتسامة والدية على اهل المحلة

لان القتل بينهم والحفظ عليهم وان وجد قتل في قرية اى مع اهلها

بقرىها او في دارهم فهو هدم وان قال المستعمل بفتح اللام اى يطلب

منه المحلة فقتل زيد هذا المستعمل بانه ما قتله ولا يفتى له قاتله

زيد ولا يقتل له في حق زيد وتبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل

غيره فله عاقلة البائع او يقتل واحد منهم بقتلهم للتفدية ومن جرحه

وقالوا قبل لانهم قتلوا بغيره فدية اربعة ارجل واربعة اشياء



من علم الجراح فلا قسم فيه  
ولا يوان فكل الجراح القصاص  
في الجرح وعلى عاقلة الدين في  
الخطأ وشابة

لا عام فاش جيلنا  
في التيام والزوج قد

هو اي قبيلة ولم يعلم الجراح فنقل الى بيت فيه ذاب الشق موت بالسراية  
فالقصاص والدين على ذلك الحق واما رخص كان بيتا فالتقيد فلو

الكل في القاتل  
فلا تطعن واحده  
منها

وجيد احد لما قضا فيه الاخر وبيت عند ابي يوسف فلا فالحذر فلا

نفس الشئ  
بالاخذ في عا  
بالاخذ في عا  
بالاخذ في عا

يفتن عنده لامة الله قتل نفس وطمع كتاب المعاقلة

وهي مقبلة وهي الذية سميت بها لانها تقبل الدماء فان شئت اي

العاقل  
العاقل  
العاقل

تسكنها وش القتل لان فيه القصاص والدية وبيت نفس القتل على

العاقل  
العاقل  
العاقل

العاقل او الجماعة الذين يقتلون الذية وبيت عندنا اهل الديوان او القتل

وعند الشافعي العاقلة اهل النكاح والقتل وهو العيان لمن هو اي

العاقل  
العاقل  
العاقل

القاتل منهم لانهم اهل النكاح والقتل مع ازم في عهد جعلها اي

العاقل  
العاقل  
العاقل

اهل الديوان وحسن فخذ الذية يعطيان اي من المال الذي يقد

العاقل  
العاقل  
العاقل

لهم من بيت المال في اشهر او في سنة ثلث سنين من وقت القتل

العاقل  
العاقل  
العاقل

وكان في ما قبل الارز ويدا وعند الشافعي يحيى حالاً فان خرمه العطايا

العاقل  
العاقل  
العاقل

لاكثر منها او قل منها تزهد منه لحسن التصود وان لم يكن القاتل

العاقل  
العاقل  
العاقل

منهم اي اهل الديوان فها قتلته قبيلته واقارب اهل النسبة فان

العاقل  
العاقل  
العاقل

نُفِرَ بِهِ بِالْحَرْقِ وَفِيهِ أَهْلُ الْحَرْقِ وَإِنْ بِالْحَرْقِ وَالْعَنْدِ فَأَمَّا هَا وَتَقَسَّمُ الدِّيَّةُ  
عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ سِنِينَ وَالْيَتَامَى خَذْلًا وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَدْرِمُ أَوْ دِيمُ

[illegible][illegible]

الحنافة وأعلم أن غنائمهم العاقلة يجب بنفس القتل من الدين  
سماهم في شبه القتل والخطأ وما يجب بقدر إزسه شيء مؤلف وما جلد

لا يَتَحَمَّلُونَ ثَأْنِي بِمَنْحِ أَوْ قَبْلِ الْأَذَاهِ قُوَّةً أَقْمَرَهُ وَالْمَائِبِ  
بِقَتْلِهِمْ وَلَوْ سَقَطَ قُوَّةُ الشُّبُهَةِ أَوْ لَقُتْهُ أَيْمَهُ عَمْدًا وَلَا يَأْبَى عُنَايَةً

عبد خطا اوعدا ولا مادون ارض الوشحة لا يتعلمها الجاني في الخدعة  
كتاب الـ صبا

مفاز الى ما يفيد الوزن ويحيا اربعة اقسام واجبة كالوصية بالزوجة

والديون والمفارات الواجبة على الميت وبغية الميام والصلوة

لهذه اذ لم يقصد الترتيب  
 الصالح او الفلاح اعانت اركان  
 فما 8 شيئا او اعمال فنيش  
 ندرها شافية

الفائتين منه وبماحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والاقارب ومكره  
 الوصية لافل الفسق والفسار ومستهبة اذ لم يقرب من اهلنا بطلان  
 الحق الروحية لله اولادته الفقراء والاقارب والنجى للوالدين والاقارب  
 لازية الوصية لم ينصف بآية الهيات وسببها اى الوصية المستهبة ما  
 بسبب التبرعات وشرا انطما اى الوصية ستة اهلها كون الوصية اهل البيع  
 فلا يجوز من صغير ومجنون والثاني عدم استيفاء اى الوصية بالدين  
 لتقدير على الوصية كما سيجى والثالث كون الوصية له هيا وقته فلا يجوز  
 للميت والاربع كون غير وارث فلا يجوز لوارث لقوله عم انا لله تع اعطى  
 عافى من فقه اى بالارث والخامس ان لا يكون قائل لقوله عم لا وصية  
 لقائل وهو باطلاه يتنازل القاتل مباشرة عمدا فان اخطأ والسادس كون  
 الوصية به قابلا للتبليغ فلا يجوز بالجنون والجنون كذا لا يجوز  
 القبول وقال في الاجاز فقط وهو ما كثر الوصية به على اجد يد الوصية  
 له كما في البتة فيلزم استيفاء الالة الوصية بها ويجوز الايضاء الثالث  
 من ناله للاجتناب عند عدم المانع وان لم يجز الارب ذك ذلك الايضاء لا يجوز  
 وهو استيفاء مال بالدين ونحوه شافية

منه الى الملكة  
نور الدين  
بسم الله الرحمن الرحيم

اَنْ تَنْتَهِىَ وَاللَّيْسَ عِنْدَ مَلَكٍ وَاَنْ تَكُونَ قَدِيمَ الدِّينِ عَلَيْهِمَا اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَانَهَا  
 تَبْرَعُ وَاِذَا الدِّينُ وَاجِبٌ وَيَصِحُّ اَنْ تَقْبَلَ الرُّسِيَّةَ بِهَذِهِ سَوْرَةٍ اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَلْقِلَّةِ  
 وَلَسْنَا بِطَلْقِ قَوْلِهَا فَرَدَّهَا وَهِيَ قَوْلُ قَبْلَهَا وَهِيَ قَوْلُهَا بِهَذِهِ  
 سَوْرَةٍ وَلَوْ رَدَّهَا فَيُفِيدُهَا قَبُولُهَا بِهَذِهِ وَبِأَيِّ الْهَيْئَةِ بِهَذِهِ بِهَذِهِ الرُّسِيَّةِ  
 بِهَذَا اَلَا اَمَّا رُوسِيَّةٌ ثُمَّ مَا تَقْبَلُ بِقَبُولِهَا وَالدَّفْعَانِ بِهَذِهِ اَيْضًا بِقَبُولِهَا  
 فَلَمْ يَأْوَ إِلَى الرُّسِيَّةِ بِهِ لَوْ رَدَّهَا اَيُّ الرُّسِيَّةِ لَمْ يَكُنْ اَيُّ الرُّسِيَّةِ اِنْ يَرْجِعُ عَنْهَا اَيُّ  
 عَنْ الرُّسِيَّةِ يَقُولُ صَرِيحٌ اَوْ يَنْقَلِبُ يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالَ عَنْ الْفَقِيرِ بَارِئٌ بِزَيْلِ  
 اَهْلِهِمْ وَاَعْلَى مَضَائِقِهِ كَمَا تَبَيَّنَ فِي كِتَابِ الْفَقِيرِ اَوْ يَنْقَلِبُ يَزِيدُ فِي الرُّسِيَّةِ  
 بِهِ مَا يَنْتَفِعُ تَسْلِيْمًا اَيُّ الرُّسِيَّةِ بِهَذَا اَيُّ مَا رَأَى كَمَا يَزِيدُ لَيْسَ الْمُسَوِّفُ  
 الرُّسِيَّةَ بِهِ بِسَمْنٍ وَكَيْفَ يَزِيدُ الْبَنَاءُ فِي دَارِ اَوْفٍ بِهَا وَلَمْ يَزِدْ اَيْضًا اِنْ يَرْجِعُ عَنْهَا  
 بِتَصَدَّقَ زَيْلٌ بِمَا يَحِبُّه لَا يَبِيعُ وَالْقِسْمَةُ لَا يَكُونُ رَاجِعًا عَنْهَا بِتَسْلِيْمٍ نَهَبٍ  
 اَوْ مَعَى بِهِ لَآئِنَ تَصَدَّقَ فِي التَّبَعِ وَالْجُودُ بِهَا فَالْآنَ يَوْمًا فَانِ الْجُودُ  
 عَنْدهُ رَجُوعٌ وَيَنْقَلِبُ هَبَّةً الْهَرِيضُ اَوْ رُوسِيَّةً لَمْ تَكُنْ بِهَذِهِ اَيُّ الرُّسِيَّةِ  
 اَوْ الرُّسِيَّةِ ثُمَّ مَا تَلَا اَنَّ الرُّسِيَّةَ اِيْمَانٌ بِهَذِهِ الْمَوْتِ وَهِيَ رَدَّهَا وَارْتَدَّ لَهَا

من ان يصرح الى  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات  
 من ان المسلم من ذوات

يَبْطُلُ اقْرَاجُ اَيِّ الْهَدِيْفِ وَوَقِيَتْ وَبَسَتْ لَانَّهُ كَافِرٌ اَوْ عِبْدٌ اَوْ اَسْلَمٌ اَوْ اَعْتَقَ

بَعْدَ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ لِقِيَامِ الْبَيِّنَةِ وَفِي الْقَوْلِ فَيُؤَيِّدُ ثَلَاثَةُ الْاَشْيَاءِ

لَا اَنَّ الْبَيِّنَةَ سَبَبُ الدَّارِثِ وَاَمَّا الْعَمَلُ وَالرَّسِيَّةُ فَلَمَّا وَقَعَ فِيهِ بَيِّنَةٌ يَتَقَيَّدُ

بِغُلُوبِهَا وَاشْدَادِ رُسُلِهِ اَوْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ السَّبِيلُ وَيُؤَيِّدُ فِي الدَّرَجَةِ مِنْهَا

مَا لِهَ اِنْ طَالَتْ يَدُّهُ سَنَةً اَوْ يَخْفَا مَوْتُهُ اَوْ لَا تَطْلُقُ مَوْتُهُ

فِي ثَلَاثَةٍ وَاِذَا اجْتَمَعَ الرُّسَايَا وَضَاقَ عِنْدَ ثَلَاثَةِ الْمَالِ فَإِنَّ لَهَا نَفْسَهَا

فِي مَضَادٍّ وَنَفْسٌ قَدِيمٌ الْيَوْمِ مِنْهَا الْيَوْمِ فِي الْقَضَاءِ لَأَنَّهُ أَهْمٌ وَإِنْ أَخَذَهُ

الْمَوْتُ فِي الْوَقِيَّةِ وَإِنْ تَسَارَتْ الرُّسَايَا قَعَّةً كَمَا لَمْ تَلْقَ فِي الْيَوْمِ أَوْ

نَوَافِلُ قَدِيمٌ فِي الْقَضَاءِ مَا قَدَّمَ الْمَوْتُ فِي الْوَقِيَّةِ فَإِنْ أَوْفَى نَحْجُ أَهْجُ

عَنْهُ أَلْبَابُ بِلَدِهِ أَنْ كُنْ نَفَقَتْ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ حَيْثُ تَحْفِيهِ وَإِنْ مَاتَ

هَاجَ فِي طَرِيقِهِ وَأَوْفَى بِالْحَجِّ عَنْهُ نَحْجُ بِلَدِهِ رَاكِبًا أَوْ أَلْمَنْ حَيْثُ

مَاتَ اسْتَحْسَانًا أَنْ يُلْغَ نَفَقَتْ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ حَيْثُ تَبْلُغَ وَمَلَمَ

بَابُ الْوَقِيَّةِ ثَلَاثُ الْمَالِ

أَذَا أَوْفَى الْهَدِيْفُ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ ثَلَاثَ مَالٍ لَمْ يَدْ

لأنه كذا من العينة  
لأنه واحد منها بثلث  
ماله

أي الذي ذكره فثلثه لهما بمسدين اتفاقاً وإن أوفى بثلث ماله أي

لزيد وبسد ماله لآخر فالثالث بينهما اتفاقاً وإن أوفى لآخر

بجميع ماله ولاخر بثلث ماله وإيجبه وإذا كان فثلث بينهما اتفاقاً لأن

الرئيسية بالثمن من الثلث إذا لم يجز تقع باطلة فتدخل لثمن أوفى لل

بالثلث فيصنف الثلث بينهما وقال لا يرد الثلث فيعلم للأول ثلثا

أرباع وللثاني ربعاً ولا يفرز الرئيس له بالثمن من الثلث عند دافئ آخر عند

أي يخيف المراد بالفرز الوسطاء بين الحساب فهذه سهام الرئيس

أشباراً فافترق بينهما لرواحد بينهما ثلث ماله يكن سدساً فدخل سدس

سأله وعند ما ساهم الرئيس أربعة كما قد من الألف ثلث سائر وانها

مفترق عند ه وهي الحياة أي العظام والسحابة والدرهم الرسالة أي

المطلقة في القيد بثلث أوفى أو نحوها ومن قسم ذلك أربعة المربعين

لرمل بالدرهم مثلاً أي بجائز في ربع بالدرهم أو ربع بثلث عند

قيمة الدرهم ربع ثلثاً ماله ولاخر بثلث ماله وكبر فخرج فالثالث

من ماله بينهما اثلاثاً إجماعاً ولو أوفى لاجنبي بثلث بغيره فقت



لأن رعيته شبه بالزمن فإذا  
أول بعد ما ينفذ في أرو  
تغير ما ينفذ في أرو  
فما ينفذ

لأن رعيته الزمنية لا ينفذ في  
أرو

الوقت سواء كان ابن أو ولد أو مو له بنفسه أو لا تمتح إلا أنها الوصية

للغير عما هو عليه حق الإبن بخلاف مثله فإن مثله ليس بغيره وقال في كلامها

مخرج فإن كان له أي للمو في إبن أو ولد أي لم ينفذ في إبن

الثالث ولو أوصى له بغيره مجهول من مال فالبين إلى العرثة فيقال له

أعطوه ما شئتم لأنه مجهول والإجماع لا تمتح فيه الوصية ولو أوصى له

بغيره من ماله فله السدس غير أنه أي في بعض الناس وهو كالجزء

المجهول في غير فالبين إلى العرثة فإن قالوا إلى من سدس ما لم يرد قال

ثانياً ثلث ماله وأجازوا أي العرثة الوصية فله ثلث فقط وأوصى له

سدس ماله لم يترك أم من له سدس فقط وأوصى بثلثه والجزء أو ثلث

غيره فله ثلثاه ثلثا الثلث فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

مفارقة أو ثلثيها فله ثلثاه فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

مفارقة أو ثلثيها فله ثلثاه فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

مفارقة أو ثلثيها فله ثلثاه فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

مفارقة أو ثلثيها فله ثلثاه فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

مفارقة أو ثلثيها فله ثلثاه فله ثلث ماله وإن أوصى بثلثيها

الثلث لانا  
مستحق في اذله فحذف الثلث

فان ستم والخمسة اربعون  
والسكان سبعة ندر

لا رجل اذ ستم ندر

واخماسا عند تخمير ولراوق بمائة لزيد ومائة لهم ونقال لآخر اشركتكم  
بعضها في نصيبها فله اي لهذا الآخر ثلث ما اكل منها من المائة تساوي  
نصيبها فامكنة المساواة في كل من الثلثة ثلثا المائة ولراوق بمائة

لزيد وخمسين لهم ونقال لآخر اشركتكم بعضها في نصيبها فله نصف ما اكل  
منها لآخر نصيبها فتساوي على ما سنها وان قال الميرضا لم تبق لفلان  
على دين فمصدق او الغلان فيما قاله مصدق وجوزا الى الثلث لستحسانا

فان كان على  
سواوة على  
الآخر على  
واحد منها  
مثابة

لازم امله الحق دين ويقدر به شئ يتركه فيك الرتبة فان اوقع بوضايع ذلك  
او مع قبله لفلان على دين فمصدق غيره لثلث ما اكل لاصحاب الديار في

ولا وصية  
مطلوب فلا  
يلزم المعلوم  
فقد سأل عن  
المعلم  
مثابة

غيره لثلاثة للورثة وبعد ذلك العزل قبل لكل فريق من الفريقين صدقة

فما انشتم من اي مقدار فيؤخذ امحار الديار با مثلث ما اقر رايته وما

بقي بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان الدائن بدين مائة مثلاً

يقطع ثلثها مما في ايديهم فان فضل يبيع منه فلهم من الاخذ او يوفى هذه الورثة

في حتم وهو ثلثا  
الحال والباقي للورثة

بثلث ما اقر رايته وما بقى بعد اخذ الثلث فلهم حتى لو اقر والغلان

الدائنين ثلثا ما يبيع مثلاً يبيع ما يبيعه فان فضل يبيع

ساعة في ايديهم ندر  
وهو ما قول لهم من الثلث ندر

فلهما والالاوي على فم من الفهمين على الفهم بدعوى الزيادة و  
 لو اوصى بشئ لاجبي ووارثه فله اى للاجبي نعم الشئ ويطنر وصي  
 لوارثه لما من ان الرص لم غير وارث ولو اوصى بشيئين ثلثين متفاوتين جيد  
 وسواء ردي لثلاثين رجال الكل من هم شرب بعينه فضاء من دار ثلثين  
 الرص ولم يذراى هو اى الفنايع والدرية تقبل لكل سنة ههنا ههنا  
 بطلة الرصية لجمالة المستحق لكان ساهما اى الرص ما بقى منها من  
 ثوبين اليهم ههنا رصحت لدرال المانع وهو الجود فاخذ ذوالاجل  
 ثلثي الثوبين الاخيرين الثوبين الباقيين وذوالدرى فله الااجبي منها  
 وذوالرصة ثلث كل واحد منها لار السوي بقدر الاماز ولو اوصى  
 احد الشريكين ببيتين من دار شريك بينهما قسمة بينهما فان اصاب  
 البيت حظ الموصى وهو للموصى له وان وقع ذلك البيت في نصيب الشريك  
 فله اى للموصى له قد رة اى مثل ذلك البيت ذوالا من نصيب الموصى  
 كما كان الحكم كذا في الاقرار ببيت معين من دار شريك ولو اوصى  
 لرجل بالبيت ذوالرعي اى هينة بان عاين وديعة عند الرص من

مَا أَخْبِرَ فَأَجَازَ الْغَيْرُ الرَّسِيَّةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ أَيْ إِلَى الْمَوْتِ  
 لَهُ قَعَّ الْأَيْسَاءُ لَا تَذْنَعُ وَلَكِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ مِنَ الدَّفْعِ وَلَوْ بَعْدَ أَجَازَتِهِ لِأَنَّ  
 أَجَازَتَهُ قُبِعَ فَلَمْ أَنْ يَنْتَفِعْ مِنَ الدَّفْعِ وَأَمَّا بَعْدَ الدَّفْعِ فَلَا مَرْجِعَ لَهُ  
 وَلَوْ أَتَاهُ الدَّفْعُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِلْمَيِّتِ أَثَرُ قِسْمَةِ أَبِيهِ لَفَازَ بِالثَّلَاثِ فَهَاجَ  
 أَتْرَافَهُ فَيَدْفَعُ لَهُ ثَلَاثَ نَفْسٍ اسْتَحْسَانًا وَلَوْ أَوْفَى لِرَجُلٍ بَابٍ فَوَلَدَتْ  
 بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَلَدًا وَلَهَا مِائَةُ حَازِمٍ مِنَ الثَّلَاثِ فَيُجَالِ وَالْأَخِيرُ جَانِبُهُ

أَخَذَ الثَّلَاثَ مِنْهَا مِائَةً لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَزِيحُ الْأَمْلَ وَهِيَ الْمِائَةُ أَيْ مِائَةُ النَّفْسِ  
**بَابُ الْعَقْرِ فِي الْمَرْفُوعِ** يَقْتَضِي حَالُ الْعَقْرِ فِي

تَصَرُّفٍ مُتَجَزٍّ وَفِعْمًا أَوْ حَيْثُ كَانَ فِي الْحَالِ كَانَتْ حُرٌّ أَوْ قَدْ لَزِمَ فَإِنْ كَانَ  
 الْعَقْلُ فِي حَالِ الْقَمْعِ فَمِنْ كَلَامِهِ وَالْأَيُّ أَنْ كَانَ فِي الْمَرْفُوعِ فَمِنْ ثَلَاثٍ وَأَمَّا التَّصَرُّفُ

الْمَقْصُودُ إِلَى مَوْتِهِ وَفِعْمًا أَوْ حَيْثُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ كَانَتْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ  
 قَدْ لَزِمَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيُجْتَنَبُ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ الْقَمْعِ

وَكُلُّ مَرْفُوعٍ مِنْهُ كَالْقَمْعِ وَأَعْلَى أَنْ أَعْتَقَهُ أَيْ أَلْبَسَهُ وَمِجَابَاتٍ أَيْ  
 سَاعَتِهِ فِي الشَّرِّ وَالْبَيْعِ وَوَقْفِهِ وَفِيهِ كَذَلِكَ كَمَا هُمْ

كَمَا بَاعَ بِالْخَمْسِينَ مِائَةَ الْمِائَةِ

وكانت ماله في  
 ما جاء به من عهدها ما كان  
 ما اعتقد عبد الله في ماله  
 يعني المالك لم يملك

وقية فيقتر من الثلث فإن كان فاعتق وشارك الثلث منها في أي

المهاجرة أمة فيصرف الثلث اليها ويصرف الثلث في قيمته ويقاسمها

بأن اعتق فإلى أمة ياقسم الثلث بينهما وقال اعتق أو من المهاجرة

بغيرها وقية أي الميراث ما يصدق منه بعد الماله عند التصدق الرقية بما

فيها وإن كان ماله في الرقية فله أن يصدق بالمال في الرقية فله

في أقل منها تقييد غير الميراث به فلا يصدق بها الرقية بأصح عنه بالمال

فإنها ناذرة ولو ملك بعد منها وتبطل الرقية بعقوبة الرقية عند

عبدية بعد موته إن حتى العبد بعد موته في بيع بالجنانية وإن فدى بالارث

لا تبطل ولو أرقى لزيد مثله ماله وتري عبدا فاقدر كل من الوارث

وزيد أن الميت اعتق هذا العبد فادع زيد عتقه فعتبه ليعتق من

على الماله وأدعى اليراث عتقه فممنه ليعتق من ثلثه فالقول للمواريث

مع يمين لانه منكم استحقاق زيد ولاشك لزيد إلا أن ينفذ من ثلث

شك على قيمة العبد أو يمين يمينه على دعواه أن العتق في المحنة قبل

بينت وأرادت رجلا دينها الميت وأدعى العبد عتقا في المحنة والماله

لأنه ممنه في إخراج ذلك ليعتق له الرقية بالثلث

لَا غَيْرَ فَمَذَّذَهَا الرِّاثُ يَسْقِي الْهَيْدُ فَيَقِفُ وَتَدْفَعُ إِلَى الْغَدِيرِ وَقَالَ

اعلم ان جوار الشجر من لقمه به وهو القياس والا لم يسكن في محلات

وَالْأَمْرُ عَلَى جَانِبِ وَأَمَّا مَقَرُّهُ فَعَلَى ذِي رُخْمٍ فِي مِزَانِ جَانِبِ رُفُوتِ

فَاِنْ رَعَيْتُمْ مَا كَانُوا مِنْكُمْ يَدْعُونَ وَارْتَمَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ فِي زُهْدٍ

فَقِيلَ لَهُ فُتِحْنَا لَهُ وَأَخْلَاهُ الْأَمْرَاتُ وَأَمَّا لَهُ فَأَهْلِيَّتِي لِأَنَّ اللَّهَ قَبِيلُهُ

فَقَبْلَ اَرْسَالِ الْاِسْلَامِ الْاَقْدَبُ وَالْاَنْعَدُ وَالذِّكْرُ وَالْاَنْثَى وَالْمَسْكُ وَالْمَاثِرُ

الأخوات والأهلية قالت أبا الأهل الذي أنسب إلى أسلافهم

والله اعلم بالصواب





ألا ذاك لا بد اسم قبيلة  
 نبتوا لأنهم لا يدرعون  
 بحد الانتماس سما في آدم  
 در الحنا

تفهم يا ربنا

وَلَا غَنِيَاءَ وَلَا أَرْفَاقَ مِنْهُ مُتَّقِينَ وَتُفَتِّحُونَ لَهُمُ ابْوَابَ الرَّحْمَةِ  
 لَا تَنْفُذُ إِلَى مَشْرِكَ وَلَا تَعْبُودُ لَهُ وَلَا تَقْرَبُ تَدْلَعُ أَحَدَهَا وَمُتَلَعُهَا

# **بَابُ الرِّسِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ وَالسَّكَنِ تَقَعُ الرِّسِيَّةُ لِرَجُلٍ**

يَعْدِلُ سِتْرَ عَيْلِهِ وَسَكَنَ دَارَهُ مَدَّةً مَهْلُومَةً أَوْ أَبَدًا لَأَنَّ الْمَنَافِعَ يَقَعُ عَلَيْهَا  
 وَتَقَعُ بِغَلَبَتِهَا وَالْإِدَامَةُ الْعَبْدُ وَلَرَأْيُ الدَّارِ فَإِنْ خَرَجَتْ الرِّسِيَّةُ  
 عَيْنُهَا مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَ رَقَبَتَهَا إِلَى أَيْ الرِّسِيَّةِ لَهَا أَوْ لِأَجْلِ الرِّسِيَّةِ

وَالْأَخْذُ مِنْ قِسْمِ الدَّارِ اثْنَانِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ بِمَقْدَارِ وَتَقِيَاءُ الْعَبْدِ الْخِدْمَةِ

فَيُعَدُّ فِيهَا وَالرِّسِيَّةُ يَرِينُ وَيُرْتَدُّ إِلَى الرِّسِيَّةِ لَهَا فِي حَقِّهِ فَيُرْسِمُ

تَبْطُلُ الرِّسِيَّةُ وَتُجَرِّدُ بَعْدَ مَوْتِ أَيْ الرِّسِيَّةِ يَهُودُ الْعَبْدُ وَالْأَرْكَ

الرِّسِيَّةُ أَيْ رَسْمُ الرِّسِيَّةِ بِحَكْمِ الْمَلِكِ وَلَوْ أَوْحَى بِفَرَسَةٍ بِسِتَانٍ فَإِنَّ الرِّسِيَّةَ

وَالْحَالُ أَنْ فِيهِ فَرَسٌ لَا زِلَ أَيْ الرِّسِيَّةُ لَهَا فِيهِ الثَّمَرَةُ فَقَدْ لَا الثَّمَرَةَ

إِسْمُ جَوْهَرٍ فَإِنْ زَادَ الرِّسِيَّةُ أَبَدًا فَلَهُ ثَمَرُ الثَّمَرَةِ وَمَا يَحْدُثُ فِي

الْمُسْتَقْبَلِ مَا عَاشَ كَمَا فِي الرِّسِيَّةِ بِفَرَسَةٍ بِسِتَانٍ فَإِنَّهَا لَهَا مَطْلَقًا مَا عَاشَ

وَلَوْ أَوْحَى بِفَرَسٍ غَيْرِهِ وَلَدَيْهَا وَلَبَيَّهَا كَانَتْ لَهَا أَيْ الرِّسِيَّةُ لَهَا بِمَا وَفَدَ

لَا سَوَاءَ قَالَهُ أَبَدًا وَسَوَاءَ قَالَتْ  
 مَعْرُودَةً فِي  
 أَلَا أَوْحَى  
 الْمُسْتَقْبَلِ  
 لَهَا

الرِّسِيَّةُ  
 يَهُودُ الرِّسِيَّةِ  
 مَا



البَدِّ والقبول إِذَا غَرَّرَ سِوَا وَلَمْ يَحْدُثْ بِرَيْبٍ شَيْءٌ يَنْتَهِكُ  
 أَيُّ مَنَ ارْتَدَّ الْمَرْءُ وَأَنْ جَدَّ بِي أَيُّ بَكْوَيْهِ وَمَيَّا فَازَ الْعِلْمُ بِي لَيْسَ شَيْءٌ  
 فِي مَنَ التَّصَرُّفِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ فَازَ الْعِلْمُ بِالْمَوْلَاةِ شَرَّافٍ فَازَ سَعَتُ  
 عِنْدَهُ لَمْ يَزِدْ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قِيلَ مَتَى قَبُولُ لَزَجْجِ الْبَرِّ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ  
 إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَائِمُ رَدِّهِ فَلَا يَبْقَى قَبْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ أَنَّ الْعَبْدَ  
 غَيْرَهُ أَوْ كَانِ أَوْ فَاسِقٌ بَدَلِي أَيُّ عَارِ هَذَا الْقَائِمِ بِقَبُولِهِ وَمَوْجِبِ  
 اقْتِبَالِ الْبَيْتِ لَزَّ الْعَبْدُ مَجْزُورٌ وَالْإِذْعَالُ وَالْفَاسِقُ مَبْذُورٌ بِالْخِيَانَةِ فِي  
 لَوْ أَنَّ عَبْدَهُ وَالْحَالُ أَنْ مَرَّتْ مِغَارِ مَتَى وَاللَّوَا قَالَا لَيْسَ بِمُطْلَقًا  
 وَلَوْ أَنَّ عَامِلَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا أَيُّ بِالرَّسِيَّةِ هَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ رِعَايَةُ لِحْزِ الْمَيْتِ  
 وَهَقَّ الْوَرِثَةُ وَبِحِزِّ أَنْ يَتَّقَى أَيْ يَنْتَهِكُ عَلَى التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ غَيْرُهَا  
 وَلَوْ أَنَّ الْإِثْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّدَ نَحْوُ التَّصَرُّفِ وَالْإِثْمُ عَشْرُ تَجَسُّسَةٍ أَيُّ  
 الْأَسْبَادِ لَدَفْنِهِ وَشَيْءٌ أَيْ كَلْبُهُ وَشَيْءٌ أَيْ هَامِجَةُ الْبَطْنِ لَطَهَامُ وَالْإِثْمُ  
 أَيُّ قَبُولِ الْمَيْتِ لَمْ يَزِدْ وَدِيْعَةٍ عَيْنِ أَيُّ مَقْبُولَةٍ وَتَقْبِيلُ وَهَيْبَةُ عَيْنٍ وَ  
 قَضَاءُ دَيْنِهِ عَنْهُ وَطَلْبُهُ وَامْتِنَانُ عَبْدٍ عَيْنِ أَيُّ يَقْبَلُ وَالْخَصْمُ مَتَى هَمَّ قَدْ

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

الرفقة  
السفر

لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِثْمٍ

في البيع ما يخاف تلفه وفيه انوار العتق فان الامراء فيها هائلا لغيرهم

تهدد الاجتماع وقال ابو بكر بن زيد كل منها ما التمس في جميع الاشياء

واعلم ان رقبتي الرقبى شرا اوفى اليه ماله اوفى ما امر به وفيه في

الشر كغيره ويقع قيمته اي الوقي نائبا عن الورع والغير او السغار

مع الموت له في التركة الميراث عليه اي الموت له ان فباع قسطنطينه اي

الرقبى لمقتد قيمته وانا قيمته نائبا عن الورع له الخائب منهم في التمتع

في بيعه الموت له بثلاث مائة من المال عليهم اذا فباع قسطنطينه مع الرقبى

ومقتد القسطنطينه معهم للفايف واخذ قسطنطينه عنه ان غاب فلا شيء له لبي

ملكه زيد الفاضل او ابيته وان قاسمهم اي قسم الرقبى التركة مع الميراث

في يد من دفعه اليه ليحج عنه بثلاث مائة ان ملكه الا ان يدفعه اي الرقبى او

شيء من ماله ليحج عنه فباع بعد موته لا يحج عنه بثلاث مائة اتفاقا

لانه عينه فاذا ملكه بطلت الرقبى وقبض بيع الرقبى عند من التركة القيمة

الفراغ لا يدين لهم لتعلق حقهم بالمال ولو باع وقبض ما اوفى ببيعه

بفقد رخص فاستحق ذلك بعد ذلك عند هذه <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

عليه ولكن رجع بعد الفمارة التي <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

فلان ديناً لا يرفع في مال الطفل <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

وهذا ثم عند فاستحق البيع <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

للتفاد التسمي باستحقاق ما <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

من اجنبي اليتيم <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

وان باع الرقي ماله <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

التاف لا يجوز <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

شرا من غيره <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

مطلقاً وامنيه <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

واما عقاره <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

الرق ماله <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

ماله على الاملاء <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

ان يبيع مال الوارث <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup> <sup>لأن البيع قد</sup>

القمار خوفًا بنفسه ولا يجرع ماله أي القيم ينسب فإن فعلًا يصدق

بالزنج وفيه زان المار وعند أبي يوسف يسلم له الزنج مع رأس المال

ولو جرد ماله له جاز وفي أبي الطاهر القيم أجرة ماله من جوده فإن لم

يكن له وفيه فالجدة أجرة فصل في شهادة الأوصياء

لشهادة الوصيان أن الميت أوفى إلى ربه بعد ما أقرت شهادتهما أنهما لم

نفعهما إلى أنفسهما بإثبات المدين لهما إلا أن يدعي ذلك أو أنه ومضى منهما

وكذا الأبيان إذا شهد أن أباها أوفى إلى ربه وهو يتكلم ذلك لا تقبل شهادتهما

ولو ادعى الرجل تقبل استسنانا وكذا لم شهد أي الوصيان لم يثبت

مالا مطلقا فشهادتهما باطلة أو شهدا لبعض المال الميت لا تقبل شهادتهما

أيضا ومضى شهادتهما بغيره أي بغير مال الميت كما هي شهادة رجلين

لآخرين يدين النبي ذريرهما ميتة للرجلين وشهادة الآخرين مثل

أي بالنبي أيضا عليه بخلاف شهادة كل فريق بوجه الآخر فإنها لا تقبل

لأن فيها إثبات الشك وفيه تلذذ وطعم كتاب الخدش

وهو ذفرهم وذكر أبو نعيم عن الأشعث جهميا فإن قال من ذكره وهو

الذي ذكره



مذكر حكما وان بالاب ذبح فانت لانه لم تاسئل عن كيف يذبح قال نعم

حيث يقول وايزال منها اي من الخبز والذبح والحكم للاسبق لانه دليل على

كونه المفضل الاما وان استويا فخرج المولى منها فضلا ولا تقضي كثرته

خلافا لما حكاه قبل البلوغ اما بعده فلا اشكال انه ان بلغ وهو غيب

او لم يمس امرأة فجل وان ظهر له تدى او ليس ارعافا او حيا او طيه

رجل فامراة وان لم تظهر له علامه من علاماتها او قهار من العلامات

فشكل لعدم المذبح وعن الحسن انه تعدد امتناعه فان ضلح الرجل فنته

عن ضلع المرأة ثم لا اراد بيان حكم المشرك عما هو الا هو في الاحكام

قال فيقضي الجماعة بين منى الرجال والنساء اذ لو وقف في موضع واحد

انه انش ولو في موضع واحد انه رجل فيسند اقامه في موضع واحد السلوة

لاحتما لفسادها واز اقامه في موضع واحد يهدى بها بين يمينه وخلف الاحتفال

فساد سلوة يهدى بها وبين يمينه والايديها والايديها وحدها

لاحتما لكونها رجلا ولا ينجس عشرة عند رجلا ولا عند امرأة ولا ينجس

غير حرم لارجله ولا لاسرارة وان قبله احد فبقيت المصافحة ولا يسافر بلا

ولا تقضي  
ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

ان كانا كثر في الزمان  
لان كثرته اذا لم يزد  
الخبز فلا يدل على كثرته  
عند ما استويا

هدم لاهما كون امرأة ويخبر ان تحت رجل او امرأة اجبا طوا لاضمة  
 له لان الختان عند ناسية بل تشبه له اي لختنه انك مالا والا فمن  
 بيت المال ثم تباع ويد ثمنها اليه او يزوج امرأة لختنه وان كان شكلا  
 لا يغسل ميتا فان ما قبل ظهور حاله لم يغسل ويهم ويد تسجيته قيمة  
 او تغطيته عند الدفن وان اجمع الجنائز يوضع جنازة الرجل بقرب  
 الامام ثم دعوى المرأة اذا ما الايام عليهم معا عاية لختنهم فان  
 ما ز ابنه وتركة منه ابنا فله سهم وللاربعين عند ابي حنيفة وبه يفتي  
 وعند ابن يونس له ثلثة بنسبة وعند محمد له خمس من اثني عشر  
 مسائل شتى سئل عن مذي من الفم يتحقق الوضوء لان في  
 نجس وكل خارج نجس يتحقق الوضوء ونجس عليه الفيل ان ما هلك  
 فخرج النجاسة اه مسئلة الدعوى المستحابة يوم الجمعة عند نايقة  
 القصر عما قبل عات مشايخنا اه الخروج من الصلاة لا يتوقف عما قبل  
 الامام عليه فلو دخل رجل بعدة اليه في اخطا اه مسئلة ليرى الزكاة  
 بقلب الا انه سهاه قضاها في الامم اذا كان المستقر من يستحق ابقا اه  
 لانه العتب للعلل للالسان

مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين  
مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مسألة وليوني قضاء الصلاة فانه لو فات الظاهر من يومين مثالي فلي قضاهما  
مسألة وليوني قضاء صوم رمضان ولييدين اليوم حج ولييدين

مَرْقَةُ أَوْ دُهَابَةٌ سَرَقَتْ أَوْ خُرِقَتْ وَجَدَهَا سَابِغًا لَانَتْ عَلَى الْخَمْرِ  
 السَّارِقُ يَسْتَمِيتُ عَلَى الْحَرَمِ الْقَطْعُ بِلَا تَلَمُّحٍ وَلَا إِذْ شَرَعَ فِيهِ أَهْلُ  
 الْبَيْتِ وَالْحَشِيشَةُ وَالْأَفْيُونُ حَرَامٌ وَعَنْ قَائِلٍ إِنَّ سَبِيغَ الْبَيْتِ أَيْضًا  
 وَكَمْرٌ وَأَسْوَدٌ وَاسْتِغْنَاهُمَا الْأَسْوَدُ الْمَعْرُوفُ بِالْبَيْتِ غُلَظُ الْعَقْلِ  
 وَيَبْطُلُ الذِّكْرُ بِعَدِّ خُتَانٍ وَجُنُونٍ وَعَمَارَةٍ وَقَدْ قَفِيَ الْأَفْيُونُ  
 طَرِيقَ عَمْدِيَّةٍ وَلَوْ خُتِنَ وَهَلْ رُبَّ مَطْعَمٍ جِلْدَةُ الْحَشِيشَةِ كَمَا يَنْظُرُ فَإِنْ قَطَعَ

كَثُرَ مِنَ الْبَيْتِ كَانَ خُتَانًا وَالْأَفْيُونُ خُتَانًا يُقْتَدِ بِهَذَا قَطْعُ الدَّمِ  
 لَأَنَّ الْخُتَانَ بَيْتٌ مُؤَكَّدٌ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ وَهُوَ مِنْ شَهَائِدِ الْأَسْطِغَامِ  
 فَلَا يَمْتَكِنُ إِلَّا الْعَذْرُ وَعَذْرُ شَيْخٍ أَسْلَمَ لَا يُطْفِقُ ظَاهِرُ رُوقَةٍ غَيْرَ مُعْلَمٍ  
 قِيلَ سَبْعٌ وَقِيلَ عَشْرٌ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ أَيْتُهَا عَشْرَةُ سَنَةٍ وَخُتَانُ الرِّأْدَةِ لَيْسَ  
 بِمَكْنَةٍ لِلرَّجُلِ لَأَنَّ الذَّكَرَ الْإِبْجَامَ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ حَسْبُهَا وَهِيَ  
 لِلْمَاءِ الْفَتْرِ فِي التَّنْظِيفِ أَيْ لَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا بَيَاضٌ وَالْمَالِكَةُ الْأَبْطَرُ  
 التَّبَعُ وَيُسْتَحَبُّ التَّبَعُ أَوْ قَوْلُ مَنْ أَنَّهُ لِلْمَعَارِبِ وَالْقَوْمِ أَيْ تَمْلِكُ

كَمَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 343

الله للتأويل ومن يهتكم من العلماء والسالحين وقال الربيع الأول

أريد من الحساب بالثمن والتأويل بالثمن ولم يعدم بالتفسير

أي قول غير الله تعالى ولا ياء سبب القاسم إذا كانت هي

أو كى باسم عليه ابنه يوم فوق أربع أضع فأنصح أن تعلم ليسوا لله

وتحل للنساء وقد أرسل في التهادي بين كتيبة الع وسطا الظم وقد

ابن عمر من فيها ناسوا من غلبت المعسر وقد علم أيام والأمر

فإن زى الشيطان الله والأعطاء باسم النور أو الربيع والحق

أي أول الخريف والإدب كما يوم يعظم الكبار لا يجوز أي الفدايا باسم

هذه الأيام من حرام وأن قد تعظم كما يعظم المشرك يكمل

عن من أشب بغير فهو منهم قال أبو محمد الكبير لو أن رجلا عبد الله خمسين

سنة ثم أبدى لمشي يوم النور بيعة يرب تعظم ذلك اليوم فقد

كفر وميكمله الله ولو أبدى لمشي ولم يرب تعظم اليوم بل جرى

على عادة الناس لا يكفر ولكن ينبغي أن ينقل قبله أو بعده تعالى الشبهة

وَلَوْ شِئَ فِي مَا يَشْتَرِي قَبْلَهُ أَنْ ارَادَ تَعْظِيمَ كُنُوزِهِ وَإِنْ ارَادَ الْمَالُ وَالشَّرَابَ

والتعظيم لا ينكر زيله ودر المختار انه وهاز للشباب العالم ان يتقدم في

الشيء والمجلس على الشيخ الجليل ولهم شيا القدر والذين أوتوا العلم

وَرَجَاءُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ أَشَدُّ مِنْ رَجَاءِ الْيَهُودِ وَرَجَاءِ النَّصَارَى وَرَجَاءُ الْإِسْلَامِ أَشَدُّ مِنْ رَجَاءِ الْيَهُودِ وَرَجَاءِ النَّصَارَى

عَلَامَةُ دُرَّةٍ الْأَشْيَاءِ بِمَا اخْلَافَ فِي الْمَعْنَى مِنْ النَّبَايَةِ وَقَالَ الزُّبَيْرِيُّ

حق العالما الجليل وقت الاستماع التاميد مورا وهو ان لا يفتح

لَكُمْ قَبْلَ وَلَا يَجْلِسُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّخَابِ وَلَا يَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَتَّقُهُمْ عَلَيْهِمْ

مُسْتَبَدِّهِمْ شَايَةً لِّيُؤْخَذَ لَهُمُ الْبُزْءُ الْمَنْعُ فِيهِمْ فَفَرَّ الْبُغْضَاءُ إِلَى أَيْكَةِ هَبْلٍ يَسْتَحِبُّ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

دخلفها فان علي بن ابي طالب قد رآه في المنام فاما ارسيد بان في المنام

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

وَبَيْنَ يَدَيْهِ رُكُوعًا ۚ

سورة النمل

لَا عِقَادَهُ وَعَلَيْهِ هِيَ النِّسْفُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ بِمَجْمَعِ الْقِسْطِ وَبِكَ الْخِطَابِ

الطعام للضيافة في أيام العيش

[illegible][illegible]

الاصحاح الثاني في بيان ما كان عليه حال المسلمين في تلك الزمان

346'